

يتفق

تابع

وتطويره خاصة في المجالات البنكية والتسويقية والاستثمارية والتعليمية والمناطق الحرة وتجارة الترانزيت. بالإضافة الى ما ورد اعلاه، فإن الحكومة مطالبة باتخاذ القرارات المالية والاقتصادية والتي من شأنها تصحيح مسار بعض الدوائر الرسمية وللشركات العاملة وتمنع من تحميل عجلة النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، فإن الحكومة مطالبة بربط قانون الضريبة سنوياً مع قانون الموازنة بحيث يتم معالجة النسب الضريبية سنوياً على ضوء الوضع الاقتصادي في البلد. ففي حالات الركود الاقتصادي يتم عادة تخفيض الضريبة، أن لا يقلل ان يتم وضع قانون للضريبة يعمل لسنوات دون تمييز بين حالات الركود الاقتصادي، المستوي، أو حالات الانعكاش الاقتصادي أو حالات التضخم الخ. وينبغي المستوي، فإن الحكومة مطالبة بوقف استقلال بعض الشركات العاملة للمواطن الاردني، وأعلى مثلاً على ذلك بنك الاسكان الذي كان يتمتع باعفاءات كبيرة جداً من الدولة لغايات تسهيل الاقتراض الاسكاني للمواطن العادي ويشروط سهلة جداً، وفي المقابل تمتع البنك المذكور بتلك الإعفاءات وقام بتحويل المواطن الاردني العادي اعباء مالية مبالغ فيها جداً من خلال السبب الحقيقية النهائية لعمل الفوائد التراكمية التي كان على المواطن دفعها. ان الحكومة مطالبة - جراء مراجعة حول كيفية السماح للبنك المذكور بالتمتع بتلك الإعفاءات دون ان يقوم البنك بتجديد النافع الترتيبية على ذلك للمواطن الاردني. انني اعطي بنك الاسكان كمثل على اية مؤسسات اخرى مثلية تتمتع باعفاءات او تسهيلات حكومية. عاشرًا: لقد أصبح من المناسب ان تعيد الحكومة النظر في مدة خدمة العلم، وانني اعتقد ان تخفيض المدة من سنتين الى سنة واحدة هو اقتراح مناسب. كما اطلب من الحكومة ان تعمل على اعطاء دور مؤثر فعال لدائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة لتقوم بالفعل

سليم الزعبي

المراقبة الحقيقية والمهنية.

كذلك اطلبها باعادة النظر في رواتب الموظفين الذين تأثرت دخولهم ومستوى معيشتهم بشكل كبير واساسي نتيجة الانخفاض الكبير الذي وقع على القيمة الشرائية للدنيار وادى بالتالي الى ارتفاع اسعار كافة الحاجيات بشكل جنوني. حادي عشر: ان تعزيز الوحدة الوطنية والتكديك على التلاحم الاردني - الفلسطيني هو احدى الثوابت التي يتوجب الإشارة إليها باستمرار وعدم السماح بالتلاعب بها وإخضاعها للمراجعات السياسية المتغيرة. ان الواقع الاردني الفلسطيني الجديد يمثل بالقيادتين السياسيتين في الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قد أصبح واقعاً واحداً يشترك في الاهداف ويحيا من نفس المخاطر. نحن، اردنيين وفلسطينيين في خندق واحد ندافع من جهة عن تحرير الارض المحتلة وإنشاء الدولة العربية الفلسطينية وينفس القوة ندافع من جهة اخرى عن عروبة الاردن واستقلاله أمام مختلف المخاطر ومنها الوطن البديل ان الوحدة الشعبية الاردنية - الفلسطينية قائمة من فترات ستنفي نكية عام ١٩٤٨م وستبقى قائمة بغض النظر عن اية قرارات سياسية كان الهدف منها خدمة عروبة الارض الفلسطينية وعروبة الارض الاردنية. وبينما اؤكد على ضرورة تعزيز المكتسبات السياسية لقرار فك الارتباط السياسي، واتفق مع التوجه العام لحكومة السيد مضر بدران فيما يتعلق بالعلاقة الاردنية - الفلسطينية وتعزيز اواصر الوحدة الوطنية، وأتوجه بأهمية سرعة انجاز اللجنة التي اقعتها الحكومة مؤخراً لاعادة النظر في التعليمات السابقة الصادرة بعد قرار فك الارتباط

أصل مساهمة مجلس النواب

وبأهمية قيام هذه اللجنة باستشارة عناصر عديدة من خارج الجهاز الرسمي، الا انني في نفس الوقت اجدي مضطراً لال اطلب بتعزيز واقع الوحدة الشعبية من خلال اتخاذ الاجراءات التالية: اولاً: إلغاء دائرة المتابعة والتفتيش التابعة لوزارة الداخلية، هذه الدائرة التي أصبحت رمزاً لمعاناة المواطنين الفلسطينيين الذين يعبرون النهر اما لزيارة أهلهم او لحل مشاكل حياتية كثيرة تنبت عن فك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة الغربية. ان المواطنين يتعرضون في دائرة المتابعة والتفتيش الى التأخير والاعانة والتعامل معهم بقسوة وروحية تتناقض وبشكل قواعدها المعاملة الانسانية فما بالك اذا كان ملك السلوك والمعاملة يتم مع مواطن او شقيق فلسطيني يعاني الامرين تحت الاحتلال والتكتيل الاسرائيلي. ان التصريحات الرسمية التي سمعتها مؤخراً عن انتاجات هذه الدائرة لا تتناسب والواقع. ثانياً: إعادة النظر في كافة التعليمات الصادرة بعد فك الارتباط واجراء مراجعة شاملة حولها، على أن تشمل هذه المراجعة موضوع البطاقات الصفراء والخضراء ووضع الحلول اللازمة والفعالة للحالات الانسانية والحالات المعقدة. كما يجب التكديك على ضرورة إعادة النظر في موضوع جواز السفر الممنوح لسكان الضفة الغربية لمدة سنتين وتيسير الاجراءات المعقدة والطويلة المرافقة لعملية استصدار الجواز او تجديد، حيث تشمل تلك العملية مراجعة دائرة الجوازات العامة، والمخابرات العامة، ودائرة المتابعة والتفتيش ودائرة الإحصاءات العامة وربما دائرة الشؤون الفلسطينية ودائرة الأحوال المدنية... الخ ونفوق كل ذلك يبقى

تحرير الصحافة من دائرة النفوذ الرسمي والاحتكار الشللي

يعمد القتل. لقد تعرضت الصحافة الاردنية خلال العشرين عاماً الماضية الى سيطرة من المخابرات والتجسس المصلحة البحرية والملكية على السواء وبات من المطلوب استعراض هذه التجسس وتقييمها ومعرفة جوانب الخلل والصواب فيها خصوصاً وقد واكب كل مرحلة من مراحل هذه المماركات والتجسس بصفحة العنف من الخلافات والاقاويل والشائعات التي بلغت حدود المهارة والاهتمام واستأثرت بمساحات واسعة من الرأي العام المحلي ومن صحافة العرب والعالم.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء

انني اسجل على الحكومة استجابتها لضغوط وطلبات صندوق النقد الدولي وذلك بتبنيها للسياسات والتشريعات التي زادت من اعباء المواطنين والحقت اشد الضرر بالقاتل الصغيرة من شعبنا ولا يخفى عن الجميع ان حيث ما يفرض صندوق النقد الدولي شروط على دولة فانه يقب ذلك حتى ازمات داخلية طاحمة تهدد أمن الوطن واستقراره. فالدون الذين اتفق بها عيه الوطن لم تتفق في مجملها على المواطنين ولا زاناً لم تنلق جواباً، اني ذهبت قيمة هذه الدون - ولا من يجب - ولا اعتقد اننا سنستفي اجابات شافية من هذه الحكومة والتي ومن منطلق الايمان بهذا الوطن ووحده والحفاظ عليه اطلب بعم الاستجابة لشروط وضغوط صندوق النقد الدولي.

اما عن القضية الفلسطينية فقد تحدث البيان عنها وكانها قضية شعب اذك عريضاً حيث ذكر البيان ما يلي: "فان الحكومة ملتزمة بالوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني" فهذا فهم خاطيء حقيقة هذه القضية باعتبارها قضية عربية تخص كل العرب وليس شعب فلسطين فقط، كما ذهب الى ذلك البيان عندما اكفى بالوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني فكيف يقف الى ان جانب نفسه. ثم لم الحكومة قضية الوحدة الكافية بل انها استجابت لاعلان الانفصال الذي سمي - فك العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية - وهذا كسر لفضل استعمارنا قديم جديد وقته اتفاقية سايكس بيكو التي قطعت اوصال وطننا العربي الواحد. ان عدم ايلاء قضية الوحدة الاهتمام الكافي يعني اننا لا نسري في سياق عصتنا عصر التجمعات الكبرى، عصر المعاملة، الحديث عن كافة قضايا الحرية والتحرير والتقدم وتحقيق هذه المبادئ يفوق انصافاً اذا اغفلنا انتاجه من وطن عربي كبير نسعى لوحده وعزته وتقدمه بإزالة التجزئة بالوحدة وإزالة الديكتاتورية بالديمقراطية وإزالة الاستغلال والاحتكار بالعدل الاجتماعي وإزالة الاستبداد بأجزاء الوطن السليم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الفعالية لاتحاد نقابات العمال، ووضع قانون عمل جديد عصري ومطور. وفي مجال الصناعة، فلا بد من رفع جودة صناعاتنا المحلية والتركيز على الصناعات الممنوعة من مورادنا الذاتية، كما يجب ايلاء الصناعات الانتاجية اولوية خاصة.

وعلى اية حال، فلا بد من ان تصل الحكومة الى قناعة بان توفير المعلومات الصحيحة لكافة القطاعات هي الطريق السليم والوحيدة لنجاح مشروعاتنا الاقتصادية والتنموية. وانني اعتبر ان المسؤول الذي يقدم والوقوف على تنفيذ مشروع من المشاريع دون ان تتوفر لديه المعلومات الكافية والوفقة عن المعطيات المطلوبة لاتجاه ذلك المشروع والمتمتدة بالدرجة الاولى على البحث والتحليل العلمي، اعتبر انه يرتكب اخفاء فاحشة في حق هذا البلد فالاستغناء عن ذلك كثيرة فمشاعر مياه ديدن علا واستمت الجنون وأسكن ابو نصير وبغيرها من المشاريع التي قامت الخزيئة بصرف مئات الملايين لاثاقها ما هي الا امثلة على مثل هذه الاخطاء.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين

انني اشن الخطوات التي بدأت بتنفيذها من تجميد الاحكام العرفية وإرجاع حقوق المواطن في حرية التنقل والعمل والسفر والافراج عن المعتقلين السياسيين، وانني اتطلع الى اليوم الذي تستكمل به الحكومة تنفيذ اجراءاتها بإحترام وتطبيق الدستور الاردني الذي يكفل حرية المواطن بالتفكير والتعبير عن رأيه والتفكير. كما انتظر اليوم الذي ارى به الانتخابات التيابية تجري على اساس القوائم الحزبية ويتم على هذا الاساس ايضا تشكيل الحكومات، واختار المواقع القيادية بعيداً عن العلاقات الشخصية والمحسوبيات.

اما بالنسبة للميثاق الوطني، فاني ارى ان دستورنا هو ميثاقنا فلتحتكم اليه في جميع شؤننا. انني اشد الخوفات التي يدان بتنفيذها من تجميد الاحكام العرفية وإرجاع حقوق المواطن في حرية التنقل والعمل والسفر والافراج عن المعتقلين السياسيين، وانني اتطلع الى اليوم الذي تستكمل به الحكومة تنفيذ اجراءاتها بإحترام وتطبيق الدستور الاردني الذي يكفل حرية المواطن بالتفكير والتعبير عن رأيه والتفكير. كما انتظر اليوم الذي ارى به الانتخابات التيابية تجري على اساس القوائم الحزبية ويتم على هذا الاساس ايضا تشكيل الحكومات، واختار المواقع القيادية بعيداً عن العلاقات الشخصية والمحسوبيات. كما لا بد من حسن انتقاء العناصر المختصة ونظيفة اليد والسعة والقادرة لشغل المواقع القيادية الادارية المختلفة وإبعاد من تتله شكوك المواطن، فيفسه العفوية والعفوي لا يظلم احد. وانني اؤيد تقديم الاقرار الشامل لكل ما يملك المسؤول من اموال منقولة وغير منقولة لمجلس النواب ليكون حلقة الوصل الصادقة والامينة بين المسؤول والمواطن. وانا اضيف: لماذا لا يحرم على كل من يتقاضى اجرا من الاموال العامة بان يكون له حساب في اي بنك خارج هذا البلد. كما ان محاسبة كل من ساهم بإيصال وضعتا المالي والاقتصادي - افراداً ومؤسسات - بسوء نية او بإعمال الى حاله المزمنة هي مطلب شعبي لقطع دابر من تسول له نفسه الحب بمقدرات هذا الوطن.

اما حديث البيان عن توفير اسباب الامن والمأهلية، فانتا نرى ان أمن الوطن والحدود لا يكتمل ما لم يتحقق للوطن والمواطن اماناً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وهذا كله ان يتحقق بالصورة المطلوبة الا من خلال انتاج سياسة وميدوية فهناك تلازم بين الامن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والامن الوطني وهذا امر لم يبالغه البيان.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء

لم تول الحكومة في بيانها القضاء الاهتمام الكافي وانني ارى ان مثلك اولوية لتطوير الجهاز القضائي وتدعيم استقلال القضاء وضماناته للمادية والعنوية باعتبار ان القضاء في النتيجة هو الحامي الامين للحريات العامة ولحقوق المواطن والتصرف الاول للمواطنين وباعتبار ان العدل هو اساس الملك.

وحديث الحكومة عن التعليم عاماً غير محدد فلم نرى بين سطور البيان ما يحقق المساواة بين المحافظات في الكوادر والوسائل التعليمية كما ان الحكومة لم تتعرض للقول الاستثنائي في الجامعات التي أصبح ظاهرة شاذة مخالفة لروح العصر ويخل بقاعدة المساواة بين المواطنين بالحقوق والواجبات كما ان البيان خلا من التزام الحكومة بتخفيض الرسوم الجامعية التي تثقل كاهل غالبية أبناء هذا الوطن بأعباء مالية لا تحتمل كما ان الحكومة لم تول في بيانها مطلب تعريب التعليم الجامعي اية أهمية ولم تشر الى هذا المطلب القومي بأية إشارة فلا يعقل ان يبقى ابناؤنا يتقنون علومهم في جامعاتنا بغير لغتهم "لغة القرآن الكريم" هذه اللغة التي صنعت وحدة الفكر في امتنا.

اما عن الاعلام من اذاعة وتلفزيون فالحديث حوله كثير لكنني ارى ان لا يكون الاعلام اعلام الحكومة فقط، فليكن اعلاماً للحكومة والمعارضة ولكافة قطاعات الرأي ويجب ان يركز على اشاعة ونشر قيم ومعتقدات امتنا وان يبتعد عن التناقض وتبوير المواقف الخاطئة وعن السياسات المغلوطة التي تؤثر على الرأي العام وتجرعه للخطأ. اما بشأن الصحافة، فاني ارى ان يتم التأكيد الفعلي على مصداقية حريتها وحيوية استقلالها من خلال تحريرها - اولاً - من دائرة النفوذ الرسمي والهيمنة الحكومية وذلك عن طريق تحديث قوانين الصحافة والنشر وعصرنتها وصيغها بالصيغة الديمقراطية وتحريرها - ثانياً - من سيطرة الاقطاع الصحفي والاحتكار الشللي. وذلك عن طريق فتح باب الصادرات الصحفية الجديدة واتاحة الفرصة امام الراغبين بجدية بناء مؤسسات صحفية في الديان الصحفي.

وما نمت بعدد اجراء مراجعة شاملة لمختلف نواحي حياتنا ونشاطاتنا السابقة فاني ارى ادراج المسألة الصحفية ضمن بنود المراجعة ليس من أجل المحاكمة التقيدية للسلار الصحفي خلال العقدين الماضيين فحسب ولكن بغية الاستعادة من تجربة الماضي وتطبيقها بدقة في خدمة المستقبل الذي يكرس الصحافة كسلطة رابعة بالمقلع وليس

الانتداب البريطاني قبل اكثر من نصف قرن وهو لم ياحكم لا تصدق فيها اعتداء صارخ على كرامة الانسان وحريته وادبيته. كما ان الحكومة لم تحدد موقفها وخطتها وتصوراتها لحل الازمة الاقتصادية فلم تضع تصوراً متكاملًا يحد من القوضى الاقتصادية التي تسود الوطن ولم تنصع من مذهبها في المجال الاقتصادي لمعالجة الاوضاع الاقتصادية الترتيبية بحيث بات المواطن غير مطمئن عن عده وعن توفير لعملة عيشه فقد أصبح الغلاء وعدم السيطرة على الاسعار امراً يهدد حياة المواطنين وامنهم الاقتصادي والغذائي والاجتماعي. وكنا جميعاً نعتقد وتنوع ان تتلازم وتترافق العودة الى الحياة البرلمانية مع تحقيق حرية التنظيمات السياسية وفقاً للدستور الامر الذي يعني اننا لا زلنا غير مدركين لاجراء هذه المرحلة وطبيعة العصر التي تقضي بتعدد الآراء والمعتقدات في الوطن الواحد وحق كل فكر بان يقيم تنظيمه الذي يعبر عن مبادئ ومعتقداته وطريقته وبين الوزارة لم يتخلق في هذه القضية الهامة ولا اري داعياً لاقبالها - على اهميتها - الا لدواعي عدم الايمان بحرية التنظيمات السياسية.

وكنا نتوقع ايضا ان يفرج عن الحكوميين سياسياً وان يصدر عفو عام يستفيد منه كافة الملاحقين بعد طول غياب في الخارج سياسياً وبخاصة اولئك الذين يتفهمون للعودة الى وطنهم.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء

البيان لم يتطرق الى طبيعة الصراع العربي الصهيوني، بل اننا نفهم من بيان الحكومة ان الصراع يقع ضمن التسويات السلمية على الحدود والاعتراف بالكيان الصهيوني.

ونحن نرى ان صراعنا مع الصهيونية صراع وجود وليس صراع حدود ونرفض الاعتراف بالكيان الصهيوني "اسرائيل" ممن جاء هذا الاعتراف وهذا تأكيد لنهجنا يرفض كافة مشاريع التسوية المطروحة طاماً وانها تؤدي بالنتيجة الى الاعتراف بإسرائيل. ذلك انه لا سلم ولا عدل من الاحتلال ولا من اخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة واننا لا نرى بديلاً عن التحرير الشامل لكامل تراب فلسطين.

وصدق شاعرنا العربي العظيم ان قال

وما نيل المطالب بالتمني ولكن تؤخذ الدنيا غلاباً
اما ما اوردته البيان من تجميد الاحكام العرفية فهذا اصطلاح لم يسبق للفكر القانوني ان عرف به كان الاجدر بالحكومة ان تلغي كافة الاحكام العرفية واثارها السلبية والامر لا يحتاج الى معجزة للوصول الى ذلك.

اما ما يتعلق بالميثاق فاني من الذين يرون - وهم كثر - اننا لسنا بحاجة الى هذا الميثاق ويكفيها الدستور الذي ترضي بأحكامه.

تأمين صحي شامل لكافة المواطنين.

ياكله. ولا يجوز لنا ان نستمر بالاستهانة بعقول المواطنين فنرفض البرامج الرفيعة التي تزعم في شخصيتها التوكل والتحول الذهني والنقل بنشاط من الشخصية عينة غدا في قيمها واساليب حياتها لا يل معالي لنا في اتجاهاتها وفكرها، اننا ندعو الحكومة لمراجعة نهجها الاعلامي، فتضع البرامج الحياتية التي تسهم في تكوين شخصية فرد قادر على التكيف للتحديات الحياتية المعقدة ولعلم سريع التطور وتبني لديه بع الطعما وتصميمه ضد النزعات التفرقة والاقليمية والعنصرية.

كما ان الاعلام بغروعه المثرية والمسمومة والمقروعة مدعولفتح ابوابه امام مفكرى هذا البلد ومعتقديه للحوار الحر لمعالجة قضاياها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. والازد من ايعاض بمعدل من احداث العالم، لذا لا بد من ابراز احدث العالم بشكل عام وادوات امتنا العربية بشكل خاص. وخلص بالذك انتفاضة اهنا في فلسطين وذلك بإبراز اوجه فضلاته المختلفة ورفع معنوياته في نصالة ضد العدو الصهيوني المدعوم من الاميرالية العالمية. كما انني اعتقد ان اصدار الصحف البيعية والاسبوعية والجلات السياسية على شكل مواطن او مجموعة مواطنين. فلا يجوز قسرها على عدد محدد من الصحف. واما ما يتعلق باعادة النظر بقانون المطبوعات والنشر، فاني لا ارى مبرراً للقيام بدوره كمقص لكافة شاكلات كتابيا في الدوائر والمكاتب والمجالس المستوردة. كما انه من غير المعقول ان يسمح للمواطن اخباره من بلده من اذاعات اجنبية تكون في غالب الاحيان مشوهة، مما يقود الى اضافة قلة المواطن بالهزلة الاعلامية.

وفي مجال الصحة، فالعلاج حق مقدس لكل مواطن تجسيدا لقول القائد "المواطن اغلى ما نملك، ولا بد من الوصول الى تأمين صحي شامل يشارك به كافة المواطنين. والى ان يتحقق كل فائتي ادعو الى ان تشارك وزارة الصحة دوراً رئيساً في استيراد وتسويق الادوية الطبية والاجنبية. فبدلاً من تخفيف عن كاهل المواطن من سعر الادوية بنسبة لا تقل عن (٣٠٪) اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ارباح المستورعات الخاصة. كما انه مطلوب من مؤسسة الضمان الاجتماعي ان تضع اليد الخاص بالتأمين الصحي للمواطنين بالضمان موضع التنفيذ القوي خاصة وان امكانياتها أصبحت تسمح بذلك.

والحكومة مطالبة بان تتوجه العدالة في توزيع المستشفيات والمرافق العلاجية وتوزيع مستلزمات العلاج خاصة في المناطق النائية وفي المناطق الاثوار. وعلى مستوى الرقابة، فعلى الحكومة الاسراع بسن القوانين اللازمة، الخاصة بالصحة العامة، من خلال المحافظة على نقاء البيئة، وتشديد الرقابة الصحية على المنتجات والمستوردة الغذائية وعليها ان لا تتهاون بأي امر يمس صحة المواطن. اما في مجال الزراعة، فالازد بلد زراعي بالدرجة الاولى، والامن الغذائي لهذا البلد هو الخط الدفاعي الاول لمواجهة اية تحديات تستهرف امه واستقلاله، فاذاً ما استلحقنا تحقيق كل ذلك قد قطعنا الشوط الرئيسي في مسيرة بناء الاردن وتأمينه وتعزيز صموده وتقوية جبهته الداخلي. وهذا يتطلب منا العمل على حماية الاراضي الزراعية من الممارسات الخاطئة ممثلة بالزحف العشوائي للمعمران على حساب الاراضي الزراعية، او الزحف الصحراوي - وانواع التدهور الاخرى التي تقهدها انتاجيتها وصلاحياتها للزراعة.

فغياض التخطيط الزراعي السليم والمتكامل الذي يعتمد على استراتيجية بعيدة المدى ادى من بين ما ادى اليه الى تناقص في مساحات الاراضي الزراعية وابتعاد مواطننا عن القطاع الزراعي وبجرة للاراض، وقد ان الاران للبدء بالرجوع عن خطتنا في تقدير مورادنا وثروتنا وأراملنا الاقتصادية والذي ادى الى اننا صرفنا النظر عن هذا القطاع الحيوي والهام ولسنتين طويلة. وللنوض بهذا القطاع وتطويره ومن أجل

د. فوزي الطعيمة

والتي الدكتور فوزي شاكز الطعيمة الكلمة التالية:

يلغى اليوم ممثلو الأمة مناقشة بيان الحكومة بعد مرحلة شهدت بها البلد عدداً من الاحداث السياسية الهامة ابرزها مع مجلس النواب العاشر بعد قرار فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية وانتفاضة الشعب الاردني ضد الفساد والاستبداد وسقوط حكومة عبّث باقتصاد وطننا واصابت سياساتها معيشة وقوت كل مواطن في اسرنا الاردنية الواحدة.

على ان انتفاضة شعبنا الاردني في نيسان من العلم الحالي يجب ان تبقى نبراساً نراقب من خلاله ونضمن بان لا تتكرر العوامل التي ادت اليها في المستقبل خاصة واننا نعيش في مومرات دولية تستهيف تقويض الكيان الاردني بعد الانتخابات الديمقراطية النزيهة وما افترته من معطين حقيقين لفئات الشعب المختلفة.

واما لمخاطباتي على بيان الحكومة الذي جتمعت اليوم لمناقشته فتوجزها بما يلي:

في مجال التربية والتعليم، نحن بحاجة لتحديد الهدف الذي نريده لاردنا وما يتطلب ذلك من اعداد الفرد للمساهمة بفاعلية في عمليات البناء. وتطلب هذا منا وضع مناهج جديدة تقزز الروح الوطنية وروح الانتماء للوطن العربي الكبير وتكفل خدمة اهدافنا الوطنية. على ان تطوير الكتب المدرسية لمرحلة التعليم الاساسية ووضع مناهج جديدة للتعليم الثانوي كلاً على حدة وبدون تسويق وربط بينهما يساعد على خلق فخرات وفجوات عند الانتقال الى اخرى. كما ان تحسين مستوى التعليم خاصة القطاع الحكومي هو هدف شيل يجب ان نخطط لتحقيقه من خلال رفع سوية المدرسين العلمية والمادية حتى يستطيع المدرس ان يؤدي دوره باخلاص وتفان، كما ان تشكيل فقرة مهنية لهم تحفز حوقهم لسوف تساهم في تحقيق هدفنا. اما التعليم العالي فهو حق لكل فرد اردني اجازت امتحان الثانوية العامة، كما ان من حق الدولة ان تربط التعليم الجامعي بحاجيات المجتمع بعد دراسات حقيقية واستيعابية للحاجات لمعدو قائمة وليس لسنوات قليلة قادمة. وعليه فاني ارى ان الحكومة ان تسمي لتأمين مقدم دراسي في الجامعات الاردنية لكل مواطن خاصة وان الدراسة الجامعية هي دراسة يدفع الطالب تكاليفها كما تدفع الاسرة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في نواح كثيرة.

كما ان هذا يوفر على خزينة الدولة ما يزيد على مئة مليون دينار سنوياً تدفعها خزينة بالعملة الصعبة. وبهذا تكون قد وفرتنا هذا المبلغ على ميزان مدفوعاتنا. كما انه لا يجوز ان نبرر عدم التوسع في استيعاب جامعاتنا الوطنية لطلبتها بحجة المحافظة على مستوى التعليم فهناك الوسائل العديدة التي نستطيع بواسطتها الموازنة بين الكمية والنوعية. وفي هذا المجال لا بد من الإشارة الى أهمية الأبحاث التطويرية الهادفة على مستوى المدرسين العلمية وتشييعها لما لهذه من الأثر الكبير على خططنا التنموية وعلى كفاءة خريجينا وتدعيم الروح العلمية والتفكير الموضوعي لديهم في معالجة مشكلات الحياة.

اما في مجال الثقافة فلا بد من رسم استراتيجية ثقافية نابعة من تراثنا، تساهم بتفصيلها كافة المؤسسات التربوية والشبابية والاجتماعية والثقافية والرياضية، واتاحة الحرية أمام هذه المؤسسات الثقافية والشبابية من التعبير عن نفسها بكل حرية وتقديم الدعم المادي والمعنوي اللازمين لها والشاح بفتح الازد منها، كما يجب ربط صولات الشباب بعملية التطوير التربوي والتكديك على ترسيخ قيمنا وتقاليدنا الاصلية المستوحاة من حضارتنا العريقة. فهذه المؤسسات التي هي محلة للهدم التربوي لا بل اداة تدميره وترسيخه، كانت ولا تزال تفتقر للاهتمام والدعم اللازمين لجعلها فاعلة في تنمية ابلنا.

اما الاعلام: فله دور رئيس في بناء شخصية الفرد وبالتالي المجتمع

النواب ينتقدون بشدة تغطية التلفزيون المبتورة لوقائع جلسة الامس

الفساد والترهل والمحسوبية استشرت في مؤسسات الدولة



عيسى مدانات

لؤي الطيمية

مطر البستاني

طاهر المصري

أبو عليم الايضاع الاقتصادية والاجتماعية بحاجة الى معالجة فورية

إذا شكل السيد مضر بدران حكومة هل تعطيه الثقة؟ وكان جوابي دائماً متحفظاً.

على ان الثقة تحكمها عدة عوامل والمصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

وما أنا وجهاً لوجه أمام السيد مضر بدران.

وأنا ممثل الأمة في قناعاتي ورايي المستقل فلننظر الى البيان الوزاري للحكومة؟

السيد الرئيس:

ان البيان الوزاري طرق كل باب بطريقة انشائية رائعة ويعود عظمى لكن عندما تحدث عن الدين العام بدأ الضعف عليه لان لغة الارقام هي ليست لغة الادب.

لقد تكلم البيان عن الحصول على قروض وكيفية الحصول عليها وكيفية جدولتها.

تناسى البيان المديونية التي تقدر بالآلاف الملايين من الدولارات وهي سبب المساءة التي تعاني منها الان.

تناسى مديونية آلاف التجار والمواطنين والمؤسسات للبنوك التجارية التي ابتزت اموالهم وقت الرخاء واصبحت متمسكة بمأعهم وتستولي على املاكهم وما تبقى لهم من خبز في اصعب الظروف واحلكها.

واين ذهبت هذه الاموال؟ اين بنوك الغرب حيث الربح الوفير ويموت في هذا الوطن من يموت ولا وطنية ولا انسانية ولا حكومة قوية تقف جانب المواطن المرحق. الهمم الان اقتصاديين وسياسيين ناجحين.

زملاتي النواب:

انني لست اقتصادياً ولكن بمفهومي العلمي المتواضع وضعت هذه المعادلة.

قروض جديدة وفوائد زائد مديونية عجيبة وفوائد زائد مؤسسات فاشلة زائد مواطن مرفق وفقير يساوي خرجت بنتيجة ان هذه المعادلة لا يحلها الا الله والصبر والصلاة وتكاتف الجهود والاخلاص والصمود.

وفاء لهذا الوطن.

فان هذه الحكومة لا تكون احسن حالا من بياني الانتخابي عندما ناقشت المشكلة الاقتصادية فلا الوهم لانها صعبة جدا لكنني احدث الحكومة والاخوة النواب من هذه المعادلة بالفول التالي (إذا جاءت البطون غابت الدهون).

السيد الرئيس:

ان الشيعي بنادي الدينا اصبح نصف ديننا وموجوداته وممتلكاته أصبحت نصف ما كانت عليه. ولم يبقا عليها اي زيادة.

ان محافظة المرق: بحاجة الى الدعم الفوري حيث البطالة والفقر بدأت تدخل كل بيت وتزحف الاسعار الباهظة لا يتناسب مع الدخل.

نهائياً، العناية الصحية في مستشفياتها ومراكزها الصحية بحاجة الى الدعم الكثير من الطواقم المدربة والمختصة ادارياً وعلمياً والاجهزة الطبية الحديثة.

ان ابناء وبنات المرق لا يجدون هذه الايام اجور المواصلات والسكن في اربد وعمان طلبة العلم عدا الانسحاب الجامعية. فهم بحاجة الى كلية جامعية ودار ملتين وعلمانية مجانية.

وتقتدر الى المصانع التحويلية ومزارعها وتشمل عدم وجود الدعم المادي والتسويق العادل وانفاها تتفق لعدم وجود العلف والقروض الميسرة للحفاظ على هذه الثروة والايار اليومية محظورة والاف الدبونات غير مستغلة وغير موزعة توزيعاً عادلاً. كل هذا بحاجة الى دراسة ودعم فوري.

السيد الرئيس:

نحن امام ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية بحاجة الى المعالجة الفورية وحكمة.

التجربة الديمقراطية خلقت خطواتها الاولى ويجب ان تستمر.

ونحن ابناء الاردن - باذن الله صامدون من اجل الاردن الواحد فالاردن هو كل ما نملك وقاد مسيرتنا الحسين الهاشمي هو ثقتنا ومصدر اعتزازنا له منا الوفاء والعهد.

زملاتي النواب:

ان الامل بالله كبير اننا معا سنحقق الكثير.

السيد الرئيس:

بيان لا بأس به ثقتنا مشروطة بالتصويب.

قال: لقد انعم الله علينا ب ثقة شديدا وهي امانة امام الله والامة.

نحن المعبودون من الامة واماله وصوته القوي المدافع عن حقوقه.

والذين الساعرة على مصالحه.

السيد الرئيس:

لقد سمعنا الكثير في هذا المجلس مما يفرح ويحزن اما ما يفرح: اطلاق الحريات العامة وحرية الصحافة واطلاق سراح المعتقلين السياسيين واعادة جوارات السفر المحجزة.

ان هذه الحرية يجب ان يكون لها ضوابط بحيث تتلطف من انتماها الى هذا الوطن.

لقد فحس الاردن بالغالي والنفس من اجل قضية فلسطين. واحتضن الاردنيين اخوانهم الفلسطينيين على ارضهم وعائلوا من ذلك الكثير اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وحصلوا على مالم حصلوا عليه في ارض عربية حصلوا على امتيازات الاخوة الاهل والمواطنة.

وهذه الايام نسمع الدعو الانساني واعوانه في الداخل والخارج يزادون على الاردن.

ان الجيش الاردني العربي الباسل هو درع الوطن وحامي الديار وقائد الاعلى الحسين الهاشمي هو رائد الديمقراطية ورائد الثورة العربية الكبرى.

سيد الرئيس:

نحن مع هذا الجيش ومع القائد.

واستقلالية الجيش عن السياسة والسياسة هي من صالحي الديمقراطية والسياسيين.

نحن مع اجهرتنا الامنية للحفاظ على امن وسلام الوطن والمواطن من العائشين والمزاويين باسم الديمقراطية.

نحن مع ابطال الهجرة من اجل تحرير الارض والانسان.

نحن مع الاردن المستقل ضمن الوطن العربي الكبير والتعاون العربي الاسلامي والتعاون مع الدول الصديقة من الغرب والشرق.

لا حاجة للمزاوية على الاردن وفلسطين ما دام الشعب الفلسطيني اختار هويته وعلى ارضه وما دام الاردنيون لا يفرطوا بالاردن ارضا ونظاما مهما كلف الثمن.

ونحن مع اخواننا بالدم من اجل التحرير تحرير الاقصى الشريف وارض فلسطين العربية.

السيد الرئيس:

الشعب يتكلم عن ارتفاع الاسعار اضغاث مضاعفة ويتكلم عن الفقر والبطالة.

ابناء الاردن الاصيل يهجرون الوطن بحثا عن العيش.

الهجرة اليهودية الى فلسطين تزداد يوما بعد يوم.

الفلسطينيون يطلبون جوارات اردنية.

اخواني النواب:

ما هذا الذي يجري على ارض الاردن اين هي الحكومة القوية التي تضمن الجراح وتطعم الجياع وتوفر الامن والخير للوطن والمواطن.

السيد الرئيس:

نحن في الاردن لنا سياسة واحدة الاردن من كل واجب قومي من المحيط الى الخليج نحن قوميين نحن ووجدون.

نحن مسلمون ونعبد الله وحده لا شريك له ومحمد رسول الله عليه الصلوة والسلام اتى مشيراً وبشيراً.

السيد الرئيس:

قبل ان اتكلم عن البيان الحكومي سوف اتكلم عن دولة الرئيس.

الذين:

ان قاعدتي الشعبية وكنت وكل المرشحين في المنطقة اثناء حملاتنا الانتخابية تواجه السؤال التالي.

حكومة انتقاد اقتصادي

ترجمة أفكار الملكية بحيث يعطى أبناء العاملين في التربية وفي التعليم العالي بعنايت دراسية لا مقاعد فقط في الجامعات وكليات المجتمع.

تحسين اوضاعهم المادية والاقتصادية.

الساح لهم بتكوين تنظيم يرفع مصالحهم.

وفي مجال التعليم العالي:

توسيع قاعدة القبول في الجامعات بما يحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والاساسية.

التفويض رسم الجامعات حيث كلفة التعليم عالية جدا لتتناسب وامكانيات المواطنين.

العمل على تضيق الهوة بين العاملين في كليات المجتمع والجامعات حيث الفرق الواسعة بين مؤهل بينهم وبين العاملين في التربية من حيث الترتيبات.

معالي الرئيس:

ان هدف الحكومة في تبسيط الاجراءات وتطوير الادارة لادليل على قدرتها على استيعاب الواقع وحرصها على راحة المواطنين وبخلافها على الوقت وان ايجاد جهاز للرقابة الادارية والمالية ليسحق منا التفتيش فائمة الناجمة هي التي توظف التاريخ لحساعة الحاضر واستشراف المستقبل، بوعي، وعلم، ومعرفة، وعليه ارى اعطاء ديوان المحاسبة الاستقلال التام ومده بالكفاءات والكفاءات حتى يصبح قادراً على اكتشاف الاخطاء قبل وقوعها ويجاد الحلول لها ان وقعت.

وفي مجال الصحة:

اننا نأخذ الحكومة ان تعتبر مسألة الدواء من اولويات عملها وان تعمل على السيطرة عليه فهو رديف رغيف الخبز فينظم ويوفر للجميع بأسعار مقبولة ان لم يكن بلا ثمن.

وفي هذا المجال اطالب الحكومة بتبسيط اسباب ثمن بقاء مستشفى الكرك والذي ظالم وطال انتظار مواطن الكرك ليراه حقيقة لا حلماً.

وقد ارتفعت اعتمته وابيضت جدرانها وقد حوّل التسويف والمماطلة كما وامل بتوسيع قاعدة الضمان الاجتماعي والضمان الصحي ليشمل الجميع.

وفي مجال الزراعة:

التركيز على انتاج السلع الاساسية والاعلاف ووضع الحوافز لذلك.

حفر الابار الارتوازية واقامة السدود على الادرية لتوظف في الزراعة والسياحة.

توزيع الاراضي الزراعية على القادرين على زراعتها.

توعية النظم في قوانين سلطة وادي الاردن وتصويبها وإحلالها.

اقامة سوامع للحبوب في الكرك كنادة محلية وطنية.

مطال الحبوب في الكرك لتخفيض اكلاف النقل المنكس.

اعادة النظر في طريقة عمل مصنع رب البندورة في الأغوار الجنوبية.

ان موضوع اعلاف المواشي والدواجن الشغل الشاغل للعربي فهي غير كافية وغير منتظمة اطلاقاً وتستنزف جهد المزارع.

العمل على تخفيض الاسعار وضبط النزف فيها بما يحقق العيش الكريم.

لقد استمعنا الى البيان الوزاري للحكومة والذي تغفل به دولة السيد مضر بدران وتدارسنا جميعاً ما جاء فيه وفي اعتقادي فان البيان الوزاري هو جزء لا يتجزأ من خطاب العرش السامي ورد مجلس النواب عليه وكتاب التكليف السامي لهذه الحكومة.

ومن هنا فاني سأتناول مناقشة البيان الوزاري لهذه الجوانب مجتمعة والربط الوثيق بين الخطاب والرؤى والتكليف والبيان.

١ - ان اقف طويلاً امام بيان الحكومة في السياسة العربية والاقتصادية والدولية الا بالقول بان هذه السياسة المتوازنة والمتزنة والتي قادها جلالة الملك الحسين المعظم بكل الحكمة والحكمة والدراية حتى غدا الاردن بعلاقاته العربية الاخوية وعلاقات الصداقة الدولية مثلاً يخذى ومغفرة.

يقول لنا ان نرفع رأسنا بها علانياً.

٢ - وفي القضية الفلسطينية فقد كنا وما زلنا المهلجرين والانتصار اردنيين في الاردن وفلسطينيين لتحرير فلسطين وشهداء الاردن على ثرى فلسطين الطهور من ابناء هذا البلد مائل للحيان وسنبقى مع اخوتنا حتى التحرير والنصر واقامة الدولة الفلسطينية على التراب الفلسطيني وعاصمتها قدسنا الشريف.

قام به الاردن قيادة وشعباً لفلسطيني ارجوا ان تقرأ التاريخ وتذكر الماضي.

٣ - ان ما جاء في البيان الوزاري بمجمله في السياسة الداخلية من توجيهات وسياسات وتصورات ليجمعنا نفخر جميعاً بان وصلنا في هذه المرحلة الى ما وصلنا اليه واني لاحي دولة الرئيس على بيان حكومتها.

املا ان يخلق ما جاء فيه وان تغد جميعاً لتعجز لتعجز ذلك بكل الصدق والصراحة والامانة خدمة لوطننا العزيز ومواطننا الاردني الغالي.

٤ - ان عودة الديمقراطية واجراء الانتخابات النيابية بكل النزاهة والمسؤولية بعد غياب قسري عن ساحتنا الاردنية لشيء نفخر به ونعتز.

وعلياً واجب الشكر والتقدير لسيادة الشريف زيد بن شاكور وحكومته التي اشرقت على تلك الانتخابات وقادت عملية التثوير وعمود الحياة البركانية بتوجيه من جلالة قائد البلاد الملك الحسين المعظم.

معالي الرئيس:

الاخوة والزعماء المحترمين:

يقضي الواجب الوطني، وامانة المسؤولية، وحق المواطن علينا ان نناشركم وتطابقكم وتعلنكم معكم لا فيه خير المواطن وعزة الوطن والاطلاق من ذلك اقول:

١ - ان ارتفاع الاسعار الجنوبي لا يزال على حاله، بل ويزداد حدة يوماً بعد يوم، ولا زال الجشع والطمع والاحتكار سمة واضحة هذه الايام ومع تقديرنا لدعم الحكومة لبعض السلع الاساسية من قوت شعبنا الا اننا نرى ان الاجراءات لا تزال غير كافية فيما يتعلق بهذا الموضوع الحسني الهام.

٢ - ان الفساد والترهل والمحسوبية في الجهاز الاداري وفي مؤسسات الدولة لا تحتاج الى بيان وانني اتني على ما جاء في كلمت الزعماء حول هذا الموضوع، كما انني اتني على ما جاء في بيان الحكومة للتصدي لهذه الظواهر ومعالجتها في اسرع وقت ممكن.

٣ - ان المزاجية في سياسة الوزارات والمؤسسات الحكومية تتبع مزاج وراي الوزير من توجهات عامة، وتقل وترتفع وتوظف، الى اخر القائمة.

ويهمني ان اقول بان السياسات المدروسة والثابتة للوزارات والمؤسسات والسياسة هي قواعد واسس محددة مستندة الى التامثلات القوي وشريعتنا النسيجية هي المعيار والاساس ويجب ان تكون كذلك.

٤ - وفي مجال الاعلام: فاني اتني ان يصبح اعلامنا اعلام دولة ووطن لا اعلام مناسبات واشخاص، ومصفاة صحافة ومن مواطن لا صحافة حكومة وشركات مساهمة، وان ازيد في ذلك الا بان اتني اعلامنا ومصفاة ان تكون على مستوى المسؤولية والامل المعقول عليها.

٥ - وفي مجال الزراعة فالكثير يعلم باننا بلد زراعي في الاساس وكمن من التوسيع والتدوير والاقتراحات والدراسات التي وضعت وبعثت، ولكننا ما زلنا كما كنا ولا زالت مشاكل الزراعة قائمة ومتفاقمة، ولا زالت الفتة الوسيطة هي المسفدة، ولا زال المزارع المنتج والمواطن المستهلك هما النسيجية لغياب قرارات يجب ان تتخذ وتوصيات كان يجب ان تتخذ.

وفي بيان الحكومة كما في بيانات سابقة حل لهذه المشكلات الواضحة والحددة نطالب بالتفتيش فقد ان الاوان لاتخاذ القرار.

معالي الرئيس:

انني اتفق اليوم معكم بعد ان شرفنتي فئة طيبة من ابناء وطني ومثلاً لبند الوسيط مع مجموعة من زملائي واخواني معالي بدو الشمال والجنوب والوسط فأن الشكر والفرحان ان تقفتم بنا ويهد لهم علينا كما لا يناء الوطن جميعاً ان نرعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتكافح في سبيلهم.

مطر البستاني

قال: لقد حرص البيان الوزاري على ان يستلهم من مطالب المواطنين وشعارات الزعماء النواب معكم بنوده، فهاهنا معزاً لخطاب العرش السامي ووعاء بانجاز الكثير مما يراود ابناء هذا الوطن وبالقوات في تعليمهم بالحري والكرامة ورغبتهم في ان يساهموا في اعادة الفعالية لاقتصاد البلاد ولتجاوز هذه المرحلة من حياة لامة بكل ما فيها من صعوبات ومعاناة، وحتى لا نلق عند هذه الوعود نامل ان يتخرج هذا البيان الى مشاريع قوانين تضمن عدم الرجوع عن هذه القرارات.

تستلزام كذا تدوير يخدم مصادرة جوارات السفر والمنع من السفر والمساغة المتلفة بالآراء الاخر، الفاء صلاحيات الحكام العرفية والامتناع المسؤولين عن اضافة أية اختصاصات لها كما يجب ان تتعهد الدولة بعدم اصدار قوانين مؤقتة اثناء الدورات البرلمانية.

والعمل كذلك على ايجاد محاكم متخصصة وليس خاصة للقضايا ذات الطبيعة المتخصصة والهام مثل اثناء غرف في المحاكم النظامية متخصصة للشؤون وللجرائم الاقتصادية، كما امل ان يشمل قرار الحكومة عدم الرجوع الى الجهات الامنية عند التعيين في جهات اخرى مثل البعثات وخص المهن والوظائف في القطاع الخاص.

واضاف: ان الاردن باق، وان الشعب باق، وان الوحدة الوطنية باقية وتتجدد وتتفرق، وان الاختلاف في وجهات النظر بطور المفاهيم ويوظفها.

معالي الرئيس:

باستعراض بيان الحكومة في بعض الملاحظات:

نحن مع الحكومة بفتح الوفاق للحرية ونحن معها نقبل التحدي للحد المأمول لابنائنا وشعبنا فنحن لاردن ومسيرة باروخا نحن مع الحكومة بتبسيط قواعد الوحدة الوطنية على اسس علمية وعملية وبالاسواء في الوظائف وتكاتف الفرض بحيث لا يضار شخص بمولد او عرق او فكر.

نحن مع الحكومة بالاعتراف بالقوات المسلحة وتدويرها وتبويرها بمناصر القوة والصمود لحماية مكتسبات الامة لتبقى طويلاً شامخاً امام اعدائنا، وركيزة اساسية للتحرير.

ان التركيز على صناعة الانسان من اولويات عمل الحكومات التي تطمح الى الديمومة والاستمرار والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والنسي، وعليه فان اعطاء حقل التطوير التربوي الاولويات لا ما يبرره ويدعمه افلا انسان اغلى ما نملك.

تركيز على التشيئة الوطنية الصالحة المرتبطة بالحضارة والتغذية ارض اساسي على ان تتناسب قنوات التعليم المرتبة، والمسومة والمتكوية مع العلم والدرسة والمناهج حتى تضبط منخلات التعليم وتستطيع بعدها الحصول على منجزات تعليم انسان جيد بقم جيدة.

وسلوكية جيدة تخدم الاهداف العامة المتوخاة.

سبل تدوير انه لا بد من تفعيل قاعدة الانتماء للمعلم لصانع التعليم.

ان صندوق اسكان المعلمين لا يلي الحد الأدنى لمطامحاته وعليه يجب اعادة النظر في قنوات تمويله.

ان نواحي المعلمين الى حيز التنفيذ بحيث يجد المعلم ساعة من الراحة بصفاة.

اقتضات

- "صوت الشعب" كانت الصحيفة الوحيدة التي نشرت كلمت السادة النواب كلمة. عدد كبير من السادة النواب وجهوا الحاضرين اثقوا على موقف الصحيفة.
- قبيل استئناف الجلسة صباح امس صفق الجمهور لعدد من النواب عند دخولهم قاعة البرلمان.
- بعد طلب السيد سليمان عرار رئيس المجلس من الحضور التزام الهدوء توقف التصفيق والتحليل تحت طائلة مغادرة قبة البرلمان.
- مشاوير مكثفة قبيل استئناف الجلسة بين النواب لتحديد الموائق في الثقة.
- الصحافة استحوذت على اهتمام غالبية السادة النواب المتحدثين.
- شرقة السيدات غصت بهن وفي مقدمتهن السيدة ام عبد عفيفة رئيس الوزراء.
- حضور جماهيري كثيف لليوم الثاني على التوالي وبعضهم تابعوا الجلسة واقفين.
- رئيس مجلس الاعيان وعدد من اعضاء المجلس تابعوا الجلسة لليوم الثاني.

- من رئيس الوزراء راسه عندما طلب منه النائب البطوش الرد على الاتهامات التي وجهها اليه بعض النواب.

- حضر النواب ليث شبيلات ويعقوب قرش والدكتور عبدالله النصور ومروان الحمود ويسلم حدادين متأخرين عن موعد انعقاد الجلسة.

- وزراء الداخلية والاشغال العامة والسكان والاعلام والمالية والثقافة تاحروا اكثر من ساعة على جلسة المجلس.

- انتهت امرات المراسلات بين السيدين سليمان عرار رئيس المجلس والنائب ليث شبيلات والتي كنا قد اشرنا اليها امس فعدنا وصل السيد شبيلات متأخراً الى قاعة المجلس سلمه مدير مكتب رئيس المجلس واداري واتي بانتظار اجابة الحكومة على تساؤلات الزعماء لتقرير ما بعد.

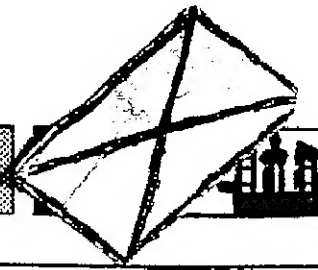
- معالي الرئيس: الزعماء

- ويقي في الختام تنفيذ ما جاء في البيان الوزاري الاساسي الذي يجمعنا تحكم على حرية ما جاء فيه من توجيهات تقدم الوطن والمواطن وانني امل ان يتخرج هذا البيان الى عمل دؤوب لتنفيذ ما جاء فيه فقد ملنا الكلام وتشوقنا الى العمل كما امل ان يوفقنا الله جميعاً في خدمة الاردن الغالي وحمل مسؤوليات هذه المرحلة بشرف وامانة في ظل قائد المسيرة الحسين المفدى.

- والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

- يرفع

- مجلس الاعيان التي تابعت الجلسة.



عيسى
عدايات

مدانات؛ وصفة النقد الدولي ليست الحل المناسب لمشكلاتنا الاقتصادية

ستعمل الحكومة الحالية على تطويره ليصبح برنامجاً وطنياً اقتصادياً شاملاً يحقق مزيداً من الاستثمار، ويشجع التصدير، ويوفر العديد من فرص العمل، ويرفع مستوى معيشة المواطن مع التأكيد على زيادة الاعتماد على الذات تدريجياً، وعلى تشجيع دور القطاع الخاص، ويبدو واضحاً أن برنامج التصحيح الاقتصادي الذي يشير إليه البيان الوزاري هو «الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي». وأصبح نقسني ان أعلن مخالفتي لاجتهاد الحكومة في هذا المجال. ذلك لانه في الوقت الذي تنقص فيه موارد التنمية التي كانت تعتمد بشكل رئيسي على المساعدات العربية من جهة، وعلى تحويل العاملين الأردنيين في الخارج من جهة ثانية بالإضافة للصاردات السياحية لبعض الديون، وهناك حسابات تشير الى ان القسط السنوي سيلغ في اواسط التسعينات وفقاً لبرنامج حوالى ثلاثة ارباع القسط المحلي الاجمالي وانه سيلتهم كامل ذلك الناتج في نهاية التسعينات، اذا استمر الالتزام بنقسي

سوى مبادئ الغاب الهيمنة، الامر الذي ادخل القضية الفلسطينية قلبه وصير جديداً كل انسان على ظهر كوكبنا. وهكذا فعندما تعلن الحكومة في بيانها الوزاري بانها عازمة على ترسيخ مفاهيم الحرية والعلم والعمل وقبولها للرأي الآخر، وتصديها لمظاهر الفساد، وتوفر الحق في التعبير عن الرأي بالفرق والكلمة والفعل... وان عزمها هذا سيمتد لاطلاق الحريات العامة من مساواة في القانون والقضاء، وفي تولي الوظائف العامة، وتكافؤ الفرص، وحق المواطنين في حرية الاعتقاد، وفي العلم والعمل والسكن والتنقل، وحقه في تكوين الجمعيات والتنظيمات، وفي التعبير الحر من خلال صحافته، وان لا يضار بسبب انتقائه الفكري وبعد عدم تخصيص القرارات الادارية ضد الطعن، وإنشاء محكمة دستورية، وتحقيق الفصل بين السلطات الثلاث، وإعادة العلاقات في المجتمع الى وضعا طبيعياً... عندما تعلن الحكومة عزمها على تحقيق ذلك كله، فهي انما تضع يدنا على الجرح الذي ارق الشعب طوال العقود الثلاثة المنصرمة... ومع كل التقدير لهذه التصريحات والوعود الخالية... فلسوف ينتظر الشعب، بفارغ الصبر، ان يجري تحقيق ذلك كله، وتحويله الى واقع معاش، ومكفول وغير قابل للنكوص، بغض النظر عن الديمقراطية، وإلغاء او تعديل كل قانون او نظام يتعارض مع هذه المبادئ الاساسية...

تريد ان ترى وتسمع بأن جميع المواطنين والمعلمين والشعبي، ومدنيين وسكبيين انفساً فصولاً من اعمالهم، وهم على أبواب التقاعد او الذين خرجوا من العمل اصلاً لأسباب امنية مزعومة وهم كثر فخرجوا من مواصلة اعمالهم لسنة اخرى او احياناً لبضعة اشهر... ظلما وعدوانا... وجرعوا بالتالي من حقوقهم في رواتب تقاعدية لا تكاد تغطي حاجاتهم الأولية وتضمن لهم استايتهم في ابدل العمر... تريد ان يعود اولئك وعوائلهم الى مواقعهم بلا قيد او شرط في مختلف اجزى الدولة المدنية والعسكرية، وفي المؤسسات العامة والخاصة...

تريد ان يجري ترخيص كل الاحزاب السياسية العاملة في البلاد منذ عشرينات السنين، ولكل التي يجري الحديث عن انها تحت التأسيس... تريد ان تعاد الحياة لكل المنظمات الجماهيرية القومية العمالية والمهنية والادبية والتي منعت من التأسيس او التي جرى تجديدها بعدم الموافقة على ميثاقها الاداري المنقحة، بحجج وذرائع امنية مزعومة ثم فرضت عليها لجان ادارية عينتها المخابرات بقرارات اعتباطية، تريد ان تظهر من جديد وبعد الاعتراف بها... تريد ان نرى للمعلمين نقابة ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم، اسوة بالمهنيين الاخرين، طالما ان الحكومة قد اعترفت في بيانها الوزاري بان «التعليم مهنة»، تريد ان ترى تنظيمات نقابية «نسائية» وشبابية وطلابية مرخصة تتعالج قضاياهم وتحل مشاكلهم... تريد ان نرى نقابة للعمال الزراعية، وكانت موجودة قبل ثلث قرن ثم الغاء القمع واخرى لعمال الاسمنت... الخ...

● معالي الرئيس...

ولقد لفت انتباهنا ما ورد في البيان الوزاري من وعد بصياغة ميثاق وطني يبنّي على الدستور، والثوابت التي تقوم عليها الدولة، ويستهدف ترسيخ المفاهيم الاساسية، الوطنية والقومية، التي ستسير الدولة على مبادئها وتعمل بموجبها، وتقوم التنظيمات السياسية على اساس منها وان الحكومة ستقوم بما يتطلبه ذلك من اجراءات لتنفيذ هذه المهمة... بالتعاون مع المجلس...

ولكن ما راي الحكومة لو اعفاها المجلس، ثم اعفت هي المجلس بدورها، من هذا الجهد الذي لا نرى اننا بحاجة اليه... طالما ان الثوابت والمفاهيم الاساسية متضمنة في الدستور ونفسه التي يراى للميثاق العديد ان «ينبغي عن احكامها»؟ في رايانا ان الحكومة والمجلس معا في غنى عن اعداد الجهد والوقت خارج نطاق التركيز على الافراج عن الدستور وتفعيل مبادئه من (٢٢) المتعلقة بالحريات والتحقق الاساسية للأردنيين، وإلغاء او تعديل كل قانون يتعارض مع هذه النصوص، وسيكون الأردنيون منتبذين كثيراً كثيراً لو اتصمروا الجهد كله على تحقيق ذلك... وعلى تحقيق ذلك فقط... وبإسراع وقت ممكن...

● معالي الرئيس...

تعرض البيان الوزاري لازمة المالية والاقتصادية الحادة التي ادت لتعمير الديون، والعجز عن تسديد الديون الخارجية، وادت كذلك لزيادة معدلات البطالة، واتساع جيب الفقر... الخ... في رايانا ان الاسباب فيما يقع تكمن فيما يلي...

اولاً: في تقييد الحريات العامة، وفتح حرية الصحافة والرأي الآخر... ولو كان الامر غير ذلك... اي لو كانت الاحزاب السياسية ناشطة في العلن وموجهة ولها مصاحفها الحرة الشريفة، ولو كانت المنظمات الجماهيرية والنسائية والشبابية والطلابية موجودة وحيوية فعلياً دون ان يكون سيف ديموقراطية مسلطاً فوق اعناقها، اي سبب عدم الحرية وقانون الدفاع والقوانين الاستثنائية وسيف المخابرات ولو كانت النقابات المهنية والعلمية تمارس حرياتها وتنتخب ميثاقها القيادية بحرية ودون تدخل الاجرة الامنية، وتعتبر جميعاً عن مصالح جماهيرها... لو كان ذلك واقعاً، لا يمكن تسلط الانسواء على بؤس الفساد التي انتشرت واستشرت في اجزى الدولة وفي المجتمع، وكشفها قبل استئصال خطرها ولاكن تجنب هذه الازمة الخائفة التي يترقبها الشعب حالياً، او على الأقل لما كانت الازمة بهذه البدة...

وثانياً: وفي النهج الاقتصادي والاجتماعي الذي اعتمد على العوامل الاقتصادية الخارجية، واعمل الاوليويات الوطنية التي من شأنها المساهمة في بناء قاعدة اقتصادية وطنية متينة قادرة على النمو، وقابلة للتجديد الذاتي، وبالتالي فتح خصاص جزء كبير من الانفاق الاستثماري على البنى التحتية والهيكل الاساسي... مع ما كان يرافق هذه من عوالت وسرقات، وخصص قدر اكبر لشرايع الإنتاج الآتج بدلاً من الزراعة والصناعة، كما جرى التسوية في الاتفاق على بعض المرافق القرفية والمظورية، التي كان من الممكن انشاءها في فترة لاحقة بعد ان يقوى دور البيان المنتج...

ان اختلال اولويات الانفاق، قد ساعد في الوصول الى الازمة يضاف الى ذلك التلاعب باحتياطي البلاد من العملات الصعبة، والذبح، فقد كان الفساد والرجح الطغوي اداه الاسباب في عدم مراعاة السياسة الاقتصادية مباشرة عندما برزت عوامل الركود في الاقتصاد الدولي في مطلع الثمانينات. كما ان هناك للتصحيح الاقتصادي دور كبير في الازمة التي تترقب فيها البلاد حالياً، وذلك لوجود قوى اجتماعية تنتفع من الازمة للتعبية رغم آثارها المدمرة على الوطن والشعب...

الآن وقعت الكارثة... وامامنا فريقان يصطارعان بشراسة ككوارس الطير او ضواري الغاية ويتبادلان التهم... كل فريق يحمل خصمه مسؤولية الكارثة... ونحن نعتقد ان ثمة عنصراً من الصمة فيما يوجه كل فريق للفرق المقابل من تهم... اما اي حد... فهذا ما لا نعرفه ولا يعرفه الشعب... ولكن يجب ان نعرفه ويعرفه الشعب فما العمل؟! وينبغي بهذه المناسبة ان ننهي اجلايا وعرفنا لجهة نسيان الشعب ولكبريائه من اعز وابيل ابائنا الذين ضحوا بحياتهم انشاعاً لتصل الى هذا المكان ويتوفر المناخ الديموقراطي اللائق ليكشف عن محتته وانتي اقترح على المجلس والحكومة معاً بقرار تعويض مالي على ذوي شهدائنا عرفنا بنبيلهم...

من الطبيعي ان تجري مراجعة شاملة وديقة لكل ما حصل للوقوف بالأسباب على الأوضاع الصحية التي كانت جارية ان امكن... واولاً ان امكن لانني اعتقد ان مهمة مجلسنا... كانت اللجنة المالية التي اكل لها المجلس دراسة هذه المشكلة ستواجه صعوبات وحتى ضغوط وربما تهديدات... كي لا تتمكن تلك القوى من الغوص الى الاعماق... ومع ذلك فنيبغي ان نباشر عليها فوراً، وان توفر لها الحكومة كل الوثائق والبيانات الضرورية، وان نستعين بالخبراء الأردنيين... والبر عند اللزوم... للوقوف على الحقيقة ومعاقبة المسؤولين... وتبطله نادرة، وبوسائل بدائية تتمثل بالبحارة والزجاجات المتفجرة، واحدة من اقوى سبع قوى منبذة... بل لمن اقول، من مبالغة، تواجده وتحدث، ببؤلة نادرة، وبوسائل بدائية تتمثل بالبحارة والزجاجات المتفجرة، واحدة من اقوى سبع قوى منبذة... بل لمن اقول، من مبالغة، تواجده وتحدث، ببؤلة نادرة، وبوسائل بدائية تتمثل بالبحارة والزجاجات المتفجرة، واحدة من اقوى سبع قوى منبذة... بل لمن اقول، من مبالغة، تواجده وتحدث، ببؤلة نادرة، وبوسائل بدائية تتمثل بالبحارة والزجاجات المتفجرة، واحدة من اقوى سبع قوى منبذة...

يعترض البيان الوزاري لعدد من القضايا الهامة، التي كانت ولا زالت موضع اهتمام كبير من جانب شعبنا، ولذا فان الحلول التي تطرح لتلك القضايا، ستتكرر آثارا ايجابية او سلبية على مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلادنا وفقاً لنوع تلك الحلول من اجل ذلك اعتقد انه ينبغي تناول البيان الوزاري بروح عالية من المسؤولية والموضوعية، وبعيدا عن العنق والحساسيات الشخصية. في اعتقادنا، ان الحلقة المركزية في مسلسل مهماتنا في الظرف الراهن تكمن في انهاء الأوضاع الشاذة التي سادت في البلاد طوال ثلث القرن الاخير، وتحديداً منذ ربيع عام ١٩٥٧... حيث جرى تعطيل مواد الدستور المتعلقة بحقوق الأردنيين الانسانية، وحرياتهم الديمقراطية، والاستعانة عنها بالاحكام العرفية، والقوانين الاستثنائية، وقانون الدفاع، وتقليص دور القضاء النظامي المدني، وتوسيع دور القضاء الاستثنائي العسكري ومحكمة أمن الدولة... الامر الذي ادّى لتفوق السلطة التنفيذية، والاضلال الواضح بعيدا الفصل بين السلطات الثلاث واطلاق ايدي السلطة التنفيذية في تصريف شؤون الوطن والشعب المختلفة بلا حسيب او رقيب، واتساع سياسات لم تراعى فيها الاولويات الوطنية، وامكانيات البلاد المادية، وقمعت حريات الشعب الديمقراطية، وحلت الاحزاب السياسية، وتفتتت حرية الصحافة، وانتشرت في اجزاء غباب الحريات الديمقراطية، والحياة النيابية، مظاهر الفساد والانسداد، واغرقت البلاد بدموية باهظة، فاقت اية ديموقراطية لا بد في العدة، بإقتباس لعبد السيكان، باستثناء اسرائيل، وجرى السطو على ائال العلم والبحث العلمي، وتفتتت المؤسسات البحثية والمراكز العلمية، وانهارت قيمة العمل الخلاق، وتضاعت الامصار، وتفتتت البطالة، وبرزت مشاكل اجتماعية معقدة، وهكذا جرت بلادنا الى هذه الازمة شاملة، سياسية واقتصادية واجتماعية، ومثلما كان غياب الحريات الديمقراطية والحياة السياسية، وتوسيع دور القضاء الاستثنائي الذي تترقب فيها بلادنا حالياً فان نشر الديمقراطية في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، وتفعيل الدستور، وإعادة الحياة النيابية، وإلغاء الاحكام العرفية وقانون الدفاع والقوانين الاستثنائية وكافة القوانين المقيدة للحريات... هي المدخل الاساسي لحل كافة مشكلات الوطن والشعب.

انطلاقاً من ذلك، فالتناغم فيما بيننا ما ورد في البيان الوزاري من توفر الارادة السياسية لدى الحكومة لإلغاء الاحكام العرفية، وتصفي الاثار الناجمة عن تلك القابضات الحكومية، لجعلها باعادة الجوازات المحجوزة لاصحابها، والتزمت بضممان حرية العمل والسفر والتنقل للمواطنين جميعاً، واعادت مجالس الادارة المنتخبة للمصنف الأردني، وودعت بدراسة قضايا السجناء السياسيين تمهيداً لاصدار عفو عنهم والمطالبة ان تنتهي الحكومة سريعاً من هذه الدراسة باطلاق سراح هؤلاء السجناء سريعاً، واعلنت عن تجديد العمل بالاحكام العرفية، ثم قررت تعديل تعليماتها تمهيداً لانفاذها، ولتسليم صلاحيات الحكم العرفية العسكرية في النظر لعدد من الجرائم وبينها مخالفة احكام قانون الدفاع، وقلوبهم مقاومة الشيوعية، وقانون الانتساب للاحزاب سياسية غير مرخصة، وعدد آخر من الجرائم، ثم حددت فترة شهرين، كحد أقصى لإلغاء الاعراف العرفية الغاء كاملاً، فهل هذه الاجراءات جميعاً سيئة؟ طبعاً لا... بل هي، على العكس اجراءات ايجابية وتستجيب لجانبي، لحرمان، من مطالب الشعب الملحة، من اجل ذلك شعر الناس بالارتياح... وان كان ما زال هذا الارتياح باخذراً وشدت...

● اولاً: لان الغاء صلاحيات الحكم العرفية للنظر فيما يسمى بقانون مكافحة الشيوعية وقانون الانتساب للاحزاب السياسية غير المرخصة، لا يشكل حلاً لهذه المشكلة... فالسبب بموجب هذه القوانين ليس افضل من الجيب صلاحيات الحكم العرفية، فلن يكون للموقف متصبهاً ومطابقاً، فانه لا ينبغي ان يستمر النظر للأردنيين المنتسبين للحزب الشيوعي الأردني - وانه منهم - او الاحزاب السياسية الاخرى غير المرخصة، وعدد منهم يجلسون معكم - على انهم يرتكبون جريمة يتكلم عليها القانون، وانما بانهم يمارسون حقاً طبيعياً ككله الدستور، والى نتائج الانتخابات ان الشعب قد منح معني هذه الاحزاب السياسية ثقة...

لقد كانت نتائج الانتخابات بمثابة استفتاء عبر خلاله عشرات الافوف من الرجال والنساء الذين صيروا اقتراهم الى جانب هؤلاء المثلثين عن رفضهم واشترائهم لوجود مثل هذه القوانين الرجعية المتخلفة في بلادهم والتي لا وجود لها في اي بلد في العالم اللهم الا عند النظام العنصري في جنوب افريقيا، فلنتذكر هذه القوانين الخيرية... ولنزيل هذه الرخصة العالقة في بلادنا من مخلفات القرن الوسيط ويعود الاستعمار...

● ثانياً: - ان المدخل الاساسي لحل مشكلاتنا جميعاً لا يقتصر على مجرد الغاء الاحكام العرفية، وانما كذلك الغاء قانون الدفاع والقوانين الاستثنائية وسائر القوانين المقيدة للحريات التي تحصن قرارات السلطة التنفيذية المخالفة للدستور... في عدادنا، على سبيل المثال لا الحصر: قانون الاحزاب السياسية رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥، وقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠، وقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤، وقانون المطبوعات والنشر رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٢، وقانون الانتخاب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ الخ...

ولقد سمعنا، تحت هذه القبة، احد زملائنا النواب يقول: اننا نرى وزيراً للدخل يعارض المطالبة بإلغاء قانون الدفاع باعتباره ضرورياً لا يمكن الاستغناء عنه لحفظ أمن وسلامة ايد دولة في العالم، ونجيب زميل الكريم بأن بلادنا خاصة، ليست ايداً بحاجة لثل هذا القانون الذي شرعه الاستعمار البريطاني عام ١٩٢٥ لحماية أمن وسلامة قواته العسكرية من غضب شعبي الأردن... طبعاً... كما يعلم زميلنا الوزير - محكمة ام الدولة، على كفة يسد الثغرة التي يمكن ان تنجم عن إلغاء قانون الدفاع وسائر القوانين الاستثنائية - سيئة السمعة - ولكن شريطة ان يجري تعديل على هيكلية محكمة ام الدولة ايداً بحيث تشكل من عدد متساو من القضاة العسكريين والمدنيين، وبحيث تخضع قراراتها للمع نظر امام محكمة الاستئناف والمدنيين...

ذكرنا ان سياسة العداء للحريات الديمقراطية، وإلغاء الحياة النيابية ومنع الاحزاب السياسية ومعها، قد خلقت المناخ اللائق، لتفوق الحكومات المتعاقبة والتكليف بالجماع، وارتباك كل انواع الانتهاكات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية الى ادى ايسال الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي للحياة البائسة... ونضيف الان ان هذه السياسة، علاوة على انها انتهاك للحريات المواطنين الدستورية، وخقوقهم الاساسية، فانها سبقت مهمة حكم اسرائيل في اجتياح الضفة الغربية واحتلالها في عودانه عام ١٩٦٧، دون مقارعة من جانب الجماعيين التي وجدت نفسها تواجه الغم الاسرائيلي عزلاء تاماً، ليس فقط من السلاح، وانما كذلك من تنظيمات واحزاب جماهيرية وسياسية غير من قبلها، والبراهم الذي كان سائداً طوال عقد كامل قبل العدوان، وجاء العدوان وفي حالة عجز عن المقاومة، وقيادة الجماعيين وتبعية تنظيميهم ونش، تضاعف خد الغزاة المحتلين...

هل نبالي في ذلك؟ هل نتجنس على النش السابق؟ هل نلتفت عن مدى او عن تعرف؟ اننا نفاظروا ما يجري الان، وعلى امتداد السنين الماضيتين، في الاراضي الفلسطينية المحتلة، حيث لا وجود لجيش نظامي يقارع المحتلين ويشاهلهم، ولكن توجد جماعية منظمة، تقف على راسها قيادة وطنية موحدة ممثلة لنفس الاحزاب والتنظيمات السياسية التي كانت موضع قمع وتكليف واضهاد، وارامل الحكومات المتعاقبة في الأردن خلال ثلث القرن الاخير بموجب الاحكام العرفية وقانون الدفاع والقوانين الاستثنائية وكافة القوانين المقيدة للحريات العامة... انها قيادة تتكون من ممثلي فتح والحزب الشيوعي الفلسطيني الذي كان لغاية شباط ١٩٨٢ تحت الحزب الشيوعي الأردني والجمعية الشعبية، والجمعية الديمقراطية والشخصيات الوطنية المستقلة... وتشارك منظمة حماس... ومع ذلك فهي تواجه اعشى قوة عسكرية في المنطقة، بل لمن اقول، من مبالغة، تواجده وتحدث، ببؤلة نادرة، وبوسائل بدائية تتمثل بالبحارة والزجاجات المتفجرة، واحدة من اقوى سبع قوى منبذة... بل لمن اقول، من مبالغة، تواجده وتحدث، ببؤلة نادرة، وبوسائل بدائية تتمثل بالبحارة والزجاجات المتفجرة، واحدة من اقوى سبع قوى منبذة... بل لمن اقول، من مبالغة، تواجده وتحدث، ببؤلة نادرة، وبوسائل بدائية تتمثل بالبحارة والزجاجات المتفجرة، واحدة من اقوى سبع قوى منبذة...

تبع كلمة الزيارات

ومجيب كل ما يربى يديه لخدمة مصالحه ومصلح ازملة فضاء الوطن او كان ينبغي وسماً هذا الفهم القائل.

معالي الرئيس
الاخوة الزملاء
ان هناك قضايا وطنية ملحة ذات مساس بحياة المواطن لا تحتل التخييل او مداواتها بالتفكير في الحكومة ان تبدي قدراً كبيراً من المسؤولية الحازمة تجاهها فارتقاء اسعار الحاجيات الحياتية المتصاعد وغير المبرر ومعاناة المواطنين من كثرة الضرائب والرسوم خاصة اصحاب الدخل المحدود تذكر الجميع بالعمل الجاد للخروج من هذا المأزق فالرسوم الجامعية ورسوم المدارس الخاصة واشتات المياه والكهرباء والمحروقات ورسوم اشتراك الهاتف السنوي والارتفاع المستمر في اثمان الاعلاف مثال بتأثيرها قطاعات واسعة من اصحاب الدخل المتدنية لا بد من اجراءات فورية للتخفيف على المواطنين من وطأتها، اما البطالة وهي من اخطر الافات الاجتماعية فلا بد من اعادة النظر بالتشريعات الخاصة بضممان الاجتماعي لضمان حياة كريمة لكل عاطل عن العمل. كما ان على الحكومة ان تبدأ على الفور بخطوات عملية للخروج من مأزق الزراعة من خلال استغلال كل رقعة زراعية واقامة المشاريع الانتاجية والتعاونيات الزراعية ومشروع تربية المواشي فالى متى تظل الدولة تستورد لنا خروف البلع القادم من شتى بقاع الدنيا بالطارئة اليس بقدرتنا اذا ما عقدنا العزم ان يبدأ بثورة زراعية نستجيب لها كل طاقاتها الوطنية غير المستغلة فالاردن بلد زراعي اولاً واخيراً واذا ما قفز نحو التصنيع فلا يجوز ان يكتفى على حساب الزراعة، او ليس من العار علينا ان نستورد ريف الخبز والارض بين ايدينا ونحتد اقتدامنا تستصرخ عزائم الأردنيين ان يعودوا لها بعد ان هجرها البيض واقاموا عليها غل الكسل والتباي وان اسهل قرار عند هذا الجبل هو بيعها والتخلي عنها.

معالي الرئيس
الاخوة الزملاء
ان ما يمر به المواطن من ضلالة اقتصادية وما يعانيه ابناء الوطن من صعوبة في تسيير اموره الحياتية لامر بالغة الخطورة فتركها دون علاج جذري سيؤدي الى انهيار اقتصادنا. ان ترك مقدرات الناس في ايد غير امينة هو البلاء بعينه وهو الوبع الزمن بعد ان ترك دون علاج على مدى عقدين على ان الزمن حيث كان الوطن في اغلب حالاته ليس يكثر من بركة حليب ان جف صرعها تنكروا لغيرها ما كانت ممتعة الوطن وهي النتيجة الصمتية لثل هذه الممارسات المخجلة وحتى يخرج الوطن وابلاته من هذه المحنة السوداء على الحكومة ان تتقدم بخطى ثابتة وبحرية للوقوف عند كل الاسباب والمسببات التي تركت بصماتها على واقعنا الأردني وادت الى ما ادت اليه من امور خطيرة نعيشها على المستوى الوطني.

فليس هناك منسج من الوقت للمداورة والمناورة قضائياً الوطن وقوت المواطن امر بالغة الخطورة.

معالي الرئيس
الاخوة الزملاء
اننا من السيارات والى بدأت تأخذ طابعاً استنزافياً فارجو من الدولة بالاجرة المعنية ان تراقب ويجدر شديد خاصة في مثل هذه المرحلة كل التهاون او خداع او عايت بالن الوطن نحن على استعداد ان نجوع لكننا لسنا على استعداد ابداء ان يفقد المواطن ايمته ليمنا من يد يفتض حرية التعبير بل هي مطلب الجميع ونحرص اشد الحرص على تعميمها وترسيخها حتى نخدم من خلالها كل التجهيزات الصادقة للتعباء صروح فترة شهرين، كحد أقصى لإلغاء الاعراف العرفية الغاء كاملاً، فهل هذه الاجراءات جميعاً سيئة؟ طبعاً لا... بل هي، على العكس اجراءات ايجابية وتستجيب لجانبي، لحرمان، من مطالب الشعب الملحة، من اجل ذلك شعر الناس بالارتياح... وان كان ما زال هذا الارتياح باخذراً وشدت...

● اولاً: لان الغاء صلاحيات الحكم العرفية للنظر فيما يسمى بقانون مكافحة الشيوعية وقانون الانتساب للاحزاب السياسية غير المرخصة، لا يشكل حلاً لهذه المشكلة... فالسبب بموجب هذه القوانين ليس افضل من الجيب صلاحيات الحكم العرفية، فلن يكون للموقف متصبهاً ومطابقاً، فانه لا ينبغي ان يستمر النظر للأردنيين المنتسبين للحزب الشيوعي الأردني - وانه منهم - او الاحزاب السياسية الاخرى غير المرخصة، وعدد منهم يجلسون معكم - على انهم يرتكبون جريمة يتكلم عليها القانون، وانما بانهم يمارسون حقاً طبيعياً ككله الدستور، والى نتائج الانتخابات ان الشعب قد منح معني هذه الاحزاب السياسية ثقة...

لقد كانت نتائج الانتخابات بمثابة استفتاء عبر خلاله عشرات الافوف من الرجال والنساء الذين صيروا اقتراهم الى جانب هؤلاء المثلثين عن رفضهم واشترائهم لوجود مثل هذه القوانين الرجعية المتخلفة في بلادهم والتي لا وجود لها في اي بلد في العالم اللهم الا عند النظام العنصري في جنوب افريقيا، فلنتذكر هذه القوانين الخيرية... ولنزيل هذه الرخصة العالقة في بلادنا من مخلفات القرن الوسيط ويعود الاستعمار...

● ثانياً: - ان المدخل الاساسي لحل مشكلاتنا جميعاً لا يقتصر على مجرد الغاء الاحكام العرفية، وانما كذلك الغاء قانون الدفاع والقوانين الاستثنائية وسائر القوانين المقيدة للحريات التي تحصن قرارات السلطة التنفيذية المخالفة للدستور... في عدادنا، على سبيل المثال لا الحصر: قانون الاحزاب السياسية رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥، وقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠، وقانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤، وقانون المطبوعات والنشر رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٢، وقانون الانتخاب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ الخ...

ولقد سمعنا، تحت هذه القبة، احد زملائنا النواب يقول: اننا نرى وزيراً للدخل يعارض المطالبة بإلغاء قانون الدفاع باعتباره ضرورياً لا يمكن الاستغناء عنه لحفظ أمن وسلامة ايد دولة في العالم، ونجيب زميل الكريم بأن بلادنا خاصة، ليست ايداً بحاجة لثل هذا القانون الذي شرعه الاستعمار البريطاني عام ١٩٢٥ لحماية أمن وسلامة قواته العسكرية من غضب شعبي الأردن... طبعاً... كما يعلم زميلنا الوزير - محكمة ام الدولة، على كفة يسد الثغرة التي يمكن ان تنجم عن إلغاء قانون الدفاع وسائر القوانين الاستثنائية - سيئة السمعة - ولكن شريطة ان يجري تعديل على هيكلية محكمة ام الدولة ايداً بحيث تشكل من عدد متساو من القضاة العسكريين والمدنيين، وبحيث تخضع قراراتها للمع نظر امام محكمة الاستئناف والمدنيين...

ذكرنا ان سياسة العداء للحريات الديمقراطية، وإلغاء الحياة النيابية ومنع الاحزاب السياسية ومعها، قد خلقت المناخ اللائق، لتفوق الحكومات المتعاقبة والتكليف بالجماع، وارتباك كل انواع الانتهاكات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية الى ادى ايسال الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي للحياة البائسة... ونضيف الان ان هذه السياسة، علاوة على انها انتهاك للحريات المواطنين الدستورية، وخقوقهم الاساسية، فانها سبقت مهمة حكم اسرائيل في اجتياح الضفة الغربية واحتلالها في عودانه عام ١٩٦٧، دون مقارعة من جانب الجماعيين التي وجدت نفسها تواجه الغم الاسرائيلي عزلاء تاماً، ليس فقط من السلاح، وانما كذلك من تنظيمات واحزاب جماهيرية وسياسية غير من قبلها، والبراهم الذي كان سائداً طوال عقد كامل قبل العدوان، وجاء العدوان وفي حالة عجز عن المقاومة، وقيادة الجماعيين وتبعية تنظيميهم ونش، تضاعف خد الغزاة المحتلين...

هل نبالي في ذلك؟ هل نتجنس على النش السابق؟ هل نلتفت عن مدى او عن تعرف؟ اننا نفاظروا ما يجري الان، وعلى امتداد السنين الماضيتين، في الاراضي الفلسطينية المحتلة، حيث لا وجود لجيش نظامي يقارع المحتلين ويشاهلهم، ولكن توجد جماعية منظمة، تقف على راسها قيادة وطنية موحدة ممثلة لنفس الاحزاب والتنظيمات السياسية التي كانت موضع قمع وتكليف واضهاد، وارامل الحكومات المتعاقبة في الأردن خلال ثلث القرن الاخير بموجب الاحكام العرفية وقانون الدفاع والقوانين الاستثنائية وكافة القوانين المقيدة للحريات العامة... انها قيادة تتكون من ممثلي فتح والحزب الشيوعي الفلسطيني الذي كان لغاية شباط ١٩٨٢ تحت الحزب الشيوعي الأردني والجمعية الشعبية، والجمعية الديمقراطية والشخصيات الوطنية المستقلة... وتشارك منظمة حماس... ومع ذلك فهي تواجه اعشى قوة عسكرية في المنطقة، بل لمن اقول، من مبالغة، تواجده وتحدث، ببؤلة نادرة، وبوسائل بدائية تتمثل بالبحارة والزجاجات المتفجرة، واحدة من اقوى سبع قوى منبذة... بل لمن اقول، من مبالغة، تواجده وتحدث، ببؤلة نادرة، وبوسائل بدائية تتمثل بالبحارة والزجاجات المتفجرة، واحدة من اقوى سبع قوى منبذة... بل لمن اقول، من مبالغة، تواجده وتحدث، ببؤلة نادرة، وبوسائل بدائية تتمثل بالبحارة والزجاجات المتفجرة، واحدة من اقوى سبع قوى منبذة...

يتمتع

مجلس النواب يواصل مناقشته لبيان حكومة بردان

تابع - مدائنات

معالي الرئيس

اما بخصوص السياسة الاقتصادية البيلة التي نقتزحها فنتضمن الخطوط العريضة التالية:

● مقاومة الركود وتحقيق انتعاش اقتصادي عن طريق زيادة الاستثمار الذي من شأنه زيادة الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملموس، وزيادة حصة قطاعات الإنتاج المادي (الزراعي والصناعي) بصورة خاصة في تكوين هذا الناتج. ان تبديل هيكل الاقتصاد الوطني بما يؤدي لبناء القاعدة المادية للاقتصاد الوطني، وبما يؤدي لزيادة فرص العمل وزيادة الانتاج الذي من شأنه تلبية الحاجات الاساسية للسكان وخاصة في مجال الغذاء والمواد الأولية لتلبية التمتنع. وهنا يجب اعادة النظر في السياسة الزراعية بشكل خاص واعطاء اولوية - كما جاء في البيان الوزاري - لانتاج الحبوب والاعلاف والحبوب والحيوانات وابقاف كل الاشكال والاساليب التي تؤدي لتقليص الرقعة الزراعية ويجاد سياسة وطنية لاستخدام المياه. وكذلك العمل على توسيع انتاج الخدمات في البلاد واخصاها لأكبر قدر ممكن من مراحل التصنيع قبل تصديرها.

ان اتخاذ القطاع الزراعي يتطلب رسم سياسة زراعية وطنية واضحة تعتمد الاسس التالية:

- الغاء كامل لديون صغار المزارعين ووقف سريان الفوائد على باقي الديون عن كل السنوات الخمسة واعداد جودتها لاجل طويلة.
- السماح للمزارعين بتشكيل اتحادات او نقابات لهم بعيدا عن تدخل ووصاية المؤسسات الرسمية. وبشكل خاص المخابرات.
- وضع نمط زراعي شامل يسترشد بقواعد العدالة بين المزارعين ويستهدف تأمين احتياجات البلاد من مختلف المنتجات الزراعية على ان يقتصر ذلك بوضع حد أدنى لصادرات بيع محاصيل المزارعين على ضوء الكلفة.
- اعتبار كلفة لسماد خاص ورسوم مائية رشيقة تؤمن للمواطنين مياه تملكها تملكها فردا خاصا ورسوم سطحية والجوفية ثروة وطنية عامة يحظر الشرب والأكبر عدد من المزارعين حاجاتهم من مياه الري.
- الغاء عقود التجار الممنوحة لبضع شركات على اراضي الديسي وسهل الصوان وغيرها من اراضي الجنوب، وتوزيع هذه الاراضي على المزارعين من ابناء الجنوب من خلال جمعيات تعاونية انتاجية ينتظمون فيها بشكل طوعي.
- استرجاع الزراعة القمح ويزرعها الان بطيخ.
- التدقيق في توزيع الوحدات الزراعية في مناطق الاغوار عامة، والاغوار الجنوبية خاصة، بما يكفل رفع الخلال عن الفلاحين الفقراء وصغار الملاكين

وكذلك اعادة النظر في الاراضي والوحدات السكنية بما يضمن سحبها من غير المقيمين والعاملين والمالكين في الاغوار، والذين حازوا عليها بحكم نفوذهم او حظوتهم لدى ادارة سلطة وادي الاردن. خصوصا كمنتجات شتوية لهم.

● فرض الرقابة الجدية على اسعار مستلزمات الانتاج وحماية المزارعين من الإحتراز والبيع.

● دعم وتطوير عمل المنظمة التعاونية بحيث تصبح قاعدة لاستقطاب وتنظيم اوسع قطاع من المزارعين في جمعيات زراعية انتاجية تطوعية.

معالي الرئيس

اذا كنا نتطلع لتصويب النهج الاقتصادي والاجتماعي وفق عدلية مراجعة واعادة نظر السياسات الاقتصادية في الاردن، فان الطبقة العاملة تشكل حجر الزاوية في عملية الإصلاح الاقتصادي لانها تشكل الالية الاساسية في تفعيل الحياة الاقتصادية في كافة جوانبها الصناعية والزراعية والخدمية. وهذا يتطلب التالي:

- اعادة النظر بقانون العمل الحالي بحيث يصبح عقدا اجتماعيا بين العمال واصحاب العمل واعتبار المنشأة الاقتصادية منشأة وطنية تؤدي وظيفة اقتصادية واجتماعية في إطار المصلحة العامة للمجتمع كله.
- وحتى يكون العقد مضمنا لطرفي الانتاج، لا بد من اشراك اصحاب العمل والعمال - بشكل فعال - في مناقشة قانون العمل واقراره.
- الغاء مبدأ اعتبار صاحب العمل حكما وخصما في آن واحد. واعتبار كافة العقوبات وعمليات الفصل قضائيا زراعي بيت فيها من قبل محكمة عمالية جزائية.
- اعادة النظر في فصل النقابات وبقاء المادة ٨٤ من قانون العمل التي تعطي وزير العمل الحق في اعادة تشكيل النقابات متى شاء وبكيفية شاء.
- التأكيد على استقلالية الحركة النقابية وضمان الحقوق النقابية للعمال النقابيين ومنع التدخل في الشؤون الداخلية للنقابات.
- اعادة النظر في سياسة الاستخدام في الاردن واعادة تنظيم سوق العمل ووضع الضوابط الكافية والحواجز اللازمة لاستمرار العمالة الوطنية، ووقف سياسة الباب المفتوح للعمالة الوافدة ومعالجة هذه المشكلة من كافة جوانبها، بحيث يتم الاستفادة من كل عامل اجنبي يمكن ان يمل حمله عاملة اردنية.
- وضع استراتيجية شاملة للقوى الشريفة في الاردن، واجراء مراجعة شاملة لسياسات التعليم في الاردن وربطها بالاحتياجات الاساسية لطلقات الخطة الاقتصادية الشاملة في الاردن.

● تطوير مؤسسة الضمان الاجتماعي وتوسيع نطاق شمولها لتشمل جميع العمال في الاردن، واستكمال تطبيق التأمينات الاجتماعية الواردة في القانون وخاصة التأمين الصحي الشامل للعمال.

● حماية أموال مؤسسة الضمان لتحديد اوجه استثمار اموال المؤسسة.

● وقف التمييز والبعث بأموالها.

● الاقرار بالمسؤولية الثلاثية في رسم وتنفيذ سياسات العمل في الاردن واشراك ممثلي العمال في كافة اللجان والانشطة التي تعالج الشؤون المالية.

معالي الرئيس

هناك ملاحظات اضافية حول بعض ما جاء في البيان الوزاري في بعض القطاعات ومنها:

- في مجال التعليم العالي لا بد من التوسع في القبول في الجامعات لأكبر عدد من الطلاب، للحيلولة دون اتفاق ملايين الدائنين على التعليم الجامعي في الخارج. ونعتقد ان ذلك ممكن لو استبدل نظام الساعات المعتمدة بنظام الصف المتفتح اسوة بجميع البلدان العربية من حولنا. والبعيد من دول العالم... كما لا بد من اعادة النظر بالرسوم الجامعية الباهظة بهدف تخفيضها الى الحد الأدنى الممكن في الظروف الراغبة تمهيدا لتطبيق مجانية التعليم بكل مراحله مستقبلا.

- في مجال الثقافة... لا بد من توسيع الحريات الثقافية، واقامة تنظيمات ثقافية ومهنية للمثقفين، والتوسع في طباعة الكتب والانتاج الثقافي محليا، وعدم التدخل في الشؤون الخاصة بتنظيمات المثقفين...

- في مجال الشباب... لا بد من السماح بفتح الاندية دون تدخل في شؤونها من أية جهة... لا بد من اقامة منظمات ثقافية واتحادات شبابية وطنية.

- في مجال الاعلام... لا بد من وضع سياسة اعلامية تعتمد على مصارحة الشعب بالحقائق، والابتعاد عن الدعاية التي تضر باحلال المجتمع، والسماحة في بناء التكتلات والالتزام الوطني ومقاومة التفتت الثقافي. - في مجال التكوين... لا بد من العمل على توفير المواد الضرورية، ووضع سياسة واضحة لاسعار ومقاومة الغلاء، وتوسيع دور الدولة في السوق الداخلية، وتحسين... الى وزارة تامين وتجارة داخلية.

معالي الرئيس

فيما يتعلق بسياسة الحكومة تجاه القضية الفلسطينية، تقتضيها

الموضوعة ان اعبر عن الارتياح لقرار مجلس الوزراء المعلق بتشكيل لجنة وزارية لدراسة الآثار الانسانية والشخصية التي ترتبت على قرار فك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية المحتلة، واتخاذ الاجراءات اللازمة لتسهيل الامور الحياتية للمواطنين فيها، وبما يعزز صمودهم دون المساس بجوهر ذلك القرار... وبدون الالتفات للواء، فان الامل يحدونا بان تزال جميع الاجراءات التي رافقت فك الارتباط، وببذات كانتا عقوبات على سكان الضفة وليس كما يعبر عنه اليوم، بأنه دعم لنضال الشعب الفلسطيني الشقيق، وللانتفاضة بصورة خاصة، بهدف تطوير النضال الوطني التحرري للشعب الشقيق وصولا لتحقيق اهدافه في تحرير ارضه وعودته وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة دم.ت.ف. ممثله الشرعي والوحيد تمهيدا لتحقيق شكل من اشكال الاتحاد بين دولتين عربيةتين شقيقتين هما الاردن وفلسطين، انسجاما مع العلاقات الشاملة المتميزة بين الشعبين الشقيقين... وتحقيقا لنوعهما وارادتهما المشتركة في تحقيق هذا الترابيع بينهما...

يبقى ان يصيغ الاردن مثالا في دعم الانتفاضة سياسيا وديبلوماسيا وصاديا واعلاميا وان يواصل الاردن نهجه لاتخاذ المؤتمر الدولي بهدف احقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني... حقه في العودة، وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني...

وفي الوقت الذي نؤيد فيه ما طرحه البيان الوزاري من بناء جسور التعاون والصداقة مع الدول الاعضاء في حركة عدم الانحياز، انسجاما مع مبادئ الحركة في الحياد الاجنابي، فان من الضروري كذلك تعزيز هذه العلاقات مع الدول الصديقة والمؤيدة لقضايانا الوطنية والقومية التي يأتي في مقدمتها الاتحاد السوفياتي والنظام الجديد والصديقة الاخرى ومع التأكيد على مصلحتها الافتتاح والاتصال والتفاعل مع كافة دول العالم بهدف تأمين مصالحنا الوطنية وحمايتها فانها الاصح بان نوع علاقاتنا الرسمية مع الولايات المتحدة لا تتفق مع المصالح التي تحدها البيان الوزاري في الحياد الاجنابي، والابتعاد عن الاستقطاب، وتأمين مصالحنا الوطنية وحمايتها...

التح ذلك ان الولايات المتحدة الاميركية، كما هو معروف، هي الحليف الاستراتيجي لاسرائيل... وانا وان كنت لا اطالب قطع العلاقات معها... ولكنني استأصل كيف ينسجم ذلك مع اشتراكنا معها في لجنة عسكرية مشتركة، وفي اجراء مشاورات عسكرية مشتركة سنوية مع قوات اميركية... وهذه كما افهم اشكال من العلاقات لا تكون الا بين اصدقاء وحلفاء! انني اطالب بجل هذه اللجنة المشتركة ووقف اجراء مثل هذه المناورات العسكرية المشتركة في المستقبل.

تعديل الدستور لمنع غياب مجلس النواب تحت اي ظرف

المساعدات فان توجهها كليا نحو الانتاج ومنع انثارها للتخصيم المؤذية امر اساسي لصاحب النظر البعيد... وحتى لو افترضنا ان مواردها الذاتية كافية للسماح ليداه مغلولتان الى عتقه فوضع على الصراط لا يفقه من غله الا عدله والا هوى سبعين خريفا في نار جهنم ويعد.

حضره السيد الرئيس

حضرات السادة النواب المحترمين

مرة اخرى يبتليني ربي جل وعز بالوقفة المسؤولة على منبر مناقشة الثقة بالحكومات واستميد في ذاكري انشراح صدر الناس وتقتد عند تشكيل حكومات السيد زيد الرفاعي وفرضتهم بتبعين العهد متاعلين عهدا جيدا تحسان فيه الحرية الشخصية والعامة ويحترم القضاء ويحذر فيه الاقتصاد من ركوده ويحقق فيه عن اسباب تزد وتكثر معظم مشاريع الشركات الكبرى وما سببه من حمل ناه تحت وزنه الاقتصادي... كما استعبد في ذاكري الامور المطالبة بفتح التحقيق في ذلك ما مضى اضطر الرئيس الى الاجتماع بمعظم اعضاء مجلس النواب في جلسة غير رسمية قدم فيها تقريرا عن الموضوع واعدا باصلاح الامر متجنبنا مسألة اجراء استفتاء... واذكر اننا اضطررنا الى ذلك بسببه على ان اعمية المسألة لا تتعرض فقط لانتكشاف الفساد بل في ضرورة التعريف بكل من اخفا في قرائته حتى لا يعود الى المسؤولية في المستقبل كمنقذ وطني كما نعدنا... ففي البلاد المؤسسة يقف المسؤول للنسب والذات الشمن قضائيا ان كان هناك جرم جزائي او سياسيا

الاضطررنا الى ذلك بسببه على ان اعمية المسألة لا تتعرض فقط لانتكشاف الفساد بل في ضرورة التعريف بكل من اخفا في قرائته حتى لا يعود الى المسؤولية في المستقبل كمنقذ وطني كما نعدنا... ففي البلاد المؤسسة يقف المسؤول للنسب والذات الشمن قضائيا ان كان هناك جرم جزائي او سياسيا

الاضطررنا الى ذلك بسببه على ان اعمية المسألة لا تتعرض فقط لانتكشاف الفساد بل في ضرورة التعريف بكل من اخفا في قرائته حتى لا يعود الى المسؤولية في المستقبل كمنقذ وطني كما نعدنا... ففي البلاد المؤسسة يقف المسؤول للنسب والذات الشمن قضائيا ان كان هناك جرم جزائي او سياسيا

الاضطررنا الى ذلك بسببه على ان اعمية المسألة لا تتعرض فقط لانتكشاف الفساد بل في ضرورة التعريف بكل من اخفا في قرائته حتى لا يعود الى المسؤولية في المستقبل كمنقذ وطني كما نعدنا... ففي البلاد المؤسسة يقف المسؤول للنسب والذات الشمن قضائيا ان كان هناك جرم جزائي او سياسيا

الاضطررنا الى ذلك بسببه على ان اعمية المسألة لا تتعرض فقط لانتكشاف الفساد بل في ضرورة التعريف بكل من اخفا في قرائته حتى لا يعود الى المسؤولية في المستقبل كمنقذ وطني كما نعدنا... ففي البلاد المؤسسة يقف المسؤول للنسب والذات الشمن قضائيا ان كان هناك جرم جزائي او سياسيا

الاضطررنا الى ذلك بسببه على ان اعمية المسألة لا تتعرض فقط لانتكشاف الفساد بل في ضرورة التعريف بكل من اخفا في قرائته حتى لا يعود الى المسؤولية في المستقبل كمنقذ وطني كما نعدنا... ففي البلاد المؤسسة يقف المسؤول للنسب والذات الشمن قضائيا ان كان هناك جرم جزائي او سياسيا

الاضطررنا الى ذلك بسببه على ان اعمية المسألة لا تتعرض فقط لانتكشاف الفساد بل في ضرورة التعريف بكل من اخفا في قرائته حتى لا يعود الى المسؤولية في المستقبل كمنقذ وطني كما نعدنا... ففي البلاد المؤسسة يقف المسؤول للنسب والذات الشمن قضائيا ان كان هناك جرم جزائي او سياسيا

الاضطررنا الى ذلك بسببه على ان اعمية المسألة لا تتعرض فقط لانتكشاف الفساد بل في ضرورة التعريف بكل من اخفا في قرائته حتى لا يعود الى المسؤولية في المستقبل كمنقذ وطني كما نعدنا... ففي البلاد المؤسسة يقف المسؤول للنسب والذات الشمن قضائيا ان كان هناك جرم جزائي او سياسيا

الاضطررنا الى ذلك بسببه على ان اعمية المسألة لا تتعرض فقط لانتكشاف الفساد بل في ضرورة التعريف بكل من اخفا في قرائته حتى لا يعود الى المسؤولية في المستقبل كمنقذ وطني كما نعدنا... ففي البلاد المؤسسة يقف المسؤول للنسب والذات الشمن قضائيا ان كان هناك جرم جزائي او سياسيا

الاضطررنا الى ذلك بسببه على ان اعمية المسألة لا تتعرض فقط لانتكشاف الفساد بل في ضرورة التعريف بكل من اخفا في قرائته حتى لا يعود الى المسؤولية في المستقبل كمنقذ وطني كما نعدنا... ففي البلاد المؤسسة يقف المسؤول للنسب والذات الشمن قضائيا ان كان هناك جرم جزائي او سياسيا

الاضطررنا الى ذلك بسببه على ان اعمية المسألة لا تتعرض فقط لانتكشاف الفساد بل في ضرورة التعريف بكل من اخفا في قرائته حتى لا يعود الى المسؤولية في المستقبل كمنقذ وطني كما نعدنا... ففي البلاد المؤسسة يقف المسؤول للنسب والذات الشمن قضائيا ان كان هناك جرم جزائي او سياسيا

الاضطررنا الى ذلك بسببه على ان اعمية المسألة لا تتعرض فقط لانتكشاف الفساد بل في ضرورة التعريف بكل من اخفا في قرائته حتى لا يعود الى المسؤولية في المستقبل كمنقذ وطني كما نعدنا... ففي البلاد المؤسسة يقف المسؤول للنسب والذات الشمن قضائيا ان كان هناك جرم جزائي او سياسيا

المساعدات فان توجهها كليا نحو الانتاج ومنع انثارها للتخصيم المؤذية امر اساسي لصاحب النظر البعيد... وحتى لو افترضنا ان مواردها الذاتية كافية للسماح ليداه مغلولتان الى عتقه فوضع على الصراط لا يفقه من غله الا عدله والا هوى سبعين خريفا في نار جهنم ويعد.

المساعدات فان توجهها كليا نحو الانتاج ومنع انثارها للتخصيم المؤذية امر اساسي لصاحب النظر البعيد... وحتى لو افترضنا ان مواردها الذاتية كافية للسماح ليداه مغلولتان الى عتقه فوضع على الصراط لا يفقه من غله الا عدله والا هوى سبعين خريفا في نار جهنم ويعد.

المساعدات فان توجهها كليا نحو الانتاج ومنع انثارها للتخصيم المؤذية امر اساسي لصاحب النظر البعيد... وحتى لو افترضنا ان مواردها الذاتية كافية للسماح ليداه مغلولتان الى عتقه فوضع على الصراط لا يفقه من غله الا عدله والا هوى سبعين خريفا في نار جهنم ويعد.

المساعدات فان توجهها كليا نحو الانتاج ومنع انثارها للتخصيم المؤذية امر اساسي لصاحب النظر البعيد... وحتى لو افترضنا ان مواردها الذاتية كافية للسماح ليداه مغلولتان الى عتقه فوضع على الصراط لا يفقه من غله الا عدله والا هوى سبعين خريفا في نار جهنم ويعد.

المساعدات فان توجهها كليا نحو الانتاج ومنع انثارها للتخصيم المؤذية امر اساسي لصاحب النظر البعيد... وحتى لو افترضنا ان مواردها الذاتية كافية للسماح ليداه مغلولتان الى عتقه فوضع على الصراط لا يفقه من غله الا عدله والا هوى سبعين خريفا في نار جهنم ويعد.

المساعدات فان توجهها كليا نحو الانتاج ومنع انثارها للتخصيم المؤذية امر اساسي لصاحب النظر البعيد... وحتى لو افترضنا ان مواردها الذاتية كافية للسماح ليداه مغلولتان الى عتقه فوضع على الصراط لا يفقه من غله الا عدله والا هوى سبعين خريفا في نار جهنم ويعد.

المساعدات فان توجهها كليا نحو الانتاج ومنع انثارها للتخصيم المؤذية امر اساسي لصاحب النظر البعيد... وحتى لو افترضنا ان مواردها الذاتية كافية للسماح ليداه مغلولتان الى عتقه فوضع على الصراط لا يفقه من غله الا عدله والا هوى سبعين خريفا في نار جهنم ويعد.

المساعدات فان توجهها كليا نحو الانتاج ومنع انثارها للتخصيم المؤذية امر اساسي لصاحب النظر البعيد... وحتى لو افترضنا ان مواردها الذاتية كافية للسماح ليداه مغلولتان الى عتقه فوضع على الصراط لا يفقه من غله الا عدله والا هوى سبعين خريفا في نار جهنم ويعد.

المساعدات فان توجهها كليا نحو الانتاج ومنع انثارها للتخصيم المؤذية امر اساسي لصاحب النظر البعيد... وحتى لو افترضنا ان مواردها الذاتية كافية للسماح ليداه مغلولتان الى عتقه فوضع على الصراط لا يفقه من غله الا عدله والا هوى سبعين خريفا في نار جهنم ويعد.

المساعدات فان توجهها كليا نحو الانتاج ومنع انثارها للتخصيم المؤذية امر اساسي لصاحب النظر البعيد... وحتى لو افترضنا ان مواردها الذاتية كافية للسماح ليداه مغلولتان الى عتقه فوضع على الصراط لا يفقه من غله الا عدله والا هوى سبعين خريفا في نار جهنم ويعد.

المساعدات فان توجهها كليا نحو الانتاج ومنع انثارها للتخصيم المؤذية امر اساسي لصاحب النظر البعيد... وحتى لو افترضنا ان مواردها الذاتية كافية للسماح ليداه مغلولتان الى عتقه فوضع على الصراط لا يفقه من غله الا عدله والا هوى سبعين خريفا في نار جهنم ويعد.

المساعدات فان توجهها كليا نحو الانتاج ومنع انثارها للتخصيم المؤذية امر اساسي لصاحب النظر البعيد... وحتى لو افترضنا ان مواردها الذاتية كافية للسماح ليداه مغلولتان الى عتقه فوضع على الصراط لا يفقه من غله الا عدله والا هوى سبعين خريفا في نار جهنم ويعد.

المساعدات فان توجهها كليا نحو الانتاج ومنع انثارها للتخصيم المؤذية امر اساسي لصاحب النظر البعيد... وحتى لو افترضنا ان مواردها الذاتية كافية للسماح ليداه مغلولتان الى عتقه فوضع على الصراط لا يفقه من غله الا عدله والا هوى سبعين خريفا في نار جهنم ويعد.

المساعدات فان توجهها كليا نحو الانتاج ومنع انثارها للتخصيم المؤذية امر اساسي لصاحب النظر البعيد... وحتى لو افترضنا ان مواردها الذاتية كافية للسماح ليداه مغلولتان الى عتقه فوضع على الصراط لا يفقه من غله الا عدله والا هوى سبعين خريفا في نار جهنم ويعد.



الاسباب التي تمنع قيام برلمان في الوقت الحاضر فاننا لا نرى للحكومة

عزرا في غياب البرلمان تخالف القانون او ان تسمح لاجتهتها بخلافه القانون... انتهى النص وما قد حضر البرلمان اليوم ووجب الحساب خصوصا واننا نعتقد ان الانفراد في صنع القرار والتوسع الاقتصادي الاستبدادي في حساب المصالحات والميلانية هما سببان رئيسان من اسباب ما نعالجه اليوم وحتى لو كان القرار قد اتخذ جميعا فانه قرار خاطيء... لا يصلح للاربعين للانعقاد عن وجودهم من المظاهر الحقيقية

الا اعادة تربية مجتمعة ليكون كله مجتمعنا عملا منتظما عسكريا مستوطنا للارض مدافعا عن استقلاله اثناء السلم بالانتاج والبيع عن الاستهلاك وانتاه الحرب والتصديق المسجل للعدو الغزوي لا محالة... وهو ما لم يحجز منه البيان الوزاري للحكومة مؤخرا... واستدلالا على صحة

راينا اننا جالسنا الكريم بان المرحوم الشريف عبدالحميد شرف الذي اول رئاسة الحكومة بعد حكمه السيد بردان الاول قد رأى خطورة النهج وبدى بمعالجته رافعا شعار ترشيح الاستهلاك الا ان غرق معظمنا في رعد الدنيا اعماقا عن رؤية الخطر الذي بدا يلاحقنا المرحوم فاتخذ البعض الشعاع السبيل للمزاح والمداغمة ونحن لاهون عن الفخ الذي تسير اليه ولو ان حكومة السيد بردان التي تبعت وفاة الشريف عبدالحميد

تمسكت برؤيته ولم تعد الى سابق سياستها لكان امرنا اليوم افضل بكثير فلم تترك الحكومة تلك مسؤولياتها الا وقد بدأ الركود الاقتصادي الذي طلب الشعب حكومتها السيدين البريدين والرفاعي القصدي له اذا لم يضع العمل على حكومة السيد البريدين العبداء عتقا يخلص الشؤون الاقتصادية امر بعيد عن العدالة مع ان اللوم يضاعف عليها بسبب

الطفيلان والفساد الذين استندوا في عهده ومن عيب الامر ظاهرة يجب ان تدروس ويعطى لها تقسيم واضح كون المسؤول عن قرارات الاقتصاد والتمويل في عهد حكومة السيد مضر بردان بقي نفسه في وزارتي عبيدات والرفاعي في مركز الرئيس كوزير للمالية... فيك الخصام وانت

الخصم والحكم... فهو الذي سامه في عهد حكومة السيد بردان الاخيرة في رسم نهج الاقتصاد وفي قرارات الشركات العامة الكبرى التي فشل معظمها منج الاسمدة والاصحاف والزجاج واسمنت الجنوب وغيرها

والتي سببت ضربة قوية لاقتصادنا والتي ضيعت مخدرات مغربينا الذين وبقوا باقتصاد بلدهم واسرعوا للاستثمار في عهدنا شددت في البرلمان السابق في عدة مناسبات على ضرورة محاسبة متخذي هذه القرارات وقرار رفع انتاج شركة اسمنت الجنوب من مليون الى مليوني

طن بجرة ظم دون توضيح بين في رئيس الوزراء الاسبق في لقاء معه ان الذي يجب ان تدروس ويؤخذ منه هو ان المسؤول عن قرارات الاقتصاد

المالي بخارج ٢٥٪ من المساعدات العربية خارج قانون الموازنة العام بعدد من اقراره البرلمان ودونوا المساحة بد بداته حكومة السيد مضر بردان كانت الضدوق التي تطالب اليوم بالداخله قورا في الموازنة وفي لتتقن مجلس النواب على طول المسؤولية لغير منظمة كيف تصرف في امواله جميع الحكومات وكذلك فان ادراج موازنة القوات المسلحة في الموازنة العامة كمجموعة واحد بدجة السرية ويجعل من الصعوبة يمكن مراقبة حسن اتفاق كل الاموال وهو امر كان معولا به ايضا في عهد السيد مضر بردان.

واعاد مرة اخرى للمدنيون فقد اعترف وزير المالية في حكومة السيد عبيدات الرئيس السابق للمجلس للتحضير في عهد السيد مضر بردان للجنة المالية التي كتبت مقررها وبعد ان مقرضا عليه ضغوطا كبيرة لمعرفة حجم المديونات بان سجلات المديونات غير منظمة وانه عاكس على جميع المعلومات بخصوصها وان الامر يحتاج الى وقت مما يدل على

فوضى عبيدات برتتها حكومة السيد عبيدات في هذا المجال الهام والذي لا يمكن لصانع قرار مسؤول ان يتخذ قرارا صائبا في غيابها. فكيف كانت تتخذ قرارات الاقتراض للقرض في غياب مخرج دقيق لمديونات المملكة التي لم يبدأ بحصرها الا بعد عودة الحياة البرلمانية للاردن وتحت ضغط النواب ومساخطهم.

مجلسكم مجلس ابيها السادة برلمان ذو سلطة وعليه ان لا يميل في المساحة والا فانه يوقع نفسه في دائرة المساحة... فبصيننا اليوم ليست في اسناد الحكومات فقط وانما في تقصير ممثلي الامة ان يجودوا في الدفاع عن الامة والشعب وفي خوفهم وسكونهم عن التجاوزات التي كان

تصالح ولو كنت محاسبا احدا في السنوات الخمس الماضية لبدت بالنواب ثم النواب ثم النواب ثم الحكومة ثم القضاء الذي رزنا فيه ايضا فمع صحة القول بان القضاء اعادى عليه من خارجه وخطط له ان يصفق الا ان الشعب قد اتى من قبل القضاء عندما لم يتخذ علاقة القضاء وجهابته المرفع الارز من تدخل السلطة التنفيذية في القضاء. ولم يحركوا ساكنا عن طريق فرض ميثمتهم كبيرة ولا تحتاج الى اي عزية

وقرار... ان من البلاد ان يتنقل القضاء محصور برلمان نزيه قوي حتى نبدأ بالاستماع لقرارات ادارية تعيد الحق الى اصحابه بعد ان غابت مدة طويلة تلك القرارات او اتخذ عكسها في السابق او احتج لعدم اتخاذها

بنوع

تابع ليث تسييلات

بعد الاختصاص او رضى كبار قضائنا بنص كتاب بعيد عن امانة المسؤولية صادر من رئيس وزراء يبلغهم فيه تمنع النيابة العامة عن الادلاء ببيان تحت حجة السرية لصالح الأمن القومي دون أن يتروا الاستماع الى تلك البيانات في خلوة يقررون بعدها صدق الادعاء بالسرية من عدمه.. وان من المسببة ان تصدر محكمة العدل العليا قرارات لا ينفذها رؤساء وزارات متعاونين منهم السيد رئيس الوزراء المنكف ويحفظونها في ادرارهم ويقلل بذلك القضية بحجة ان ليس لديهم سلطة على التنفيذ ولا يتوقفون عن النظر في جميع القضايا حتى لتزعم الحكومة باحترام قراراتهم.. ماذا كان يمنع القضية عن الاضراب مثل هذه الاهداف النبيلة.. ان رفة واحدة من هذه الوقفات كانت كفيلا باسقاط حكومة وفرض مية القضاء على المجتمع بأسره.. المواطنة المثل ايها السادة ليست مطلوبة فقط من النائب بل من الوزير ايضا ومن القاضي ومن كل مواطن يحمل مسؤولية هامة فالاصلاح والتغيير باتين من جميع المصلحين اينما كانوا وليس فقط من النواب.. ان المؤسسة الوحيدة التي ا بقيت صالحة عند فساد الآخرين ويمكن ان تعاد نهضة البلاد بسببها هي سلطة القضاء وهي في نفس الوقت المؤسسة الوحيدة التي لو اؤخذت تحت طائلة البلاد ونظامها مهما كانت المؤسسات الاخرى مزدهرة.. لذا فان اصلاح القضاء اصلاحا جذريا امر لا يحتمل اي تأجيل وكنا قنادرين على ابتلاع ما سمعناه هذه الايام من احالة احد الاساتذة المحامين والقضاة السابقين الكبار على المدعي العام لانتقاده القضاء بنية اصلاحه لو اننا راينا نفس الخبرة على حرمة القضاء عندما رفض ضابط مخبرات ان يمثل لشهادة امام محكمة العدل العليا وليله في ذلك رئيس الوزراء ان حين اهدمت الحكومات قرارات العدل العليا ولم تنفذها.. ان كان هناك اهانة فلك هي الاهانات التي يجب ان يتصدى لها لا ان يتصدى لمواطن يتنقل من حالة اصعب وصفاها مجمع عليه.. وعند ذكر القضاء لا بد من تكرار ما ذكرنا سابقا في جلسة الثقة بالحكومة السابقة من عدم ثقة المواطنين في الوصول الى حقوقهم بسبب الامور الاجرائية التي اصبحت درعا للظلم يخفيه وراء مهدها المظلم بان عليه ان يتذبح الى القضاء لتحقيق خيرة ولا القبول بظلمه فيقبل المظلم بظلم الظالم مفضلا اياه عن ظلم طوله مدة الاجراءات الحقوية.. كما ان قوانيننا الجزائية العجيبة على احكام الله لم تستطع ان تكسب ثقة المواطن ايدا وبسكت عنها المواطنين كرهين مطبقين نظاما اخر للوصول الى عدالتهم وهو نظام القوانين العشوائية والتي ستبقى الغيت ام لم تغي، ما لم يثق المواطن وعشيرته بان الحكومة وليه امره توصل اليه حقه الشرعي كاملا..

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

لاجراء الانتخابات ولإعادة العينية الى ما كانت عليه عندما كان العين لا يعزل بعد تعيينه حتى تنتهي مدة المجلس وغير ذلك من تعديلات اجريت في السابق يجب علينا ان نعود عنها اذا كنا متوجهين لمسيرة ثابتة مستقرة اما موضوع الميثاق فان اية وثيقة يراد لها ان تحصل على قوة شرعية دستورية يجب ان تصدر بالوسائل المشروعة دستوريا وان طرح ميثاق للاستفتاء العام ليقول فيه الناس نعم او لا اسلوب غير دستوري والتفاف على مصالح الشعب بالانكفاف عن نوابه الموهبين لاجراء الدراسات المستفيضة لصالحه واتخاذ القرار المناسب له والذين يشكلون هم واعيان البلاد المنتخبين من قبل السلطة التنفيذية بما السلطة التشريعية الوحيدة في البلاد.

لقد ذكر البيان البنوك وحالها ولدى النظر في قضية البنوك وتنظيمها لابد لنا ايضا من مراجعة شاملة حول اسلوب التمويل فكل من ينكر ان الريا نظام لغير الفقر وزيادة غنى الغنى مكابر خصوصا بعد ان راينا كيف قام الربايركيك سلسلة من النول باكملها ولا يمنعنا اقاربتنا في اننا نعمل ضمن نظام عالمي من ان نفر في نفس الوقت بظلم هذا النظام لان الدفاع عنه مرادف للدفاع عن المستعمر.. وكما تفعل الشعوب في نفسها من اجل التحرر من الاستعمار علينا ان نعمل للتخلص من هذا النظام الذي يطبق اسوة في دول العالم الثالث حيث تركز البنوك على الائتمان القصر الاجل والذي يصلح للحياة الاستهلاكية اكثر منه للمشروعات الانتاجية التي تحتاج الى مدد طويلة لسداد تكاليفها.. واذا اخذنا بعين الاعتبار انها لا تقدم حتى على امتلاك صناعات ومشايخ انتاجية كبرى علمنا مقدار الفجوة الموجودة بين المال والانتاج واعجب من المتناقضة الراسمالية ونظامها عندما نجدهم يهيرون للدفاع عن آلة الراسمالية الرئيسية الربا.. وكل صادق في ايمانه بفساد الراسمالية لا يسعه مطلقا الا ان يتلجى الى النظام الاسلامي الذي حرم استبعاد المال للجهود وجعل العلاقة بينهم علاقة مشراكة.

فجدير بكل مخلص منا حرص على الاستقلال الحقيقي لبلادنا ان يقبل على تفهم وتشجيع وتطبيق اساليب التمويل الشرعية وفي ارباب ذلك في الوقت نفسه الاتجاه بالبنوك الحالية لانسج برسم المبادرة بتأسيس

معالي الرئيس السادة النواب في معرض الرد على بيان الحكومة يجدر الإشارة الى مجموعة ثوابت تشكل اطرا عاما لمناقشة البيان ومنها:

الاول: ان يكون المعيار موضوعيا ومستندا الى مركزات البيان ومحدداته.

الثاني: ان يستلهم النائب احساس الشعب وقضاياه في البيان الحكومي لان الاصل هو ان النائب لا يمثل نفسه فقط.

الثالث: ان يكون التقييم للبيان مبنيا على تفهم للواقع الاردني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وناتر هذا الواقع بالوجود الاسرائيلي الاستيطاني التوسعي على ارض فلسطين.

الرابع: ان يؤخذ بالتأثير المعطيات والمتغيرات الملموسة على الساحة الدولية وتأثيراتها على الواقع العربي بشكل عام والاردني بشكل خاص.

معالي الرئيس: ان يبين الحكومة الذي شكل لاطار العمل له كتاب التكليف السامي ورد مجلس النواب وادراك الحكومة لمعطيات الواقع والامكانات وفهم ابعاد المرحلة الجديدة كان استجابة حتمية لتطلعات التغيير في الاردن انسجاما مع حركة التاريخ التي عبرت عن نفسها مليا وعربيا ودوليا في مواجهة المصاد لاصالح الجماهير الشعبية.

ومن هذا المنطلق وعلى اساسه فان للمواطن الاردني ان يمارس كافة حقوقه الدستورية وان تلقى كل القوانين والانظمة والتعليمات التي تحول دون ذلك بعد بقاءين الدفاع والمقريبات التي استثنائية والتعليمات الادارية والعرفية وذلك ضمن دة زمنية محددة لتحرير المواطن من تهديد تلك الاحكام التي قيدت حريته واعاقته حركة العمل والادارة عنده وغربته عن بلده وابعثته عن الانتماء لتراب وطنه الذي تجذر فيه.

ويتربى على ذلك ايضا اعادة النظر بموضوع الحكوميين سياسيا باعتبار ان الدوافع والاسباب التي ادت الى حكمهم ذات ابعاد سياسية ومن مخلفات قانون الدفاع والاحكام العرفية والمرحلة التاريخية المندثرة من حياة الشعب الاردني التي نامل ان نتجاوزها من اجل المساعدة في ترسيخ الشج الديمقراطية الجدي.

ان بناء دول المؤسسات وسيادة القانون لا يتأتى الا من خلال تطبيق احكام الدستور ونصا وروحا الامر الذي تؤيد معه توجه الحكومة الكريمة وبشكل خاص اذا ما اربنا تطبيق شعار ان الانسان في هذا البلد هو القيمة العليا لن تطبيق هذا الشعار على ارض الواقع يتطلب معارسة الانسحاب لحرية الضميمة والاعمال والافكار بحقوقه التعليمية عليها في الدستور ولوائح حقوق الانسان وتمكينه من هذه الحقوق لانا بهذا لا نعطي للانسان ميزة بقدر ما نسله بهذه الحقوق والمكتسبات التي فحست البشرية من اجلها وقدمت الملايين من الشهداء عبر التاريخ.

ويتقيد ذلك ان لا يضار مواطن بسبب انتماه الفكري وممارسته لحقه في الحريات السياسية والحزبية للتغيير عن افكاره ومعتقداته بل ان الازمات الفكرية الذي تمت ممارسته في الماضي خلق جيلا وعلى مستوى الجامعات والمعاهد العلمية من حملة الافكار التي اعتنقت القيم البالية والتي اخسعت اليوم من مخلفات التاريخ.

ومن منطلق ترسيخ المفاهيم الاساسية الوطنية والقومية فان الدستور الاردني قد جاء مرسحا لهذه المفاهيم وينص صراحة.

وباعتبار ان الميثاق الوطني المقترح لا بد وان ينفق من احكام الدستور (كما جاء في بيان الحكومة) فان الامر والحالة هذه يقضي بالانكفاء بتطبيق احكام الدستور والقوانين والتعليمات السياسية باعتبار ان هذه الاحكام هي الاصل وهي الاولى بالتطبيق في الوقت نفسه فان الميثاق / اي ميثاق لا يكون الا في مرحلة تاريخية وقبل قيام الدولة وهو بهذا المعنى مرحلة من مراحل الدستور.

وبناء عليه فانه لا يشكل القاعدة الضرورية لقيام التنظيمات السياسية على اساس منه.

معالي الرئيس

وفما يتعلق بتوجه الحكومة للعمل على دعم القوات المسلحة والان العام فالتوجه صحيح من حيث المبدأ فالقوات المسلحة تشكل درعا لحماية تراب الوطن ولا بد من الانتماء بها ورعايتها وتشكيلها بمستزوات الدفاع كما نودعا وعلى ضوء التقدم العلمي والتكنولوجيا الذي وصلت اليه صناعة السلاح ولكن في حدود الامكانات المالية المتاحة.

ومع ضرورة دعم الأمن العام لتوفير الأمن الداخلي الا ان حماية الأمن لا تأتي الا من خلال توفر الأمن الغذائي والاقتصاد الاجتماعي الذي من شأنهما تعزيز دور المواطن في حماية الامن وبالتالي خلق الأمن والاستقرار لكل ابناء المجتمع وليس امنا واستقرارا لفئة من الطفيليين والانتهازيين وتجار الحرب على حساب الغالبية العظمى من ابناء هذا الشعب المتكلم بين مائة سنين.

وفي القضاء: تؤيد التوجه الحكومي لتعزيز استقلال القضاء وحرمة ولكن البيان الحكومي لم يتعرض للكيفية تطوير القضاء كما ونودعا وخاصة في زيادة عدد القضاة والموظفين الاداريين وتوفير القضاء اللازمة لتسهيل مهمة القضاء وتأمين القضاء وتدريب الموظفين وتوفير كتب القانون والقواعد والمراجع الضرورية بالاضافة الى مراجعة القوانين وتصويب اوضاعها لتكون منسجمة مع مبدأ استقلال القضاء المستوي وباعتبار السلطة القضائية احدى السلطات الثلاث حسب احكام الدستور.

في مجال التربية والتعليم: بالاضافة الى ما ورد في بيان الحكومة يقضي الامر بالاشارة الى ثلاث نقاط

الاولى: ضرورة التأكيد على سياسة تربوية ثابتة

مجلس النواب يواصل مناقشته لبيان حكومة بدران

الشركات الصناعية والشوارع الرابدية ذات الانتاجية الاساسية لاجابات المجتمع بحيث تؤخذ متطلبات سلامة اوضاعها بعين الاعتبار وبالتنسيق مع ألبك المركزي والمجلس الوطني مع هذه الاهداف وان يكون حقوقها ووضع التشريعات التي يمكنها تحقيق هذه الاهداف وان يكون توجه نحو اقامة المشاريع الانتاجية والصناعات الخفيفة الاساسية لرفع السوق المحلي بما يحتاجه المواطن من سلع ضرورية لاستمرار مسيرته وان يكن الهدف واضح المعالم يمكن تخفيف العبء عن المواطن هو الاصل من وراء اقامة هذه المشاريع والصناعات ويأتي التصدير في المرحلة الثانية.

وعند ذكر تخفيف العبء عن المواطن لا بد من ذكر بنك الاسكان الذي اسس لتقديم خدمة رئيسة للمواطن بكلفة رخيصة واعطي من اجل ذلك حوافز مالية مثل إعفاءه من ضريبة الدخل وتحصيل امواله كاموالا اميرية دون دفع اية رسوم وكان القصد من ذلك دعم الخيرية للمواطن الذي يحتاج ان سكن من خلال مؤسسة بنك الاسكان ولكن البنك استفاد من الاعفاء دون نقله الى المواطن حيث تبلغ كلفة القروض التي يحصل عليها المواطن من البنك معدلات قريبة من الفوائد التجارية كما ان البنك توسع في اعماله خارج الاختصاص الذي اسس من اجله على حساب ذلك الاختصاص مستفيدا من الامتيازات منافسا للبنوك الاخرى بطريقة غير عادلة ان لم يكن هذا فساد مقنن فسادا شنيعا اذن.. كان هذا وما زال تحت العين المرافية للحكومات ومنها حكومات السيد مضر بدران ان التدخل السريع لتصحيح الوضع حتى يتوقف سحق المواطنين امر شديد الاهمية كما ان بقاء الادارات مستمرة لمدة طويلة يقلب من بعض المؤسسات ان اميراطوريات وان التغيير بفترة معقولة امر شديد الحيوية لمراقبة حسن سير الامور وتتبع حدوث الفساد.

ايها السادة النواب لم يتطرق البيان الوزاري الى قطاع الانشاءات المتضرر ذلك القطاع الحيوي الذي يتجاوز تأثيره القوانين ليصل الى مئات العائلات التي تنكسب من خلاله والى البنوك الممولة التي يعينها الامر والى قطاع الهندسين والاشترايين المرتبط بسجن سير قطاع الانشاءات.. لقد اثر ارتفاع الاسعار على المواطنين تأثيرا سلبيا مما يهدد بالفاستات لدى هذا القطاع وغنى عن التبيان ما يضيفه ذلك من عبء على البطالة المستفيرة

للمواطنين كرهين مطبقين نظاما اخر للوصول الى عدالتهم وهو نظام القوانين العشوائية والتي ستبقى الغيت ام لم تغي، ما لم يثق المواطن وعشيرته بان الحكومة وليه امره توصل اليه حقه الشرعي كاملا..

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق بقوله تعالى (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) وارجع العلماء على ان الولي المقصود هو الحاكم ان كان طبقا لشرعية الله والا فان اقرابه المظلم او الغرور هم ايلياؤه.

ان ترك العشوائية لا يكون يتبني قوانين واساليب وانماط غربية واحدة ياخذ لهم وفي امهم حقوقهم وانني اقول وفي قولي تمثيل لكل عشائنا الطبية ان شاء الله بان عاداتنا العشائرية ستبقى وستبقى ايلياء امور حقوقنا ما لم نخدم الحكومة الامر وتصرف كولي لعلقنا فلفد اعمق القرائن الكريمة ذلك الحق

مجلس النواب يواصل مناقشته لبيان حكومة بدران

ديب مربي إشاعة الأجواء الديمقراطية لتصبح نمطا حياتيا

وتأثر تطورهما.

معالي الرئيس المحترم
الزملاء والنواب المحترمين

فيما يتعلق بالمرتكبات الأساسية لبرنامج تصويب الوضع الاقتصادي فمن الجدير ذكره ان السياسة المالية والتقديس هي اضعف الحلقات المستعملة في معالجة الأزمة. فبالنظر لما طرحه البيان الوزاري من مركبات وبناء على انخفاض القدرة الشرائية للدينار وارتفاع تكاليف المعيشة فمن حقنا ان نسأل اين ذهب الفرق في سعر صرف الدينار والفرق في اسعار المواد؟ وما هي مبررات تعويم سعر الصرف للدينار وتعويم اسعار بعض المواد ورفع الدعم عن بعضها؟

وما دام انخفاض مستوى المعيشة قد اصاب فئات ذوي الدخل المحدود فمن الضروري زيادة مداخيلهم وضرب ضوابط النفقات في جهاز الحكمي بتقليص امتيازاتهم ووضع حد لاسراف الترتي الحكومي وخاصة المؤسسات الحكومية غير المنتجة وضرورة التوسع في المؤسسات المنتجة.

كما ان الامن الاجتماعي لا يمكن له ان يحقق الا بمعالجة توزيع الدخل وتوزيع العيا الضريبي باعفاء الفئات الفقيرة من الضريبة المباشرة وتحويل اعبائها على ذوي الدخل المرتفع اما ما يخص الضرائب غير المباشرة فان العدالة تتحقق عبر التوسع في الإعفاءات الضريبية على السلع الأساسية كالواد الغذائية والادوية ومستلزمات التعليم واحتياجات الاطفال وتحويل اعبائها على السلع الكمالية والترفيه اما بالنسبة لرسم الجمرية فمن الضروري اعفاء السلع الانتاجية منها لما لذلك من انعكاس ايجابي على مستوى الاستثمار الوطني وضرورة

لا شك في ان مناقشة التشكيلة الحكومية وبرنامجهما الذي تمتع به لهذا المجلس الكريم لثقل الثقة على اساسه، تكتسب أهمية استثنائية تتبع من طبيعة المرحلة الدقيقة التي تمر بها بلادنا، حيث امتدت الأزمة لتتأثر بتأثيراتها وانكساراتها مختلف جوانب الحياة، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية والنفسية، الامر الذي يتطلب استنفار مخزون شعبنا وبلادنا من طاقات بشرية وامكانات مادية في اطار برنامج يستهدف انقاذ البلاد عبر عملية التحول الوطني - الديمقراطي باعتبارها انجح الطرق واقصرها للخروج من الأزمة.

وانطلاقا من ذلك واستنادا لمطالب شعبنا فإني اري ان اشاعة الاجواء الديمقراطية وتعميقها وتكريسها لتصبح نمطا حياتيا تشكل اولي اولويات تنفيذ البرنامج الوطني، كي تكون مرشدا لنا في الاستفادة من دروس الماضي وقراءة الحاضر واستشراف المستقبل.

وبالنظر الى ما تم تحقيقه وانجازه على هذا الصعيد والى ما طرحته الحكومة في بيانها الوزاري من نوايا ووعود فإني اري ان ذلك يشكل نقلة في الاتجاه الصحيح يجب استكمالها من خلال الاقدام وبجراة على ازالة كافة العقبات والحواجز القانونية والادارية والسياسية من امام المسيرة الديمقراطية ولا سيما إلغاء قانون الدفاع لعام ١٩٢٥ - ١٩٢٦ وإلغاء الاحكام العرفية بشكل نهائي والافراج عن بقية المحكومين السياسيين مما سيؤثر مناه الثقة والطمأنينة لدى المواطنين ويمكنهم من المشاركة الفاعلة والخلاقة في صنع حاضر ومستقبل بلادنا ويسترجع ذلك ايضا وفاء الحكومة بالتزامها اتجاه المحافظة على الحقوق السياسية للمواطن والتي كفلها الدستور من حق في تشكيل الاحزاب والتنظيمات والجمعيات الى حرية في التعبير والراي وحرية التنظيم النقابي والشعبي وفي ظل سيادة القانون.

ولا بد من التأكيد هنا الى ان قطاعات واسعة وعمامة في الحياة العامة حرمت وحتى اللحظة من حقها في تنظيم ذاتها عبر اطرها الخاصة كقطاع الشبيبة والطلاب والمعلمين وموظفي الحكومة، ناهيك عن الفئ الذي لحق بقطاع المرأة بخل اتحادها السابق بأمر من وزير الداخلية وتشكيل اتحاد بديل عنه ورغم نقض القضاء لقرار الوزير اعلاه.

معالي الرئيس المحترم
الزملاء والنواب المحترمين

ان برنامج أية حكومة وبهما كان متقنا، لا بد له من ارادة وإدارة سياسية وإدارية وامكانات ذاتية لتطبيقه، وبالتالي فان هذا البرنامج والذي في مجمله يعتبر نقلة جديدة في حياتنا السياسية على طريق الخروج من الأزمة يبقى مرهونا بسلامة التنفيذ، ولا يمكن ضمان ذلك الا بمراتبة اداء الحكومة ووضعها تحت المساءلة من قبل الشعب ومثليه ومن قبل الصحافة واطر العمل السياسي والاجتماعي.

حضر الزملاء المحترمين

استنادا الى ما ذكرت ارجو ان تسمحوا لي بطرح الملاحظات والمطالب التالية كي يستنى لنا جميعا متابعاتها:

اولا: في الوقت الذي تسجل استجابة السلطة التنفيذية لمطالب تفعيل الدستور واستنادا للبيان الوزاري في احترام الدستور نصا وروحا فإني اطلب باعادة النظر في كافة القوانين التي تعطل الحق الدستوري وعلى اساسا قانون الاحزاب السياسية رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥ وقانون الانتخاب رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ والذي يتناقض ايضا مع متطلبات المرحلة الديمقراطية.

ثانيا: اري في مجال التعليم كونه حق لكل مواطن بانه يتوجب على السلطة التنفيذية السعي لتوسيع قاعدة التعليم المجاني وعلى جميع المستويات، وارساء اسس المنافسة الحرة في الحصول على المقاعد الجامعية والمختم الدراسية بالإضافة الى التوسع العمودي في التعليم عبر الاستحداث افضل للمكانات التعليمية المتاحة والتوسع الاقوي ببناء معاهد حكومية للتعليم العالي.

ثالثا: في مجال الاعلام، يجب ان تمتد الديمقراطية الى المؤسسات الاعلامية كي يتسهم وطنية الحريات الوطنية المفروضة علينا وعلى اساسا متابعة اخبار الامل في الوطن المحتل ومواجهة ملكة الاعلام الصهيونية، ولكي تعبر تعبيرا صادقا عن مجمل ما يحدث في بلادنا وبهذا تحوز على ثقة المواطن.

رابعا: من الصعيص تماما ان يشير البيان الوزاري الى وجود التسبب الاداري والفساد المالي وهذا دليل على وجود معطيات مادية في يد الحكومة تدل على هذا الفساد ولذلك فإني اطلب باليد بتبنيذ العقوبات الادارية والقانونية بحق المسؤولين واعادة النظر في مستوى الكفاءات الادارية وتضيق اجراء تغييرات سريعة في رأس الهرم الاداري لدى جميع المؤسسات الحكومية.

اضافة لذلك فان الرقابة على المال العام ومحاربة التسبب الاداري يتطلب من مجلس الوزراء اجراء جدي قرار الى جميع موظفي الدولة بتزويد مجلس الوزراء واجبة مكافحة الجريمة الاقتصادية واللجان المختصة في مجلس النواب بما يتوفر لديهم من معلومات بخصوص ذلك.

خامسا: في مجال الخدمات ان حصول الجميع على الخدمات وبشكل متساو حق طبيعي لكل مواطن، فالتمايز في توزيعها يتعارض مع مبدأ المساواة الذي نص عليه الدستور، ولذلك فإني اطلب بتوزيع الخدمات بشكل عادل جغرافيا وطبقيا.

سادسا: المجال الصحي على رأس المطالب في هذا المجال هو التأمين الصحي الشامل لكافة المواطنين ومن الضروري ايضا وضع الاسس التي تكفل بناء المزيد من المستشفيات الحكومية لتشمل شتى أنحاء البلاد، كما لا بد من وقفة تتبعم امام تجربة المؤسسة الطبية العلاجية.

سابعا: في مجال النقل والاتصالات: انني اطلب بهذا الصدد بفتح ملف الملكية الاردنية امام مجلس النواب للتحقيق في اسباب خسارتها الكبيرة والتغيرات التي طرأت على طبيعة ملكيتها وممتلكاتها.

ثامنا: في مجال الترميم انني اطلب بهذا الصدد بفتح ملف الملكية الاردنية امام مجلس النواب للتحقيق في اسباب خسارتها الكبيرة والتغيرات التي طرأت على طبيعة ملكيتها وممتلكاتها.

ثامنا: في مجال الترميم انني اطلب بهذا الصدد بفتح ملف الملكية الاردنية امام مجلس النواب للتحقيق في اسباب خسارتها الكبيرة والتغيرات التي طرأت على طبيعة ملكيتها وممتلكاتها.

ثامنا: في مجال الترميم انني اطلب بهذا الصدد بفتح ملف الملكية الاردنية امام مجلس النواب للتحقيق في اسباب خسارتها الكبيرة والتغيرات التي طرأت على طبيعة ملكيتها وممتلكاتها.

ثامنا: في مجال الترميم انني اطلب بهذا الصدد بفتح ملف الملكية الاردنية امام مجلس النواب للتحقيق في اسباب خسارتها الكبيرة والتغيرات التي طرأت على طبيعة ملكيتها وممتلكاتها.

ثامنا: في مجال الترميم انني اطلب بهذا الصدد بفتح ملف الملكية الاردنية امام مجلس النواب للتحقيق في اسباب خسارتها الكبيرة والتغيرات التي طرأت على طبيعة ملكيتها وممتلكاتها.

ثامنا: في مجال الترميم انني اطلب بهذا الصدد بفتح ملف الملكية الاردنية امام مجلس النواب للتحقيق في اسباب خسارتها الكبيرة والتغيرات التي طرأت على طبيعة ملكيتها وممتلكاتها.

ثامنا: في مجال الترميم انني اطلب بهذا الصدد بفتح ملف الملكية الاردنية امام مجلس النواب للتحقيق في اسباب خسارتها الكبيرة والتغيرات التي طرأت على طبيعة ملكيتها وممتلكاتها.

زيادتها على السلع الكمالية والاجنبيه المنافسة للسلع الوطنية ومن اجل حماية صناعاتنا الوطنية اري من الضروري العودة الى سياسة الحماية الاخلاقية اتجاه بعض السلع المشابهة لمنتجاتنا المحلية.

وفيما يتعلق باعادة النظر في اوضاع المؤسسات الحكومية المستقلة فنأمل ان لا يعني ذلك توفير مبررات بيعها الى القطاع الخاص او الى الشركات الاجنبية تحت حجة عدم ربحيتها.

اما في مجال الدين العام فمن الواضح الحجم المرتفع للديونية وهذا يعبر عن المؤشر المالي للأزمة الاقتصادية ومن الواضح ايضا ان اردنا تعزيزه لا يستطيع بمقدراته الحالية سداد اقساط الدين وخدمة الدين، لذلك فإني اري ضرورة ان يقف الاردن الى جانب البلدان التي تسعى لتشكيل نادي للبلدان المديته والعمل معها في اطار الامم المتحدة من اجل الاعفاء وتأجيل فترة السداد دون تراكم الفوائد كيدل عن سياسة جدولة

الدين التي نهز بها نحو الهاوية.

وبهذا الصدد ايضا، فان المطلوب هو عدم الخضوع للشروط الخارجية التي تقوضها علينا بعض الدول او بعض المؤسسات الاقليمية والدولية اما على صعيد السياسة التقديس وميزان المدفوعات فإني اطمئن ان امكانية رفع القدرة الشرائية للدينار وامكانية رفع سعر صرفه اما السبب في المعز التامهي لميزان المدفوعات فيعود لاضافة

للخلل في وضع التجارة الخارجية الى تهريب العملات الاجنبية ونمط الاستهلاك الحكومي الترتي وتصخم حجم العمالة الوافدة وعدم اطمئنان غير القيمين لوضع اقتصادنا الوطني.

وفي هذا المجال فان انشاء مؤسسة لتحويل الصادرات وضماتها خطوة مهمة تبث في الارتياح املين ان يرافقه انشاء مؤسسة لتحويل صناعة احلال الواردات.

سن قانون جديد

للاحزاب ديمقراطي وعصري

الحريات الديمقراطية مدخل لحل الازمة الاقتصادية والاجتماعية

الاجهزة الامنية كانت تمارس قبل فرض الاحكام العرفية عام ١٩٦٧ ولذلك فالوطنيين فضلا عن الغالبية العظمى من توفير ضمانات قانونية وعملية في ظل القوانين العالمة لكي لا تتكرر مثل تلك الممارسات التي تتناقض بالطلق مع حقوق الانسان والمواثيق الدولية والاقليمية.

حرية تشكيل الاحزاب السياسية

لقد مضى على حرمان المواطنين من حقهم الدستوري في تشكيل الاحزاب السياسية فترة تزيد عن الثلاثين عاما بدون اية موجبات موضوعية او جادة اننا نؤكد هنا ان لا ديمقراطية سياسية بدون قيام احزاب سياسية لذلك فاننا نطلب من الحكومة إلغاء قرار منع الاحزاب الصادر في نيسان ١٩٥٧ وتن قانون جديد للاحزاب ديمقراطي وعصري والتخصيص قورا للاحزاب السياسية القائمة والسماح للمواطنين بتشكيل احزاب سياسية بدون اية شروط او قيود عملا بالدستور وفي ظل الدعوى الخلقية للتعددية السياسية فاننا لا نستطيع فهم التحفظ الرسمي حتى الان على نشاط الاحزاب السياسية التي كما نعرف موجودة في البلاد ولها امتداداتها في الحياة الاجتماعية والسياسية وداخل مجلسنا الكريم هذا. وفي اطار الحريات السياسية تنتظر اصدار عفو عام عن جميع المحكومين بفساد سياسي بعضهم قضى اكثر من عشر سنوات امثال الاخ عارف الزغول وموسى فضيلات وصالح الطومني وغيرهم.

ضرورة تعديل بعض القوانين

ان ممارسة الحريات الديمقراطية بالمستوى الذي يحتاجه المجتمع الاردني في المرحلة الراهنة لا تكفل بدون سن قانون انتخابي عصري وديمقراطي وتعديل قانون المطبوعات والنشر والسماح لقطاعات عديدة من الشعب بتشكيل اتحاداتها ونقاباتها كالشباب والمعلمين الحكوميين والاطباء والمعلمين والازميين واجراء انتخابات لمجلس امانة العاصمة ولبلدية الزرقاء والرفصة كما هو منصوص عليه في القانون وتقليص صلاحيات الحكام الاداريين وتفعيل دور وصلاحيات المجالس البلدية بحيث تصبح صورية لحكومة مصغرة داخل مجتمعاتها المحلية تستوعب الكفاءات وتغطي الامتيازات الاجتماعية والثقافية للمواطنين.

معالي رئيس المجلس، حضرات الزملاء المحترمين

حول انقاص المستوى المعيشي للجماهير وحل الازمة الاقتصادية

لقد قرأنا بانتباه الشق المتعلق بالازمة الاقتصادية والى جانب الحاجة الملحة للمواطنين للتمتع بحرياتهم الديمقراطية فانهم يعانون يوميا الاما كبيرة بسبب الازمة الاقتصادية والمعيشية التي تصطب بالبلاد.

وعلى الرغم من المرتكبات وبحزة السياسات الاقتصادية والمالية التي توضع بتقديم الحلول الا انها تتقاطع كلها عند الاتفاق الذي عقدته الحكومة مع صندوق النقد الدولي في نيسان الماضي والذي اثار الاحتجاج الواسع عند المواطنين من هذا الاتفاق وصفة ان تشفى الاقتصاد الاردني من اللال التي يعاني منها وسوف لن يؤدي الى تسديد الدين الخارجي على البلاد. فضلا عن ذلك فهو برنامج يعني في التطبيق العملي تدهور المستوى المعيشي للقطاعات الواسع من المواطنين وزيادة الازمات منهم لتسديد الدين وموت قديم العملة الوطنية وانخفاض قيمتها الشرائية وارتفاع تكاليف المعيشة والازمات الحاصي بعدم رفع الرواتب والاحور واعطاء كل الدعم والتشجيع للقطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام.

اننا نؤكد بوضوح بان لا حرية مع الجوع والشعب عندما كان ولا يزال يطالب بحريته الديمقراطية فليس ذلك من باب الترف بل للدفاع عن حقوقه ومصالحه المعيشية والاقتصادية والوطنية.

اننا نطلب باعادة النظر والاتفاق مع صندوق النقد الدولي ونقترح كيدل تحقيق المعاملات التالية على طريق اصلاح الاقتصاد والمالي والخروج من الازمة:

١ - وضع حد لتضخم اقتصاد الاردن والتقليص الجدي للعجز المالي والتجاري والديونية الخارجية وذلك من خلال خفض جدي لنفقات الدولة واعادة النظر في هيكل التجارة الخارجية وتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

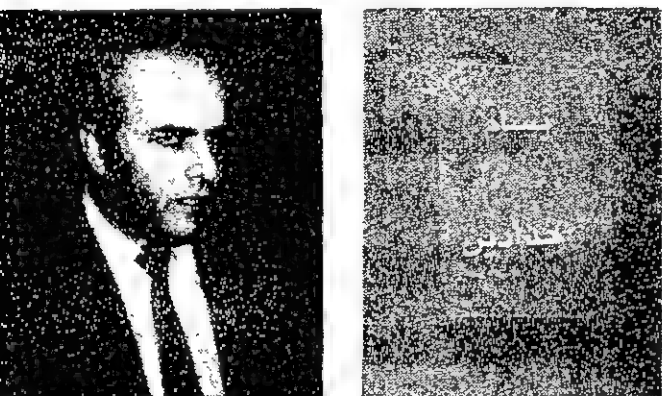
٢ - تنقية المناخ الاقتصادي واستئناف التنمية باتجاه اعادة التوازن الى الاقتصاد الوطني وتنشيط وتوجيه الصناعات والزراعة لتحقيق اكبر قدر من الانتقاء الذاتي من سلع الاستهلاك الضرورية وزيادة اعتماد الانتاج الوطني على المواد الخام والوسيلة المحلية وتحسين قدرته على التحسين.

٣ - معالجة التدخل الخارجي في شؤون الاردن الاقتصادية وانتهاج سياسة تقليص شاملة لدور العوامل الخارجية وظواهر التبعية الاقتصادية والتقنية.

٤ - التصدي للبطالة وتحرير سوق العمل من قوضي الاستخدام وضمان التوزيع الامثل للوارد البشرية ورفع كفاءتها الانتاجية وتحسين المستوى العام للاجور.

٥ - وضع حد لنفسي واتساع الفوارق الطبقة وتنامي التدخل غير

بسام حدادين



المشروعة والوطنية وتحقيق توزيع اكثر عدالة للبلد الوطني وتوسيع المستوى العام لمعيشة الشعب.

ومن اجل التخفيف من الازمة المعيشية للقطاع الواسع من جماهير الشعب فاننا نقترح بعض الخطوات السريعة والملمحة على طريق الحل الشامل الاستراتيجي ومن هذه الخطوات:

١ - وضع خطة وطنية ببرنامج وسقف زمني محدد لمعالجة اخط مشكلة نواجهها وهي البطالة بحيث يتم استبدال العمالة الوافدة تدريجيا بالعمال الوطنيين وكذلك تاجر الاراضي الزراعية للمهندسين والزراعيين والمعلمين عن العمل ومساعدتهم في المرحلة الاولى لزيادة الانتاج الزراعي وتشجيعهم.

٢ - إلغاء دوز الوضوء في عملية تسويق المحاصيل الزراعية بحيث يستعكس ذلك ايجابا على الفلاح والمستهلك.

٣ - السيطرة على اسعار السلع التموينية جميعها وليس الرئيسية فقط.

٤ - رفع حد الاداءات سوف يتعكس ايجابا على المستوى المعيشي لقطاع واسع من الشعب وينفعهم الى المزيد من الانتاج مما سيساعد في حل الازمة الاقتصادية في البلاد.

حول الطبقة العاملة

ان حديث البيان الوزاري عن تنظيم سوق العمل فقط لا يتناسب مع حجم المشكلات الكبيرة التي يواجهها هذا القطاع المنتج من جماهير شعبنا ولا مع دوره مع الواقع المأساوي الذي وصلت اليه حياتها والاعتمادات اليومية التي تتعرض لها حقوقها ومكتسباتها على ايدي ارباب العمل. ولا نبالغ اذا قلنا بان هناك كارثة اسمها وضع الاتحاد العام لنقابات العمال فعل مدى عشرات السنين افرغت النقابات والعمل النقابي من محتواه ودوره في حماية العمال وذلك بفعل التدخلات الوصلية عن النقابات من قبل الاجهزة الرسمية.

ان اوضاع الطبقة العاملة في بلادنا هي بامس الحاجة لرعاية خاصة وذلك من خلال:

١ - رفع حد النقابات عن النقابات العمالية ووقف التدخل في شؤونها والزام النقابات العمالية كافة على تطبيق انظمتها الداخلية والسماح للعمال بالانتماء لنقاباتهم وحقوقهم بانتخاب قياداتهم النقابية بحرية.

٢ - تنظيم سوق العمل بحيث تعطى الاولوية في العمل للعمال الاردني.

٣ - ضرورة ان يوضع حد ادنى للاجور يتناسب مع سلم غلاء المعيشة.

٤ - سن قانون عمل عصري وديمقراطي يحمي حقوق العمال.

٥ - تنفيذ كامل التامينات التي ينص عليها قانون الضمان الاجتماعي وتوسيع تمشيل العمال في ادارة الضمان الاجتماعي.

حول الشباب والطبقة

سن البيان الوزاري باشارات ايجابية الى قطاع الشباب والطبقة ولكن هذه الاشارات لم تكن واضحة وافية بما يكفي استنهاض هذا القطاع الواسع والحيوي ومعالجة مشكلاته الوجودية اننا نرى ان التدخل الحقيقي لاطلاق طاقات الشباب وتعزيز انتاجهم الوطني هو في علاج مشكلاتهم الاساسية وخاصة البطالة المنتشرة في صفوفهم والسماح بانشاء اتحاد عام يستغل لشباب الاردن ووقف الوصلية والتدخل في شؤون الاندية والمراكز الشبابية والسماح للطبقة بانشاء اتحاد طلابي لهم والحفاظ على حرية مراكز العلم من التدخلات الامنية السافرة وتحقق مجانية التعليم في جميع مراحلها وعدم ابقاء حكر على القادريين على تحمل كلفة الباطنة.

اما حول المرأة فقد خلا البيان من اي ذكر لمشكلات نصف المجتمع وعن النساء. اننا ندعو الى تطوير التشريعات الخاصة بحقوق المرأة وخاصة المرأة العاملة واعطاءها حقوقها بالتساوي في الاجور من الرجل واعادة بناء الاتحاد النسائي على اسس ديمقراطية ووقف التدخل في شؤون الجمعيات النسائية القائمة.

القوات المسلحة

تشكل قواتنا المسلحة الدرع الذي يحمي الوطن ضد اخطار التوسيع من هذا الجيش انماثل يجب ان تتوفر له مصادر تسليح كافية لتعادل التطبيق المقود من الولايات المتحدة الامريكية. هذه القوة لا تفرق مناسية الا واظفرت من خلالها دعما للتواصل العدو الاستراتيجي سياسيا واقتصاديا وعسكريا وامنيا وتامرها عن نصبة الشعب الفلسطيني ونحضايا الوطنية الاخرى وفيما يتعلق بالكنس فاننا نقترح تخفيض مدة خدمة العلم الى سنة واحدة باعتبارها كافية لاستيعاب التدريب المختوب كما نامل زيادة الرواتب الممنوحة للمكثفين لانها تكاد تكون رمزية وتطالب بانصاف المتقاعدين وزيادة مخصصاتهم.

يتبع

تابع بسام حدادين

الزراعة:

لقد أوقعت التخفيضات السابقة الزراعة والمزارعين (خاصة الصغار منهم) بكارثتها لها أول وليس لها آخر وانكسرت سبلها ليس فقط على وضعهم أو مستوى معيشتهم بل وبإضمار على المستهلك وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام.

لذلك فأننا نرى ضرورة وقف هذا التخفيض وصياغة سياسة زراعية وطنية يقرها البرلمان تضم نصيب أعينها تلبية احتياجات البلاد من المواد الغذائية وتصدير الفائض منها ففقط بذلك من استيرادها من تلك المواد.

الغذاء دين صغار المزارعين.

والغذاء دين الوسطاء وتطبيق شعار من المنتج إلى المستهلك وذلك بتأمين تسويق المنتجات الزراعية وتحديد أسعارها حكوريا.

التأكيد على ضرورة إنشاء اتحاد عام للفلاحين الأردنيين.

في مجال الثقافة والإعلام:

ضرورة دعمها وإنشاء المراكز الثقافية خارج العاصمة ورفع الحظر عن فئات الكتب المنومة وخصوصا لكتاب ومبدعين أردنيين وتوفر الحرية الفكرية كاملة وإطلاق حرية الصحافة تماما ورفع القيود عن حق إصدار الصحف.

وسمعية إعادة النظر في السياسة الإعلامية وإفساح المجال أمام المواطنين للتعبير عن معومهم ومشاكلهم من خلال الإذاعة والتلفزيون وإيلاء عناية خاصة بشأن التغطية الوطنية وعرض برامج حية عن نضالات

جامعير الشعب والانتفاضة الفلسطينية.

في المجال الصحي:

أما في المجال الصحي فإن تقييم التجربة كما ورد في البيان يجب أن يحلل تجربة المؤسسة العلاجية التي نضعها في دائرة الاتهام كجربة مستعجلة ومكلفة لم تدرس بتأن وعناية وتتضمن فصلا تعسفيا بين الرحلة الأولى التي أعطيت لوزارة الصحة والثانية (أي المستشفيات) التي أعطيت للمؤسسة الطبية العلاجية كما يجب وضع برنامج يتضمن رزنامة بالأرقام والتواريخ للتحويل إلى التأمين الصحي الشامل.

التعليم

في هذا المجال نؤكد على ضرورة الالتزام بقرارات المؤتمر التربوي عام ١٩٨٧ ولم الاسراع في تنفيذها والتأكيد على العلاقة الديمقراطية داخل مؤسسات التعليم وجهان وزارة التربية. وفيما يتعلق بالمعلمين الحكوميين

فأننا نطالب برعاية مستواهم المعيشي والالتزام بما تعهدت الحكومة به سابقا والسراع لهم بإنشاء اتحاد مهني لهم فقد جرى تسويق معاملة كثيرة للمعلمين من إعطاء المعلمين حقهم في تشكيل نقاباتهم الخاصة بهم. وفي مجال التعليم العالي فإن تأكيد البيان على إتاحة فرص التعليم الجامعي بعدالة يجب أن يترجم بأعادة النظر بأساس القبول على أساس اعتماد التنافس الحر لكل مقاعد الجامعة ما عدا استثناءات محدودة

مجلس النواب يواصل مناقشته لبيان حكومة بدران

منها تخصيص مقاعد محدودة للارباب تشجيعا للتنمية كذلك يجب فرض الرقابة الحكومية على التعليم الخاص وكليات المجتمع حيث يتحو بعضها نحو الاعتبارات التجارية.

حول القضية الفلسطينية

اننا ندعو الى ترجمة شعارات الدعم والمساندة لكفاح الشعب الفلسطيني والانتفاضة الباسلة الى اجراءات عملية ملموسة عن طريق انتهاز سياسة اعلامية مساندة وإطلاق يد أبناء شعبنا في ابتداء الاشكال الشعبية الداعمة للانتفاضة ماديا وسياسيا واعلاميا وفي هذا المجال فأننا ندعو الى التنسيق الوثيق مع م. ت. ف. في شتى الميادين والتخلي عن سياسة الحايور واستبدالها بتوحيد موقف دول المشرق (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، و. م. ت. ف.) في مواجهة التفتت الاسرائيلي والامريكي والعمل بموجب قرارات القمة العربية الاخيرة وبرنامج السلام الفلسطيني الذي اقترهته القمة العربية ونحو مؤتمر دولي كامل للصالحات كما ان بلادنا يجب ان تخطو خطوات جادة بالتعاون مع الاسواق العربية لممارسة الضغط على امريكا من اجل وقف سياساتها الاسرائيلية تجاه الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني وتجاه قضايانا القومية.

في الوحدة الوطنية

ان الوحدة الوطنية لاي مجتمع لا تتجسد الا في اتحاد اعضائه من اجل بناء البلاد وهذه لا تتوفر الا في اجواء رحيبة من الحريات العامة

والديمقراطية والعيش اللائق الكريم. ان تأكيدنا على هذا المبدأ ضروري في هذه الايام التي نعيش فيها اجواء التحول الديمقراطي التي اختارها الشعب بجميع فئاته وشرودي من اجل القضاء على جميع مظاهر الاكثريين والطائفة والعشائرية ومختلف اشكال الفرقة والانقسام وعلى قاعدة من الحوار الديمقراطي الحر البناء.

ومن هذا المنطلق فإن دعوتنا بالتأكيد على الوحدة الوطنية مرتبطة اشد الارتباط مع حرصنا على اشكال خطى التحول الديمقراطي الذي نخشاه المنشود لكن هذه الخطوات ليست بكافية ونطالب بالازدياد كما اسلفنا الان هذا التحول الذي يدعو جميع أبناء شعبنا الى الدفع به الى الامام وحماية من الانتكاس وعدم السماح لاحد ايا كان من العبث بهذه المسيرة التي سطرناها بكل جدية ومسؤولية وطنية.

معالي الرئيس الزملاء المحترمين وفي الختام فأننا نقدر الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المكلفة قبل هذه الجلسة ونعتقد انها خطوات هامة باتجاه التحول الديمقراطي المنشود لكن هذه الخطوات ليست بكافية ونطالب بالازدياد كما اسلفنا ولكن البيان لم يقدم معالجة جذرية للمسألة الاقتصادية ولم يأخذ بعين الاعتبار المستوى المعيشي للجامعير الشعبية فأننا من موقع مسؤوليتنا امام جامعير الشعب لن نعطى الحكومة الثقة مقدما .. اننا نفضل ان تحصل الحكومة على تقنا اولا ياول وعلى كل سياسة او اجراء او تشريع او اقرار يتفق مع مصلحة الوطن والمواطن .. اي اننا سنستمر في التصويت على الثقة وسنعمل بطريقة ايجابية وبنائة في كل ما يخدم مسيرة التقدم والديمقراطية ونجاوز الأزمة الاقتصادية والسلام عليكم.



عن التعيين:

- هل تعتزمون وضع خطة اقتصادية شاملة لبناء اقتصاد وطني مستقر؟
- هل تعتزمون تطوير كفاءة القوات المسلحة بحيث تكون معبأة تربية وطنية ومسلحة قادرة على المشاركة في الوقوف في وجه العدو الصهيوني؟
- هل تعتزمون الإبقاء على كفاءة الارتباط مع الضفة الغربية، وإزالة الأثر غير السياسي من ضوابط السبل أمام المواطنين؟
- هل تعتزمون حل مشكلة أبناء غزوة؟
- هل تعتزمون فتح الجسور مع الضفة الغربية في وجه المحاصيل والمتنجات الزراعية؟
- هل تعتزمون دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني رسميا، وفتح أبواب الدعم الشعبي الحقيقي لها؟
- هل تعتزمون إطلاق الحريات للحزبات القائمة، والسماح بإنشاء أحزاب جديدة، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وإباحة الحرية لصحافة الاحزاب بحيث تخرج من تحت الأرض وتوزع في الأسواق اسوة بالصحف اليومية والاسبوعية المعروفة؟
- هل تعتزمون منح امتيازات لاصدار صحف يومية واسبوعية ومجلات؟
- هل ستقوم حكومتكم بأعادة الهيكلة والاستقلال للسلطة القضائية؟
- هل ستقوم هذه الحكومة بإجراء تحقيق بشأن الإدخال التي مارسها حكومة الرفاعي، مع القضاء، والتي أكرهت فيها عددا من أقطاب القضاء على إحالة أنفسهم الى التقاعد؟ وهل هناك أية لدراسة المخالفة القانونية التي ترتبت على هذه المداخلات، وكيفية مساطة المواطنين فيها؟
- هل هناك اتجاه لردع شركة الكهراء عن ممارسة غطرستها وتصرّفها بمقدورات المواطنين، ولكنها تتصرف في إقطاعية خاصة بها، أو في حقل تجاري؟
- هل تعتزم هذه الحكومة أنقاذ قطاع الانشاءات من النتائج التي ترتبت على انخفاض سعر صرف الدينار وتأثيرات الاجراءات الاقتصادية والمصرفية؟
- هل تعتزم هذه الحكومة إنشاء نقابات للمعلمين والفنانين ومعلمي صناعات الاسمنت والبوياتس؟
- هل تعتزم هذه الحكومة دعم الاندية الشبابة والرياضية وحل المضلات الادارية والتدخلات الأمنية فيها؟
- هل هناك أية لتطوير التعليم في الجامعة الأردنية وإلغاء نظم الساعات المعتمدة الذي ثبت انه لا يناسبنا؟
- هل هناك أية لتخفيض الاسعار عموما، وتخفيض اسعار حاجات الاطفال خصوصا، من غذاء وكساء والعاب؟ وهل هناك أية لتوفير وسائل التنقيب والترفيه لهم؟
- هل هناك أية لاعادة النظر في رواتب المتقاعدين العسكريين والمشيخين على ضوء ارتفاع مستويات المعيشة؟
- هل هناك أية لاعادة الاعتبار لمن لحق بهم الاذى المادي او المعنوي من جراء الاحكام العرفية او تدخلات الاجهزة الامنية؟ وهل هناك أية كعالة لحسن التنقيب؟ اعني حسن تنقيب كل ما تقدم؟
- هل هناك أية لتوفير الطريق، جسور، اشارات سريعة، لحسن ان الارباب يقضي ان تنبته لها، اذا كنا جادين في السير على طريق الديمقراطية، وانا كنا نريد ان نأخذ العبرة من دروس نيسان، واذا كنا نريد ان نخرج البلاد من أزمتها الحالية، ولا أشك في ان كل المخلصين لهذا البلد، لا يريدون له الا الخير، ولا يريدون تشجيع الا التقدم، كي يضيئ سبيل قويا قادرا على الوقوف في وجه كل الاعداء، في الداخل والخارج.
- اما فيما يتعلق بأمر الثقة بهذه الحكومة، فأنني أعلن ان كل معارضي لاقناع نفسي بمنحها، قد باع بالفضل، ولذلك، فأنني صاحب الثقة، وشكرا لأصفاكم.



هذا الدور والديمقراطية لا تبدأ وتنتهي عند حدود هذا المنبر إنما هي أسلوب حياة كامل للدولة يتأتى بتعاون سلطاته الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وبحسن تعامل هذه السلطات مع قضايا الشعب، وهي تربية واسلوب حياة ومسلكية لكافة أبناء هذا الوطن.

سيد الرئيس لقد أحاط البيان الوزاري بشكل ايجابي باكثر القضايا التي نواجهها، والوصول الى اتفاق في الراي حول معالجة قضايا يحتاج الى مناقشة هذه القضايا بتفاصيلها، انتطلع من خلال مسيرة هذا المجلس الى طرحها للمناقشة لكي تصل فيها للتوجه الامثل والقرار الاسلم لكنني بشكل عام اظن مابلي.

اشن للحكومة ما تم من اجراءات في ما يتعلق بالعودة للدستور في موضوع الاحكام العرفية وتصفيته الاثار التالفة من هذه الاحكام ان كان لها ما يبررها في بعض الحالات فقد كانت بلا مبرر في معظمها وحصرها على ان يخرجه الدستور ويتزعم بتطبيق نصوصه امين ان تضع حدا لفترة عدم الثقة بين الحكومات المتعاقبة والدستور عاتينا هذا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا، وان غزم الحكومة على إطلاق الحريات العامة لهر عودة لنصوص الد الدستور والالتزام بدورها.

سيد الرئيس ان دعم قواتنا المسلحة الأردنية هو واجب وطني وقومي لكي نستطيع القيام بواجبها المقدس في الدفاع عن الجبهة العربية ضد ما نواجهه من

فخري قعوار: الغاء الاحكام العرفية بشكل كامل وشامل وفي وقت معلوم غير بعيد

الاخوة رئيس واعضاء مجلس النواب المحترمين

حين هبت على ديارنا الأردنية نسائم الحرية، وجاءتنا رياح الديمقراطية من الجنوب لم تكن في محل عن حركة التغيير المتلاحق والتقدم الشجاع نحو الديمقراطية في كثير من بلدان العالم فقد دخلنا في عصر حرية الانسان وكرامته وعصر الثورة ضد كل مظاهر الظلم والتعدي والوجع فطمت رياح وسفست رايات، وزال رموز سوداء وبرزت رموز تعبر عن الشرق الشعبي والشرق الانساني.

وما نحن اليوم نملك احسن برهان على ان الدماء التي سفحت والنضال الطويل المبررة التي سبقت في كل عهد الظلم والاستبداد قد ابنت عن هذا الوليد الهني فوجدونا تحت هذه الغاية، هو البرهان على ان مسيرة الكفاح الشعبي قد فرضت ارادتها، وان هذا الشعب قد انتزع الديمقراطية من براثن ايد ان يكون هذا الوطن مثل كل الاوطان القوية الجيلة الشامخة.

وحين جاءت رياح الانتفاضة من الجنوب متف الشعب في كل مكان مطالبا بطرد الحكومة وبحاسية المسؤولين عن الفساد، واقامة حكومة تمثل اوسع الفعاليات الوطنية والشعبية واعادة الاسرار الى ما كانت عليه قبل رفعها، وإلغاء احكام الادارة العرفية وقوانين الدفاع وسائر القوانين الاستثنائية وجرءا انتخابات حرة نزيهة بموجب قانون انتخاب عصري وإطلاق الحريات العامة وكفالة حرية الاحزاب والعمل النقابي والتضاميات الجماهيرية وفتح الشعب مطالبا بحرية الصحافة والمصفيين وإطلاق سراح السجناء السياسيين ودعم الانتفاضة الفلسطينية الجديدة ضد الاحتلال الصهيوني وتزعين التضامن العربي في مواجهة الهجمات الاميركية الصهيونية ضد الامة العربية واعادة النظر في سياسة الارتباط بالاميرالية والتبعية لها.

جاءت هذه الحكومة، طالبة بهذا، فلتحقق بعضه حين طردت الحكومة، وحين اجريت انتخابات حرة ونزيهة، وجاءت حكومة انتقالية، لجبر الخواطر، وتهدئة النفوس، توطئة للسير على طريق الديمقراطية.

جاءت هذه الحكومة، طالبة بهذا، فلتحقق بعضه حين طردت الحكومة، وحين اجريت انتخابات حرة ونزيهة، وجاءت حكومة انتقالية، لجبر الخواطر، وتهدئة النفوس، توطئة للسير على طريق الديمقراطية.

لقد كلفني الشعب الذي انابني عنه في هذا البلدان، بأن أعلن ان هذه الحكومة لا تختلف في نهجها عن سواها من الحكومات السابقة لانها لا تنتمي للقطاع العريض من أبناء هذا الشعب، ولم يتفق عنه، وليست هي التعبير الصادق للامم عن آمنا، واعلان ان رئيس هذه الحكومة قد مارس دورا رئيسيا من ادوار التنقيب على حريات الناس وكان شريكا رئيسيا في تعميق النموذج الاقتصادي الرديء من خلال انشاء مشاريع فاشلة مثل اسمنت الرشادية والصناعات الخشبية ومصانع الزجاج والاتاج الاعاعي والتلفزيوني وصناعة الاسمدة وغيرها من المشاريع التي ما يزال الاقتصاد الأردني يكابد بسبب انشائها وتعثرها حينا وافلاسها حينا اخر واعلان ايضا ان الحقبة الطويلة التي تولى فيها رئاسة الحكومة في النصف الثاني من السبعينات واول الشانينات لم تشهد انتفاشا على الحريات ولم تخفف من وطأة الظلم على اصحاب الراي، بل جرت وقائع كثيرة تشهد على فترة عانى منها الشعب، وتعتبر امتدادا مشاوقا مع النهج السابق عليها واللاحق لها، فكيف يستطيع صاحب النهج المنيب بالمسارعة والتطبيق العملي ان يتقبل ان صاحب نهج اخر مختلف تمام الاختلاف؟

قد تكون طبيعة المرحلة فرضت التوجهات الجديدة واملت شعار الديمقراطية في الحل، ولكن الديمقراطية تحتاج لقادة ديمقراطيين، ويعبرون عن الوجدان الشعبي وضمر الشارع وينض الناس البسطاء سائرا فئاتهم وشرائحهم الاجتماعية، ويملكون القدرة على تمثل الامنيات العامة، ولا ينحسرون لغير ارادة الشعب، ولا يتخوون او يتبدلون حسب آية متطلبات تهي على غير نزع.

صحيح ان الديمقراطية هي الحل، وان الاردن الديمقراطي هو المطلوب، ولكن، من يملك الحل في ارضيته؟ ومن هو الذي يصل بنا الى ضفاف الاردن الديمقراطي؟ من الثابت ان هذه الحكومة ليست هي المطلب الذي سعى اليه الناس، ومن الثابت ان هذه الحكومة غير قادرة على ادارة ثقة التحولات الجديدة، رغم ما قامت به من اجراءات فعلية، اعادت بها بعض الامور الى نصابها، مثل اعادة جوازات سفر المواطنين المحجوزة اليهم، وكف يد المخابرات عن التدخل في حق الناس بالعمل والسفر، وإطلاق سراح الموقوفين السياسيين والعمل على إلغاء الاحكام العرفية، وخلاف ذلك فليس سهلا ان يثق الشعب بان قام بهذه الاجراءات ان يجعل عنها ان يقف ضدها، وقد استوفقني خبر نشرته صحيفة "صوت الشعب"، في صدر عدده الصادر يوم ٢٦ كانون الاول الجاري، اي بعد ان أعلن رئيس الحكومة تحت هذه القبة عن تجديد العمل بالاحكام العرفية، بغيد الخبر ان رئيس لجنة الامن الاقتصادي وزير المالية، قد أصدر القرار رقم ٢٥٩٨/٢٤ تاريخ ١٩٨٩/٢/٢٤ لإبلاغ مجلس ادارة صوت الشعب، بعدم الموافقة على استقالة رئيس المجلس وذلك بعد ان تم قبول هذه الاستقالة بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢ من قبل اعضاء المجلس.

ومعنى هذا ان لجنة الامن الاقتصادي اصدرت قرارا جديدا بعد الاعلان عن تجديد الاحكام العرفية، مما يشير الى ان بالامكان التخلص من التعهدات اذا لم الام، أو اخلل مزاج الحكومة؛ واودع فاقول، ان فترة الحكومات السابقة، التي تعاقبت بعد اواسط السبعينات اتسمت بتزاياد العمالة الوافدة في الاردن، مما كان له انعكاس سلبي على واقع العمل المحلي، وما يزال هذا الانكسار مستمرا حتى الان، وراق ذلك كله ازدياد نسبة البطالة بشكل ملحوظ، وخاصة في صفوف المهنيين من مهندسين ومهندسين زراعيين وابناء اسنان وصيادلة ومحامين وسائر اصحاب المهن الاخرى، الامر الذي اجبر كثيرين منهم على العمل خارج اطار تخصصه او الهجرة من الوطن بحثا،

عن لغة العيش.

كما ان الفترة المنصرمة شهدت تهرلا ملحوظا في كفاءة شبابنا الذين يخفرون في خدمة العلم، بسبب عدم تقديم التنقيب العسكري والوطني والسياسي لهم، وبسبب عدم تأهيلهم عسكريا بما يتناسب مع مدة الستين التي يقضونها في ثكنات القوات المسلحة، لا يقدمون خلالها شيئا ولا يقدم لهم شيء، ويستحق الذكر، وهذا ما يستدعي العودة اليه واعادة النظر فيه، بحيث يكون التركيز في تجديد ابناءنا على جهود العملية العسكرية والوطنية، في مدة لا تزيد على سنة واحدة وفق هذا كله، فان الحكومات المشار اليها، باستثناء حكومة واحدة (حكومة الرئيس احمد عبيدات) لم تستطع الاقتراب مما يجري في الملكية الأردنية (عالية) ولم تحاول الاقتراب مما يجري فيها، مثل الممولات والاختلاسات والمصفقات والمصوبيات وعمليات الطرد الجماعي وبيع الطائرات والمصاريف الاستثنائية الى اخره، وجرمت على الصحافة ان تبحث في امرا مع ان ما حدث في هذه المؤسسة ما يزال مثالا، والشواهد عليه كثيرة وقد تكمن، جلالا للبحث في مجلس النواب.

واضيف الى هذا، ان فترة الانهيار التي شهدتها البلاد في النصف الثاني من السبعينات واول الثمانينات لم تكن الا فترة ازدهار ظاهري، برئت فيها فئة طفيلية أثرت على حساب الاكثية المغلوبة على امرا عن طريق السرقة والرشاوي والاختلاس وبيع الطائرات واداءات اسحق هائل من العائلات الكادحة، وسعت من دائرة الفقر بحيث تقلص حجم الطبقة البرجوازية الصغيرة، وعلمت ان درجة ادنى من درجات السلم الاجتماعي، وذلك بسبب سيادة النمط الجديد من الاستغلال وتفتيت النموذج الاستهلاكي وارتفاع اسعار المواد الغذائية الاساسية، واسعار الحريات التي لم تكن كلها نتيجة عن ارتفاع الاسعار العالمية، وما زالت هذه السلع ترتفع اسعارها الى اليوم، حتى لم يعد بمقدور القطاع الاوسع من الشعب شراءها او توفيرها لعائلاتها، وأخص بالذكر حليب الاطفال والادوية والبرقيات، والعلب في هذه الايام ان لا تقوم الحكومة بتثبيت الاسعار بل ان تقوم بتخفيضها والحد من تلاعب المتاجرين باقوات الناس ومحايلتهم الضرورية.

ومعها فإن اصاب او الحاصية على ما مضى، قد لا يندرج تحت عنوان تفهم طبيعة المرحلة، وقد لا يثير الى حرص على حراسة التجربة الديمقراطية وبقايتها من الان، ولذلك، فإن الترقف عن بيان الوزارة الذي اشرت اليه قد يكون تافعا في وضع بعض الاشارات على الطريق، لقد اكثرت البيان من الوعود التي تتلقى مع تطلمات هذا الشعب، لكن لم يطرح المسئلة او المخارج المناسبة، فقد تحدثت البيان - على سبيل المثال عن - التركيز على برنامج متكامل للتطوير الاداري، في وقت ادنى تلعب للتطوير الاداري، فالجهاز الذي تنسب الوترين وقادت على البيروقراطية وسامع في تهيئة الاجراءات كل ما جرى من فساد وانحدار اقتصادي ليس بمقدوره ان يقود ثورة ادارية وليس بمقدوره ان يكون جهازا حديدا او متطورا اذا لم تتم عملية تطهيره من العناصر المستفيدة من ابقاء الحال على ما هو عليه.

وتطرق البيان الى حرص الحكومة على المال العام وبين انها - اي الحكومة - ستقوم بتقديم تشريع الى مجلسنا، يلزم كل من يتولى المسؤولية السياسية او الادارية العليا ان يقدم بقرار شامل من مكتبه ولعل هذا يكون مفيدا لما هو ات من سنوات المستحيل للتشريع تجاهل او سوف يتجاهل الزام من يتولى المسؤولية السياسية او الادارية العليا بتقديم كشف حساب مفصل عن مصادر ملكيته، وكيف ات له هذه الملكية خاصة وان المواطنين يعرفون عن كثيرين من المسؤولين بعدوا بحياتهم في السلك الوظيفي بمراتب عالية ثم هطلت عليهم الثروة من ابواب لا اعتقد ان من بينها ابواب السماء؟

وفي معرض حديثه عن الازمة الاقتصادية واستعراض المرتكزات الرئيسية لتجاوز هذه الازمة، اشار البيان الوزاري الى زيادة المدخرات الوطنية، في حين ان الاردن قام مؤخرا بجدولة دينه الخارجية لعدم تمكنه حتى من مجرد تسديد خدمة هذه الديون. واجب ان اسأل هنا: كيف يمكن ان تزيد مدخراتنا الوطنية في ظل المديونية الزميمة التي يتره بلندا تحت وطئها؟ وكيف تستطيع الحكومة ان تقى بكل ومودها وتعهداتها الواردة في بيانها، في ظل اوضاع الانهيار الاقتصادي الراهنة؟ وهل هناك خطة وطنية شاملة لانقاذ البلاد من مخبة التدهور الذي آلت اليه؟

لقد اكثرت البيان على ان الحكومة ستكون حريصة كل الحرص على احترام الدستور، والالتزام بتطبيقه نضما وروحا، واورد وصفا حضاريا للقيم التجربية الجديدة، حين قال ان الشورى والديمقراطية هما الشكل الامثل لارباب معالم تقابل المواطن مع تجديده الحضارية التي تتخذ من الحرية وكرامة الانسان والمساواة اساسا لها، غير ان هذا يحتاج الى ممارسة فعلية، او يحتاج على الاقل الى وعد بممارسة فعلية. فكيف يتوافق هذا مع التطبيق العملي، في البلاد اربعة وستين سجينيا من سجناء الراي؟ وكيف يتوافق هذا مع التطبيق العملي، والشعب يكابد من قانون الدفاع سء الصمت الذي وضع في عام ١٩٦٥ وسرى مفعوله منذ نصف قرن، ويعبر هذه الحقبة الطويلة التي تمتد من عام ١٩٦٩ وحتى يومنا هذا صدرت بالاستناد الى قانون الدفاع أنظمة تتعلق بمصالحها مختلفة وصدرت بالاستناد الى هذه الانظمة اوامر دفاع يصعب حصرها الان؟ وكيف يتوافق هذا مع التطبيق العملي، والبيان لم يشر صراحة الى حرية العمل الحزبي والتنظيم الجماهيري؟ كيف يتوافق هذا مع التطبيق العملي، ونحن ما نزال نتمسك بقانون مختلف مثل قانون معاملة الشيوعية، الذي املته علينا المارب الاستعمارية وشامت ان نلج في انفسنا بابدينا؟ وكيف يتوافق ذلك مع التطبيق العملي، وقد جاء البيان خلوا من الوعد بالغاء القوانين الاستثنائية؟

● في اغفل البيان ذكر دور الاجهزة الامنية في زمن يشهد فيه الاردن تحولا نحو الديمقراطية فقد بات ضروريا الان، ان يكون هناك دستور او قانون اساسي ملحق لهذه الاجهزة من شأنه وضع ضوابط العمل واسسه والتوجهات العامة التي ينبغي ان تركز لمواجهة الاعداء، وفي مقدمتهم العدو الصهيوني وليس أبناء الشعب ولعل في هذا خير وقاية للديمقراطية وخير صيانة لها، والا فأننا سنظل مهددين بالانتكاس والرجوع الى زمن الكبت الذي اثبتت التجربة البشرية انه يولد الانتفاخ.

● بقي ان اشير الى ما جاء في البيان الوزاري في مجال الادارة المحلية والتمثيلية الاليمية حيث كان الحديث عاما عن ترسيخ الممارسة الديمقراطية وتطوير مفهوم الادارة المحلية، ولم يتطرق بصورة مباشرة الى ضرورة اجراء انتخابات بلدية في المدن، مثل عمان والزرقاء والرزيفية، عوضا عن تعيين المجالس دين استشارة لعاملين وابداء

وايهم في المجالس التي ستدير شؤونهم.

● واستأذن معالي رئيس مجلس النواب والزملاء المحترمين بتوجيه جملة من الاسئلة والملاحظات الى السيد مضر بدران:

● هل تعتقد ان دولة الرئيس، او هناك فرقا بين مضر بدران مدير المخابرات، وبين مضر بدران رئيس الحكومة؟

● هل تعتقد ان دولة الرئيس، ان هناك فرقا بين مضر بدران الحاكم العسكري العام، الذي توسع في استخدام صلاحياته من غير تردد، ودون ان يترقب قلبه، وبين مضر بدران قائد المرحلة وبطل الديمقراطية؟

● واذا كنا يا دولة الرئيس قد لجنا الى الديمقراطية واطلاق الحريات العامة، كمخرج اضطراري وحيد، للانتفاف على أزمة الاردن المعروفة، فهل تعتقد انك انت الرجل المناسب لانقاذ؟

● وماذا سيكون الموقف يا دولة الرئيس، اذا توصلت لجنة التحقيق في اسباب الازمة التي يعيشها بلدنا، الى ان دولتكم طرف رئيس في اساءة استعمال المال العام، ودفع الاوضاع برمتها الى ما بعد الخط الساخن والخط الاحمر؟

● وكيف توفق يا دولة الرئيس بين دورك في ملاحقة نضال هذا الشعب وفتح الحريات في هذا الوطن، وتعميل السلطة الراهية الى جانب تعميل السلطين الاخرين وبين دورك اليوم في المادة بفصل السلطات وإطلاق الحريات؟

● وكيف يا دولة الرئيس تستطيع ان تفهم قيامك شخصيا بالحق الامانة بالمواطنين اثناء قيادتك لجهان المخابرات العامة بين احترامك وتبجيلك لهم بعد ان صار بعضهم نوابا لامة، يجلسون تحت قبة استعمال المال العام، على اشرار المناصيات؟

● ويتساءل الناس في الشارع والمجالس وفي اهاديهم الخاصة والعامة: من الذي اشل النار في نيسان الماضي؟ ومن الذي وضع كل هذه التراكبات لتفجير عبة الاردن التي وقع ضحيتها احد عشر شهيدا ومائتين جريحا؟ هل تعتقد يا دولة الرئيس ان زيد الرفاعي وهذه الذي خرب الدنيا، ام انه هو الذي اعلى دمائم الخراب بعد ان تفضلتم ووضعتم دولتكم الاساسات؟

● ويتحدث الشارع اليوم عن صراعات واختلافات بين زيد ومضر، ويظنون في ذكر التباين بينهما، لكنهم يفتخرون كل حديث بقلوبهم ان هناك نهجا واحدا لكليهما، وهو نهج متخالف طيقة كبار التجار والساسسة وكلاء الشركات الاجنبية، ومنحاز ضد أبناء هذا الشعب الذي شهد في عهد الاثنين صنفا من القمع والتضييق في الحريات العامة، وصنفا من الضنك والوجع وانحسار دخول ذوي الدخل المحدود والمتدنية، كما شهد تعميقا عميقا للهوة بين الناس في مستويات معيشتهم، وشهد تفاوتا طليقا لم يسبق له مثيل في البلاد.

● ولذا اطلب وانا استطيع ان اختصر كل الاسئلة بسؤال واحد: اذا طلب منك يا دولة الرئيس ان تفك هذه الكويكة من التزجيم المعقدة بك، وان تقوم بتكوين حكومة عسكرية، فهل تقبل: ولا؟ انا اقدر- وارجو ان اكون خطئا - انك لن تردد في المبادرة الى القيام بذلك، وقد تردد عندئذ في الركض وراء مجلسنا مسافة تقارب السبعين كيلومترا، ان ان يستتب امرنا في القصور؟

● ويعد، يا دولة الرئيس، فان هناك جملة مطالب وملاحظات واسئلة، اود ان اعرف رايكم فيها؟

● هل تعتزمون الغاء الاحكام العرفية بشكل كامل وشامل وفي وقت معلوم غير بعيد؟

● هل تعتزمون الغاء قانون الدفاع؟

● هل تعتزمون الغاء القوانين الاستثنائية؟

● هل تعتزمون تطهير الجهاز الاداري؟

● هل تعتزمون اجراء انتخابات للمجالس البلدية بما فيها عمان، والكف

بعد المرور: العرض الناعم على التجربة الديمقراطية

بعيدا عن أية مزادات

معالي رئيس المجلس

السادة الزملاء المحترمين

استعمت مثلما استعمت الى دولة رئيس الوزراء وهو يدلي بالبيان الوزاري لحكومة، وقراته بتعزم مرارا مثلما قرأته وانا اضع نفسي بين خطين مما الموضوعين والحيد من جهة، وواقع الوطن والمواطن من جهة اخرى، هذا الواقع الذي لولا رحمة الله ولطفه بان وهب لنا قيادة هاشمية تتجلى في كل وقت صعب عن جديد من تبع الحكمة الذي لا يتسبب لديها، لتفاهم الخلل واستمر الانزلاق فظهر هذا المجلس - مجلس النواب - ليمثل ارادة الشعب الأردني ويساهم في سلامة المسيرة وتوجيهها بمنتهى الاحساس بالمسؤولية والحرص التام على التجربة الديمقراطية بعيدا عن أية مزادات وممارسة لجد الذات يحترم الراي والراي الآخر لا يسعى للثأر ولغة المناشرة لا قدر الله.

ان أبناء هذا الوطن يعقدون امالا كبيرة على العودة للحياة النيابية فيقدر عظم هذه الامال سيكون الشهور بالخيش لو فشلت هذه التجربة، ومن فقه علينا ان نرعى امالهم وفرحهم، فويل لهم ان تشبذ لديها، الجديدة جديرة منا بالعناية والرعاية بتواقة وانا نهد لها التربة الصالحة للانبات نسيجها ونحفطها من العاديات الى ان تثبت جذورها ويشد ساقها تحمل ثمرها واخيرا، فاني لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقي، نحن شعب عيوننا على المستقبل ننظر الى البواء بالقرن الذي نستفيد منه تجربة ونضجا ومسالة والمستقبل ملك لهذا المجلس فهو القيم عليه وهو الرقيب. سلامته مقرونة بالقرن الذي يجيد منه المجلس

البيقية ص ٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلان صادر عن وزارة المياه والري / سلطة المياه للمواطنين في مدينة المفرق

الصحي حفاظا على السلامة العامة لئلا تضطر اسفة لمخالفتهم والزامهم بالتوصيل بالطرق القانونية.

تعلن سلطة المياه للسادة المواطنين في مدينة المفرق والمبينة اسمائهم ادناه ان عقاراتهم اصبحت جاهزة للتوصيل بمشروع الصرف الصحي.

يرجى من اصحاب هذه العقارات مراجعة مكاتب مدير ادارة مياه محافظة المفرق وذلك لتقديم وتعبئة نماذج طلبات التوصيل حسب الاصول خلال مدة ثلاثة اشهر من تاريخ نشر هذا الاعلان في الصحف المحلية واذ تهيئ السلطة بالمعنيين في هذا الاعلان بضرورة ربط عقاراتهم بشبكة الصرف

امين عام سلطة المياه
المهندس معن البليبي

الرقم	اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة	الرقم	اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة
١	عبدالباق عبد الرحمن سالم	١٩١	٥	١٩١	١١١	محمد عمر صالح الشريف			١١١
٢	حمادة عبد الرحمن سالم				١١٢	زيد فؤاد محمد سعده			١١٢
٣	عمر الحاج سعودي				١١٣	عواد ثياب الفاووين			١١٣
٤	راشي سالم الرفاعي وشركاه				١١٤	عواد ثياب وشركاه			١١٤
٥	محمد صالح ابو قوره وشركاه				١١٥	ملوح نزال			١١٥
٦	نور الدين عمر الصالح الشريف				١١٦	ثياب خضر السبع			١١٦
٧	احمد صالح ابو قوره وشركاه				١١٧	جزار نزال النعميات			١١٧
٨	محمد حامد بوش عكوك				١١٨	بدر شوافه			١١٨
٩	عادل محمود علي غندور				١١٩	رضوان علقه شوافه			١١٩
١٠	محمد شهاب شحاده وشركاه				١٢٠	عادل عادل عبد الرحمن وشركاه			١٢٠
١١	عادل محمود علي غندور				١٢١	محمد محسن محمد ابوشريفة			١٢١
١٢	تلجي النعري				١٢٢	مصطفى عوض غصبا			١٢٢
١٣	تلجي فريخ النعري				١٢٣	عيسى عوض علقه النعيمي			١٢٣
١٤	محمد عبد العزيز وشركاه				١٢٤	يوسف النعيمي			١٢٤
١٥	عمر الحاج محمد السعودي				١٢٥	رضوان سليمان عبدالله			١٢٥
١٦	فادي صالح حسن وشركاه				١٢٦	يوسف النعيمي			١٢٦
١٧	راشد محمد شوافه وشركاه				١٢٧	احمد عبد الرحمن علي			١٢٧
١٨	فادية فلاح محمد الدويري وشركاه				١٢٨	علي سالم شحاده موسى			١٢٨
١٩	فهد الياس علوي				١٢٩	سليمان داود ابراهيم			١٢٩
٢٠	امنه محمد صالح				١٣٠	محمد مقل الحراشنة			١٣٠
٢١	عمر مقددي مزاول العيسى				١٣١	محمد مقل مسلم			١٣١
٢٢	سبح احمد عصفوره				١٣٢	لوريس داود خليل وشركاه			١٣٢
٢٣	طعمه فارح الناهر عبدالله				١٣٣	خالد زميل سليمان فريد			١٣٣
٢٤	ورقة شتيوي خلف				١٣٤	محمد جبر صفورة وشركاه			١٣٤
٢٥	سلامه محمد سالم				١٣٥	فلح هيل حسن			١٣٥
٢٦	علي مروح محمد الخفادي				١٣٦	دواس عرفان الشوافه			١٣٦
٢٧	اسماعيل احمد سعيد عصفوره				١٣٧	سند موسى بيزوتي			١٣٧
٢٨	حسن عواد سعد				١٣٨	يسلم مفتي ابراهيم النعري			١٣٨
٢٩	هيفه بنت متاور المسلم				١٣٩	يوسف النعيمي			١٣٩
٣٠	حسن عواد اسعد				١٤٠	سليم ابوقفاي			١٤٠
٣١	محمد النعيمي				١٤١	ابوسليمان القيسي			١٤١
٣٢	لافي شهاب الخليل				١٤٢	رفاعي مروح حمد الجذعان			١٤٢
٣٣	جمعه سلامه الخلد				١٤٣	سليم الفار			١٤٣
٣٤	حسن عواد قويدر				١٤٤	محمد صالح سميران			١٤٤
٣٥	ضيف الله السليم				١٤٥	زعل شيف الله غفل			١٤٥
٣٦	خالد سلامه الدروح				١٤٦	نعيم ثياب الشتيوي			١٤٦
٣٧	غازي عوض				١٤٧	جزار نزال النعميات			١٤٧
٣٨	سليم مسلم				١٤٨	يسلم ابراهيم مفتي النعري			١٤٨
٣٩	محمد عطيش المساعد				١٤٩	عيسى عبدالله عواد وحسن علي			١٤٩
٤٠	محمد الحوت				١٥٠	مريم عز الدين الصلغ وشركاه			١٥٠
٤١	حسن عواد وشركاه				١٥١	سعيدة عطيه الفلاح وشركاه			١٥١
٤٢	سليمان محمد نهار				١٥٢	يوسف النعيمي			١٥٢
٤٣	خليل النسوتي				١٥٣	علي ابراهيم الشاطر			١٥٣
٤٤	علي سعيد ابوعقود				١٥٤	ابراهيم بشير الخليل			١٥٤
٤٥	قاسم النعيمي وشركاه				١٥٥	قيادة موقع الجيش الشعبي			١٥٥
٤٦	المنظمة التعاونية الاردنية				١٥٦	يونس بوش الحراشنة وشركاه			١٥٦
٤٧	حسن عواد وخلف عبد				١٥٧	عادل ابراهيم الشاطر			١٥٧
٤٨	عصاف احمد بشاشة				١٥٨	فاطمة خليل عواد			١٥٨
٤٩	حامد حمد علي				١٥٩	ضيف الله سليم علقه			١٥٩
٥٠	سليم نواف ثياب				١٦٠	مصطفى عبد الكريم مصطفى			١٦٠
٥١	احمد ابراهيم الحسن				١٦١	يوسف النعيمي			١٦١
٥٢	الحاج صالح الرشيد				١٦٢	محمد القوي			١٦٢
٥٣	رفاعي مروح				١٦٣	يوسف النعيمي			١٦٣
٥٤	علي موسى عويد الرجحي				١٦٤	عبد الجليل مصطفى محمد الشوافه			١٦٤
٥٥	علي موسى عويد الرجحي				١٦٥	سليم دريزه			١٦٥
٥٦	صالح الزعل				١٦٦	عمر عبيد العرقان وشركاه			١٦٦
٥٧	سلامه موسى النيمان				١٦٧	تركي البطيئة			١٦٧
٥٨	ربيع السيد ابوبكر				١٦٨	فاطمة الحاج محمد السعودي			١٦٨
٥٩	ظاهر فريد				١٦٩	محمد عبد سليمان مريان			١٦٩
٦٠	احمد عبد الرحمن				١٧٠	غصبي غازي اريهان			١٧٠
٦١	اسلم جيرة الياس وشركاه				١٧١	محمد عبدالله الرفاعي			١٧١
٦٢	غازي فيصل شوافه				١٧٢	عبد عرسان			١٧٢
٦٣	غصاف احمد يشاره				١٧٣	خلف حسين بختان			١٧٣
٦٤	علي الحوراني				١٧٤	سليمان محمد			١٧٤
٦٥	عليه حسن البيه				١٧٥	عاصي فيصل حبره			١٧٥
٦٦	محمود ساري عبد الرحمن شوافه				١٧٦	سليم محمد ابوالسعود			١٧٦
٦٧	اسلمه احمد سعيد وشركاه				١٧٧	عبدالله الطالع			١٧٧
٦٨	احمد خلف محمد الرواد				١٧٨	حمد سلامه الحسين			١٧٨
٦٩	محمد موسى مصطفى				١٧٩	محمود مسلم			١٧٩
٧٠	موسى عيسى ريق الله				١٨٠	محمد مسلم			١٨٠
٧١	محمد عبدالقادر الصباغ				١٨١	ابراهيم مسلم حسن الحراشنة وشركاه			١٨١
٧٢	سمير عبدالفتاح العجلوني				١٨٢	خليل المسلم			١٨٢
٧٣	سمير عبدالفتاح العجلوني				١٨٣	سليمان سلامه			١٨٣
٧٤	حمد هويل كريشان				١٨٤	سليمان سلامه			١٨٤
٧٥	سليمان فياض				١٨٥	محمد مسلم			١٨٥
٧٦	اسحاق القواسمه				١٨٦	حمد مسلم			١٨٦
٧٧	فارس عبدالفتاح العجلوني				١٨٧	حسن مسلم			١٨٧
٧٨	محمد عبدالقادر الصباغ				١٨٨	خالد سالم عليمات			١٨٨
٧٩	نواف عثمان الطحان				١٨٩	عليان حسين العيسى			١٨٩
٨٠	خميس سالم حمد ابوزيد				١٩٠	حمد مسلم عليمات			١٩٠
٨١	زيد خضر احمد السبع				١٩١	نصري محمد			١٩١
٨٢	علي عليان معيوف				١٩٢	عيسى محمد حسين السعدي			١٩٢
٨٣	علي الحايك				١٩٣	سليم هويل			١٩٣
٨٤	احمد عزات الحبرجي				١٩٤	خالد سليم			١٩٤
٨٥	محمد المومني				١٩٥	علي محمد العليمات			١٩٥
٨٦	حمدان خلف النعدي				١٩٦	ضياء علي حسين السليمان			١٩٦
٨٧	اسماعيل داود ابراهيم				١٩٧	فرحان حسن			١٩٧
٨٨	سليمان علي اشهب				١٩٨	ابراهيم محمد عليمات			١٩٨
٨٩	غلب عبداللطيف يوسف حمدان				١٩٩	ابراهيم محمد علي عليمات			١٩٩
٩٠	محمد مسلم شويهان				٢٠٠	جابر القبان			٢٠٠
٩١	عبدالحديد محمد علي وشركاه				٢٠١	علي السلطان ملخص			٢٠١
٩٢	قتلان طلاع علي				٢٠٢	سليمان سلام محمد السعود			٢٠٢
٩٣	نايف ختلان				٢٠٣	علي احمد خليل الحراشنة وشركاه			٢٠٣
٩٤	حسن محمد خليل				٢٠٤	جيرة مهوي السعيد الكريشان العليمات			٢٠٤
٩٥	محمد المومني				٢٠٥	ناصر صياح خلف			٢٠٥
٩٦	علي سليم صبح				٢٠٦	راشد حسين			٢٠٦
٩٧	علي سليم صبح شنباله				٢٠٧	طلب مسلم العليمات			٢٠٧
٩٨	حسن جبر رجا				٢٠٨	سليمان عليان علقه			٢٠٨
٩٩	خلف فراع قنص				٢٠٩	رشيد حمد عواد			٢٠٩
١٠٠	داود اسعد شد				٢١٠	عواد سلام العليمات			٢١٠
١٠١	سليمان العليل				٢١١	فتحيه محمود			٢١١
١٠٢	وليد عبدالرحمن				٢١٢	عواد سلام العليمات			٢١٢
١٠٣	حسين رجا ياسين				٢١٣	محمد جامد			٢١٣
١٠٤	حاجس سرحان				٢١٤	راشد الجنابي			٢١٤
١٠٥	مروان حسون				٢١٥	سليم الفلاح			٢١٥
١٠٦	بسم العمري				٢١٦	علي محمد بصيص			٢١٦
١٠٧	سليمان العليل				٢١٧	عبدالله بصيص			٢١٧
١٠٨	عبدالله قبيات				٢١٨	وليد حمود			٢١٨
١٠٩	علي موسى عويد الرجحي				٢١٩	محمد داود الوزني			٢١٩
١١٠	عبدالله قبيات				٢٢٠	وليد حمود الحراشنة			٢٢٠

تابع / اعلان صادر عن وزارة المياه والري

الرقم	اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة	الرقم	اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة
٣٣٠	ممدوح احمد	=	٢٣	٤٤٠	٣٣١	سلمان عقيل عليمات	=	٧	١٢٦
٣٣١	حسن السباعي	=	٧	١٢٠	٣٣٢	محمد عمر بركات	=	٧	١٢٠
٣٣٢	محمود خالد عليمات	=	٢٣	٢٨٥	٣٣٣	علي نهار	=	٢٣	٢٨٥
٣٣٣	علي نهار	=	=	=	٣٣٤	سنان عبدالله بلشا الداود واخوانه	=	=	=
٣٣٤	سنان عبدالله بلشا الداود واخوانه	=	=	=	٣٣٥	عوض محمد خراغلة	=	=	=
٣٣٥	عوض محمد خراغلة	=	=	=	٣٣٦	المقبرة المسيحية	=	=	=
٣٣٦	المقبرة المسيحية	=	=	=	٣٣٧	محمد علي بصيص	=	=	=
٣٣٧	محمد علي بصيص	=	=	=	٣٣٨	مفتي الاشهب يوسف	=	=	=
٣٣٨	مفتي الاشهب يوسف	=	=	=	٣٣٩	سليمان عواد الراشد	=	=	=
٣٣٩	سليمان عواد الراشد	=	=	=	٣٤٠	عبدالله عواد الراشد	=	=	=
٣٤٠	عبدالله عواد الراشد	=	=	=	٣٤١	سليمان عواد خوالده	=	=	=
٣٤١	سليمان عواد خوالده	=	=	=	٣٤٢	علي ابو حمزة	=	=	=
٣٤٢	علي ابو حمزة	=	=	=	٣٤٣	ياسين ابراهيم المشيني	=	=	=
٣٤٣	ياسين ابراهيم المشيني	=	=	=	٣٤٤	علي نهار	=	=	=
٣٤٤	علي نهار	=	=	=	٣٤٥	محمد سالم محمد سعود وشركاه	=	=	=
٣٤٥	محمد سالم محمد سعود وشركاه	=	=	=	٣٤٦	عتيق زيدان	=	=	=
٣٤٦	عتيق زيدان	=	=	=	٣٤٧	رؤيه كساب النخعي	=	=	=
٣٤٧	رؤيه كساب النخعي	=	=	=	٣٤٨	فرحان صالح فهد	=	=	=
٣٤٨	فرحان صالح فهد	=	=	=	٣٤٩	عبدالعزیز شريفة	=	=	=
٣٤٩	عبدالعزیز شريفة	=	=	=	٣٥٠	هليل مصطفى علي ابو شقيره	=	=	=
٣٥٠	هليل مصطفى علي ابو شقيره	=	=	=	٣٥١	عاطيا حسن مسلم وشركاه	=	=	=
٣٥١	عاطيا حسن مسلم وشركاه	=	=	=	٣٥٢	احمد علي راشد علي	=	=	=
٣٥٢	احمد علي راشد علي	=	=	=	٣٥٣	علي ومحمد حسن	=	=	=
٣٥٣	علي ومحمد حسن	=	=	=	٣٥٤	محمد محمود ابو العلا	=	=	=
٣٥٤	محمد محمود ابو العلا	=	=	=	٣٥٥	عبد ابو السكر	=	=	=
٣٥٥	عبد ابو السكر	=	=	=	٣٥٦	سليمان عواد	=	=	=
٣٥٦	سليمان عواد	=	=	=	٣٥٧	احمد علاوي	=	=	=
٣٥٧	احمد علاوي	=	=	=	٣٥٨	محمد خلف عليم	=	=	=
٣٥٨	محمد خلف عليم	=	=	=	٣٥٩	محمد الشوشي	=	=	=
٣٥٩	محمد الشوشي	=	=	=	٣٦٠	طلب مسلم ابو عليم	=	=	=
٣٦٠	طلب مسلم ابو عليم	=	=	=	٣٦١	محمود العطا	=	=	=
٣٦١	محمود العطا	=	=	=	٣٦٢	صبيح عوض هويل	=	=	=
٣٦٢	صبيح عوض هويل	=	=	=	٣٦٣	امين راشد خراغلة	=	=	=
٣٦٣	امين راشد خراغلة	=	=	=	٣٦٤	صبيح عوض هويل	=	=	=
٣٦٤	صبيح عوض هويل	=	=	=	٣٦٥	موسى الراشد	=	=	=
٣٦٥	موسى الراشد	=	=	=	٣٦٦	ارشد جميعات	=	=	=
٣٦٦	ارشد جميعات	=	=	=	٣٦٧	احمد موسى الراشد العواد	=	=	=
٣٦٧	احمد موسى الراشد العواد	=	=	=	٣٦٨	رائد سلامه العرقان	=	=	=
٣٦٨	رائد سلامه العرقان	=	=	=	٣٦٩	ناصر حسين	=	=	=
٣٦٩	ناصر حسين	=	=	=	٣٧٠	سليمان مهاوش	=	=	=
٣٧٠	سليمان مهاوش	=	=	=	٣٧١	محمد فرح	=	=	=
٣٧١	محمد فرح	=	=	=	٣٧٢	محمد علي ثني خراغلة	=	=	=
٣٧٢	محمد علي ثني خراغلة	=	=	=	٣٧٣	عبدالله خلف	=	=	=
٣٧٣	عبدالله خلف	=	=	=	٣٧٤	عبد خلف عليم	=	=	=
٣٧٤	عبد خلف عليم	=	=	=	٣٧٥	محمد منير مفتاح وشركاه	=	=	=
٣٧٥	محمد منير مفتاح وشركاه	=	=	=	٣٧٦	علي الخطيب	=	=	=
٣٧٦	علي الخطيب	=	=	=	٣٧٧	عليوي سالم	=	=	=
٣٧٧	عليوي سالم	=	=	=	٣٧٨	عبد الرحمن خير شنوان وشركاه	=	=	=
٣٧٨	عبد الرحمن خير شنوان وشركاه	=	=	=	٣٧٩	اسعد عبدالله	=	=	=
٣٧٩	اسعد عبدالله	=	=	=	٣٨٠	محمود عوض	=	=	=
٣٨٠	محمود عوض	=	=	=	٣٨١	فارس سليمان حراشنة	=	=	=
٣٨١	فارس سليمان حراشنة	=	=	=	٣٨٢	فارس سليمان حراشنة	=	=	=
٣٨٢	فارس سليمان حراشنة	=	=	=	٣٨٣	خليف عبدالله	=	=	=
٣٨٣	خليف عبدالله	=	=	=	٣٨٤	عبد حمد سليمان	=	=	=
٣٨٤	عبد حمد سليمان	=	=	=	٣٨٥	عبدالله مسلم	=	=	=
٣٨٥	عبدالله مسلم	=	=	=	٣٨٦	عبد الجليل الاسعد	=	=	=
٣٨٦	عبد الجليل الاسعد	=	=	=	٣٨٧	احمد حسين خليف علة المفلح	=	=	=
٣٨٧	احمد حسين خليف علة المفلح	=	=	=	٣٨٨	حسن فلال حوامدة	=	=	=
٣٨٨	حسن فلال حوامدة	=	=	=	٣٨٩	سليم طلب	=	=	=
٣٨٩	سليم طلب	=	=	=	٣٩٠	طلب مسلم العليمات	=	=	=
٣٩٠	طلب مسلم العليمات	=	=	=	٣٩١	احمد مهنا	=	=	=
٣٩١	احمد مهنا	=	=	=	٣٩٢	محمد يوسف حسن	=	=	=
٣٩٢	محمد يوسف حسن	=	=	=	٣٩٣	عقلة المفلح	=	=	=
٣٩٣	عقلة المفلح	=	=	=	٣٩٤	احمد طه سلمان	=	=	=
٣٩٤	احمد طه سلمان	=	=	=	٣٩٥	دخيل محمد الخراغلة	=	=	=
٣٩٥	دخيل محمد الخراغلة	=	=	=	٣٩٦	سليم شليل عواد	=	=	=
٣٩٦	سليم شليل عواد	=	=	=	٣٩٧	عمر علي عليمات الفلحي	=	=	=
٣٩٧	عمر علي عليمات الفلحي	=	=	=	٣٩٨	عبدالله الراشد	=	=	=
٣٩٨	عبدالله الراشد	=	=	=	٣٩٩	خالد محمد فلاح	=	=	=
٣٩٩	خالد محمد فلاح	=	=	=	٤٠٠	اسعد احمد نصل	=	=	=
٤٠٠	اسعد احمد نصل	=	=	=	٤٠١	سعد الطيب	=	=	=
٤٠١	سعد الطيب	=	=	=	٤٠٢	احمد السعود	=	=	=
٤٠٢	احمد السعود	=	=	=	٤٠٣	هليل سمان عباس	=	=	=
٤٠٣	هليل سمان عباس	=	=	=	٤٠٤	احمد مهاري كريشان وشركاه	=	=	=
٤٠٤	احمد مهاري كريشان وشركاه	=	=	=	٤٠٥	عبدالله اسعد عبدالله طلال النمرى	=	=	=
٤٠٥	عبدالله اسعد عبدالله طلال النمرى	=	=	=	٤٠٦	ضياء يوسف سليمان العبدالله	=	=	=
٤٠٦	ضياء يوسف سليمان العبدالله	=	=	=	٤٠٧	طلب شواقفة	=	=	=
٤٠٧	طلب شواقفة	=	=	=	٤٠٨	طلب شواقفة	=	=	=
٤٠٨	طلب شواقفة	=	=	=	٤٠٩	صبرية المهاري السعيد الكريشة	=	=	=
٤٠٩	صبرية المهاري السعيد الكريشة	=	=	=	٤١٠	خالد سمان موسى	=	=	=
٤١٠	خالد سمان موسى	=	=	=	٤١١	فيصل شيف الله النخعي	=	=	=
٤١١	فيصل شيف الله النخعي	=	=	=	٤١٢	احمد سالم سعد	=	=	=
٤١٢	احمد سالم سعد	=	=	=	٤١٣	محمد سليمان العموش	=	=	=
٤١٣	محمد سليمان العموش	=	=	=	٤١٤	مطلق توفان السعد	=	=	=
٤١٤	مطلق توفان السعد	=	=	=	٤١٥	كلثوم مفتاح عيسى	=	=	=
٤١٥	كلثوم مفتاح عيسى	=	=	=	٤١٦	عبدالله النمرى عبدالله سعد	=	=	=
٤١٦	عبدالله النمرى عبدالله سعد	=	=	=	٤١٧	مفلح كلثوم	=	=	=
٤١٧	مفلح كلثوم	=	=	=	٤١٨	خلف مصطفى العفد	=	=	=
٤١٨	خلف مصطفى العفد	=	=	=	٤١٩	محمد المجنوبى	=	=	=
٤١٩	محمد المجنوبى	=	=	=	٤٢٠	تليل سليمان الشنوان	=	=	=
٤٢٠	تليل سليمان الشنوان	=	=	=	٤٢١	شاهر عبدالله محمد عبد جبر	=	=	=
٤٢١	شاهر عبدالله محمد عبد جبر	=	=	=	٤٢٢	صالح محمد	=	=	=
٤٢٢	صالح محمد	=	=	=	٤٢٣	محمود العبد عويدات	=	=	=
٤٢٣	محمود العبد عويدات	=	=	=	٤٢٤	صبيح عوض	=	=	=
٤٢٤	صبيح عوض	=	=	=	٤٢٥	خلف سليمان سليم	=	=	=
٤٢٥	خلف سليمان سليم	=	=	=	٤٢٦	عبدالحمد محمد العفد	=	=	=
٤٢٦	عبدالحمد محمد العفد	=	=	=	٤٢٧	مطر مفلح مطر	=	=	=
٤٢٧	مطر مفلح مطر	=	=	=	٤٢٨	علي يوسف حسن الخطيب	=	=	=
٤٢٨	علي يوسف حسن الخطيب	=	=	=	٤٢٩	عقبة الصمادي	=	=	=
٤٢٩	عقبة الصمادي	=	=	=	٤٣٠	صالح عبد غافل	=	=	=
٤٣٠	صالح عبد غافل	=	=	=	٤٣١	عبدالعزیز مفتاح موسى ابو عويضة	=	=	=
٤٣١	عبدالعزیز مفتاح موسى ابو عويضة	=	=	=	٤٣٢	حسن الخطيب	=	=	=
٤٣٢	حسن الخطيب	=	=	=	٤٣٣	صالح ابوسبي	=	=	=
٤٣٣	صالح ابوسبي	=	=	=	٤٣٤	شاهر عبدالله محمد	=	=	=
٤٣٤	شاهر عبدالله محمد	=	=	=	٤٣٥	سليم ابراهيم العجلوني	=	=	=
٤٣٥	سليم ابراهيم العجلوني	=	=	=	٤٣٦	سليم ابراهيم العجلوني	=	=	=
٤٣٦	سليم ابراهيم العجلوني	=	=	=	٤٣٧	صالح عبدالله ابراهيم	=	=	=
٤٣٧	صالح عبدالله ابراهيم	=	=	=	٤٣٨	خالد عبدالله الملقم	=	=	=
٤٣٨	خالد عبدالله الملقم	=	=	=	٤٣٩	حسن الخطيب	=	=	=
٤٣٩	حسن الخطيب	=	=	=	٤٤٠	زهيرة فياض الخوالدة وشركاه	=	=	=
٤٤٠	زهيرة فياض الخوالدة وشركاه	=	=	=	٤٤١	محمد هلال الفلاح وشركاه	=	=	=
٤٤١	محمد هلال الفلاح وشركاه	=	=	=	٤٤٢	خالد مديار عبدالعزیز وشركاه	=	=	=
٤٤٢	خالد مديار عبدالعزیز وشركاه	=	=	=	٤٤٣	مقبل السالم المطلق	=	=	=
٤٤٣	مقبل السالم المطلق	=	=	=	٤٤٤	عبدالله عواد	=	=	=
٤٤٤	عبدالله عواد	=	=	=	٤٤٥	عبدالله عواد	=	=	=
٤٤٥	عبدالله عواد	=	=	=	٤٤٦	عبدالله عواد	=	=	=
٤٤٦	عبدالله عواد	=	=	=	٤٤٧	عبدالله عواد	=	=	=
٤٤٧	عبدالله عواد	=	=	=	٤٤٨	عبدالله عواد	=	=	=
٤٤٨	عبدالله عواد	=	=	=	٤٤٩	عبدالله عواد	=	=	=
٤٤٩	عبدالله عواد	=	=	=	٤٥٠	عبدالله عواد	=	=	=
٤٥٠	عبدالله عواد	=	=	=	٤٥١	عبدالله عواد	=	=	=
٤٥١	عبدالله عواد	=	=	=	٤٥٢	عبدالله عواد	=	=	=
٤٥٢	عبدالله عواد	=	=	=	٤٥٣	عبدالله عواد	=	=	=
٤٥٣	عبدالله عواد	=	=	=	٤٥٤	عبدالله عواد	=	=	=
٤٥٤	عبدالله عواد	=	=	=	٤٥٥	عبدالله عواد	=	=	=
٤٥٥	عبدالله عواد	=	=	=	٤٥٦	عبدالله عواد	=	=	=
٤٥٦	عبدالله عواد	=	=	=	٤٥٧	عبدالله عواد	=	=	=
٤٥٧	عبدالله عواد	=	=	=	٤٥٨	عبدالله عواد	=	=	=
٤٥٨	عبدالله عواد	=	=	=	٤٥٩	عبدالله عواد	=	=	=
٤٥٩	عبدالله عواد	=	=	=	٤٦٠	عبدالله عواد	=	=	=
٤٦٠	عبدالله عواد	=	=	=	٤٦١	عبدالله عواد	=	=	=
٤٦١	عبدالله عواد	=	=	=	٤٦٢	عبدالله عواد	=	=	=
٤٦٢	عبدالله عواد	=	=	=	٤٦٣	عبدالله عواد	=	=	=
٤٦٣	عبدالله عواد	=	=	=	٤٦٤	عبدالله عواد	=	=	=
٤٦٤	عبدالله عواد	=	=	=	٤٦٥	عبدالله عواد	=	=	=
٤٦٥	عبدالله عواد	=	=	=	٤٦٦	عبدالله عواد	=	=	=
٤٦٦	عبدالله عواد	=	=	=	٤٦٧	عبدالله عواد	=	=	=
٤٦٧	عبدالله عواد	=	=	=	٤٦٨	عبدالله عواد	=	=	=
٤٦٨	عبدالله عواد	=	=	=	٤٦٩	عبدالله عواد	=	=	=
٤٦٩	عبدالله عواد	=	=	=	٤٧٠	عبدالله عواد	=	=	=
٤٧٠	عبدالله عواد	=	=	=	٤٧١	عبدالله عواد	=	=	=
٤٧١	عبدالله عواد	=	=	=	٤٧٢	عبدالله عواد	=	=	=
٤٧٢	عبدالله عواد	=	=	=	٤٧٣	عبدالله عواد	=	=	=
٤٧٣	عبدالله عواد	=	=	=	٤٧٤	عبدالله عواد	=	=	=
٤٧٤	عبدالله عواد	=	=	=	٤٧٥	عبدالله عواد	=	=	=
٤٧٥	عبدالله عواد	=	=	=	٤٧٦	عبدالله عواد	=	=	=
٤٧٦	عبدالله عواد	=	=	=	٤٧٧	عبدالله عواد	=	=	=
٤٧٧	عبدالله عواد	=	=	=	٤٧٨	عبدالله عواد	=	=	=
٤٧٨	عبدالله عواد	=	=	=	٤٧٩	عبدالله عواد	=	=	=
٤٧٩	عبدالله عواد	=	=	=	٤٨٠	عبدالله عواد	=	=	=
٤٨٠	عبدالله عواد	=	=	=	٤٨١	عبدالله عواد	=	=	=
٤٨١	عبدالله عواد								

[illegible]

تابع / اعلان صادر عن وزارة المياه والري

الرقم اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة	الرقم اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة
١٠٦٨	قاسم محمد			١١٩٠	عبدالجيد ابو عريضة		
١٠٦٩	محمد علي عبدالرحيم زريق			١١٩١	فلاح الموصي		
١٠٧٠	محمد امين عبدالرحيم زريق			١١٩٢	علي الرحيل		
١٠٧١	غازي حنا عطوي حداد			١١٩٣	محمد رشيد الدغمي		
١٠٧٢	موسى فريج سهلونه			١١٩٤	علي رحيل		
١٠٧٣	منزلة البلدية			١١٩٥	علي رحيل		
١٠٧٤	منى محمد موسى الزيموي وشركاه			١١٩٦	اسماعيل سالم خليفة		
١٠٧٥	صلاح علي الشيبيل			١١٩٧	خالد عبدالله بخيت		
١٠٧٦	خليف طحير سليمان الزويد			١١٩٨	كمال فرحان عيسى رزق الله		
١٠٧٧	سليم الرزق الله حداد			١١٩٩	كمال فرحان عيسى رزق الله		
١٠٧٨	ابراهيم صليل الحسين			١٢٠٠	مرووق سالم الفلاح المحسن		
١٠٧٩	سعيد سعود حداد			١٢٠١	محمد غياض		
١٠٨٠	راغب حداد			١٢٠٢	كريم عاتق القطعان وشركاه		
١٠٨١	سميح جزار			١٢٠٣	هاتم سليمان وعبدالرحمن سليم		
١٠٨٢	عوده العيش العيس			١٢٠٤	صايل قسم الشهب		
١٠٨٣	محمد قبيلان السلام الحمدان			١٢٠٥	عبداللطيف خلف سلامة		
١٠٨٤	ابراهيم حجازي			١٢٠٦	خديس عودة سلامة		
١٠٨٥	مصطفى العجلي			١٢٠٧	محمود حسين		
١٠٨٦	محمد خض			١٢٠٨	صايل قسم الشهب وشركاه		
١٠٨٧	ياسين حسين			١٢٠٩	محمود مقليل عليات		
١٠٨٨	جمعية السهلونه			١٢١٠	محمد السعود		
١٠٨٩	محمد سلامة الحسين			١٢١١	محمد سليمان مدان		
١٠٩٠	محمد سلامة الحسين			١٢١٢	ونس الاحمد العلي		
١٠٩١	بدرى الخطيب			١٢١٣	فاطمة سحوم طويرش		
١٠٩٢	محمد علي عبدالله الشيبيل			١٢١٤	احمد عبدالسلام		
١٠٩٣	سويلم المقدم			١٢١٥	احمد القضاوي		
١٠٩٤	حمدان سويلم			١٢١٦	سحده جديع عطية		
١٠٩٥	محمد خير			١٢١٧	نهال حميدان الخراطة		
١٠٩٦	غسان سرور شيبيل			١٢١٨	عليان الحسن الخلف		
١٠٩٧	عدنان عبد عويدات			١٢١٩	عليان حسن		
١٠٩٨	عليان العرفان			١٢٢٠	علي حسن		
١٠٩٩	علي موسى غلال وابو موسى التميمي			١٢٢١	علي حسن		
١١٠٠	محمد الخدام المحارب			١٢٢٢	محمد حمدان وشركاه		
١١٠١	غسان سرور شيبيل			١٢٢٣	تيسير حسن سعد سالم وشركاه		
١١٠٢	ارشد الزويدي			١٢٢٤	حسن سعد		
١١٠٣	ارشد الزويدي			١٢٢٥	محمد حمد بنيه سلامة وشركاه		
١١٠٤	سليم مداحه			١٢٢٦	سليمان سعد		
١١٠٥	محمد محمد الكوروي			١٢٢٧	احمد بنيه سلامة وشركاه		
١١٠٦	احمد عيود الحضرمي وشركاه			١٢٢٨	فرج ناصر فرج		
١١٠٧	نواش ابو دليوح			١٢٢٩	محمد مسلم السلامة		
١١٠٨	عقله نواش ابو دليوح			١٢٣٠	محمود سالم سعد		
١١٠٩	محمد الخدام ابو دليوح			١٢٣١	طلب مسلم ابو عليم		
١١١٠	جروان موسى حسن			١٢٣٢	طلب مسلم ابو عليم		
١١١١	حمد سويلم الحسين			١٢٣٣	قاسم محمد المعدي		
١١١٢	محمد سويلم الحسين			١٢٣٤	علي محمد عليات		
١١١٣	ابراهيم حسين			١٢٣٥	عظاالله احمد ضيعان وشركاه		
١١١٤	سليمان مطر بدران			١٢٣٦	عظاالله محمود		
١١١٥	حمد سويلم الحسين			١٢٣٧	عبدالقادر احمد الصياغ وشركاه		
١١١٦	محمود رشاد الحسين			١٢٣٨	يكر بخيت باير وشركاه		
١١١٧	محمود رشاد الحسين			١٢٣٩	عبدالله علي بصيص وشركاه		
١١١٨	يوسف احمد الحيسين			١٢٤٠	خلف مسلم مفتي		
١١١٩	راشد نور بطرسه			١٢٤١	خليف مبارك بصيص		
١١٢٠	سليمان مطيع الحوامده			١٢٤٢	راضي سليمان كريم		
١١٢١	علي احمد جبر عويدات			١٢٤٣	حمد سعود بخيت		
١١٢٢	هاني موسى عليان			١٢٤٤	محمد داود وحسن ليد نثيه وشركاه		
١١٢٣	جميل عريبات			١٢٤٥	سليمان مفتي الرجا		
١١٢٤	الوقاف			١٢٤٦	عواد هلال		
١١٢٥	الوقاف			١٢٤٧	عبدالرحيم العكور		
١١٢٦	عماد بصيص			١٢٤٨	محمد سرعان الحسين		
١١٢٧	رحمه بصيص			١٢٤٩	طلب المسلم ابو عليم		
١١٢٨	حسن عبدالله المعمل السبعولي			١٢٥٠	احمد محمد جبر عويدات		
١١٢٩	حسن جبري فتيان			١٢٥١	طليل سحوم طويرش		
١١٣٠	خلف فلاح الحوامده			١٢٥٢	علي السلامة العرفان		
١١٣١	علي سويلم ارشد			١٢٥٣	عودة محمود عودة		
١١٣٢	علي سويلم ارشد			١٢٥٤	طلب المسلم النواذ ابو عليم وشركاه		
١١٣٣	علي سويلم ارشد			١٢٥٥	غضاب محمد علي		
١١٣٤	اسم المشترك			١٢٥٦	خليل مسلم عواد ابو عليم		
١١٣٥	حسن شحاده مسلم السعود			١٢٥٧	سليمان ساسي محمد الخراطة		
١١٣٦	قاسم حمدان الزويدي			١٢٥٨	رزق عواد سالم السلامة وشركاه		
١١٣٧	احمد عبدالعزيز محمد السعود			١٢٥٩	محمد عليات		
١١٣٨	محمد علي بصيص			١٢٦٠	رزق عواد سالم السلامة وشركاه		
١١٣٩	عبدالله بصيص			١٢٦١	خالد العلي الرشي		
١١٤٠	علي فلاح بصيص			١٢٦٢	تعيم داود الزيتوني		
١١٤١	سليم محمد سليمان			١٢٦٣	سعيد عودة سلامة		
١١٤٢	صالح عبدالله رويضان العموش			١٢٦٤	حسن غصب		
١١٤٣	احمد محمد خضر العموش			١٢٦٥	جمال احمد الشهب		
١١٤٤	احمد سالم عرجان			١٢٦٦	فلاح حمد فهد		
١١٤٥	حمد غياض محمد خراطة			١٢٦٧	يوسف حسن عودة وشركاه		
١١٤٦	خالد قواش الدغمي			١٢٦٨	عقله عارف		
١١٤٧	محمد عمار بصيص			١٢٦٩	رضوان محمود جراحشة		
١١٤٨	محمد النضال			١٢٧٠	سليم عودة شيفات		
١١٤٩	عبداللطيف الحسن			١٢٧١	احمد الخلف السلامة وشركاه		
١١٥٠	علي احمد جبر عويدات			١٢٧٢	عبدالكريم العلي الراشد وشركاه		
١١٥١	اكرم طليل سالم			١٢٧٣	شريف عاتق		
١١٥٢	اكرم طليل الهيشان وشركاه			١٢٧٤	سليمان سالم ابو قديري		
١١٥٣	نواف ياسين علي النواظه			١٢٧٥	عارف سلامة محمد		
١١٥٤	احمد شحاده سعود البعلوي			١٢٧٦	ذيب صالح العلي وشركاه		
١١٥٥	ظاهر القبيلان + جمعه محمد			١٢٧٧	عبد خليف عاتق		
١١٥٦	عليه مهنا بصيص			١٢٧٨	عبدالله عوض ابو مزهر		
١١٥٧	مفتي اشتهب الاشتهب			١٢٧٩	فرج مرووق حسين الخراطة وشركاه		
١١٥٨	مفتي امجد سلامة ابو عليم			١٢٨٠	محمد صالح الجهاني		
١١٥٩	محمد زعل خلف العيدات			١٢٨١	حسن احمد + ناصر موسى عيس		
١١٦٠	فرحان غلال علي الخراطة			١٢٨٢	لاقي السلامة العليات		
١١٦١	امين فريج			١٢٨٣	محمد حسن سعد		
١١٦٢	كسباي سلامة + ملحم عواد			١٢٨٤	موسى السلامة الاحمد		
١١٦٣	خير الله سليم بصيص			١٢٨٥	موسى سالم عودة شيفات		
١١٦٤	صالح زلال شنوان			١٢٨٦	عزت الصبيح علي		
١١٦٥	جمال رزق حسن زيانته			١٢٨٧	محمد مفلح خلف		
١١٦٦	نعمت العليات			١٢٨٨	عبدالرحمن سليم حسان		
١١٦٧	جميل حمدان الزويدي			١٢٨٩	عبدالرحمن سليمان		
١١٦٨	جمال حمدان الزويدي			١٢٩٠	ونس احمد عز		
١١٦٩	محمد خلف عيادة الحسين			١٢٩١	ونس احمد عز		
١١٧٠	جمال الزويدي			١٢٩٢	احمد عاتق		
١١٧١	جمال الزويدي			١٢٩٣	عبد محمد محمد		
١١٧٢	علي وزان ابو سلقه			١٢٩٤	محمد ع		
١١٧٣	عبدالجيد ابو عريضة			١٢٩٥	طلب		
١١٧٤	حمد سليمان وحسن سليمان العموش			١٢٩٦	مفلح		
١١٧٥	محمد علي عويدات			١٢٩٧	محمد امين		
١١٧٦	محمد رشيد الدغمي			١٢٩٨	عبدالكريم هلال النواظه وشركاه		
١١٧٧	فواز توفيق ابو سلقه			١٢٩٩	محمد صايل طلب الجهاني		
١١٧٨	محمد علي مصطفى			١٣٠٠	عبدالله الشيبيل		
١١٧٩	جبر حمد عويدات واخوانه			١٣٠١	سليمان حسن عبدالله		
١١٨٠	حمد طلال حسن الحسين			١٣٠٢	امين ارشد الخراطة		
١١٨١	عمر اللحام العموش			١٣٠٣	موسى الراشد		
١١٨٢	عودة توفان خلف عمران			١٣٠٤	محمد سليمان مرعي		
١١٨٣	ابراهيم دوحان العموش			١٣٠٥	وحيد رزق زيانته		
١١٨٤	علي الزويدي خليفة عطا			١٣٠٦	محمد مناور		
١١٨٥	صالح عبد الدغمي			١٣٠٧	صبيحي عواد هويل وشركاه		
١١٨٦	علي عريمط الزويد			١٣٠٨	رزق عواد سالم السلامة		
١١٨٧	يوسف محمد سلمان الزويد			١٣٠٩	خليل الراشد		
١١٨٨	ابراهيم حمد عكاشة الحسين			١٣١٠	محمد سالم		
١١٨٩	علي الوزان			١٣١١	راشد حسين عليات		

تابع / اعلان صادر عن وزارة المياه والري

الرقم اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة	الرقم اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة
عيسى سلمان بصيص	-	جزء من ٦٤	١٤٣٤	فارس الرواد	-	١٥٥٦	١٥٥٦
سليم ماضي	-	جزء من ١١٩	١٤٣٥	محمود فارس ذياب	-	١٥٥٧	١٥٥٧
علي ماضي	-	جزء من ١١٦	١٤٣٦	فاطمة ناصر مزي احمد	-	١٥٥٨	١٥٥٨
نزال مطلق	-	٢٢٩	١٤٣٧	غوثان خلف	-	١٥٥٩	١٥٥٩
تليخة مدرسة الربيع الابتدائية للطالبات	-	٢٢٢	١٤٣٨	احمد حسن علي	-	١٥٦٠	١٥٦٠
راشد هليل ابوسايفة	-	٢٤١	١٤٣٩	احمد حسن علي	-	١٥٦١	١٥٦١
مدرسة الربيع بن معوذ	-	٢٤١	١٤٤٠	عبدالله محمد مسعود	-	١٥٦٢	١٥٦٢
عبدالكريم الحل الغاصي	-	٢٤٢	١٤٤١	نور المغربي	-	١٥٦٣	١٥٦٣
محمد السلامة الحسين	-	٢٢٠	١٤٤٢	عبدالله محمود راشد	-	١٥٦٤	١٥٦٤
علي وعبدالله صالح الشبيبل	-	٢١٩	١٤٤٣	علي الدويهي+سعيد الجزاوي	-	١٥٦٥	١٥٦٥
ابراهيم موسى	-	جزء من ٦٤	١٤٤٤	تيسير عبدالقادر الصباغ وشركاه	-	١٥٦٦	١٥٦٦
عبدالرحيم محمد العكور	-	١٤٣	١٤٤٥	نور المغربي	-	١٥٦٧	١٥٦٧
محمد الاحمد الحسين	-	١٤٢	١٤٤٦	نور المغربي	-	١٥٦٨	١٥٦٨
علي حسن العبد وشركاه	-	٦٤	١٤٤٧	نور المغربي	-	١٥٦٩	١٥٦٩
سليم الكليش الفار وشركاه	-	٦٤	١٤٤٨	نور المغربي	-	١٥٧٠	١٥٧٠
محمد داود ابوزيت	-	جزء من ٦٤	١٤٤٩	نور المغربي	-	١٥٧١	١٥٧١
حسن عبدالفتاح وحسن ككت	-	١٣٦	١٤٥٠	نور المغربي	-	١٥٧٢	١٥٧٢
عبدالله الطالب الاحمد	-	١٤٨	١٤٥١	محمود عبدالله الشريف	-	١٥٧٣	١٥٧٣
محمد احمد حسن الحكيم	-	١٣٧	١٤٥٢	نورالدين عمر الصالح الشريف	-	١٥٧٤	١٥٧٤
علي السلامة العرقان	-	١٣٨	١٤٥٣	عبدالله محمد راشد	-	١٥٧٥	١٥٧٥
عبدالكريم ابوشطيرة	-	جزء من ٣٣٣	١٤٥٤	نورالدين عمر الصالح الشريف	-	١٥٧٦	١٥٧٦
عبدالكريم سليمان ابوشطيرة	-	جزء من ٧٠	١٤٥٥	نورالدين عمر الصالح الشريف	-	١٥٧٧	١٥٧٧
زكريا هلال النويك	-	١٣٦	١٤٥٦	نورالدين عمر الصالح الشريف	-	١٥٧٨	١٥٧٨
محمد علاوي+علي علاوي	-	١٣٦	١٤٥٧	نورالدين عمر الصالح الشريف	-	١٥٧٩	١٥٧٩
محمد خلف محمد ومحسن وشركاه	-	١٣٦	١٤٥٨	نورالدين عمر الصالح الشريف	-	١٥٨٠	١٥٨٠
احمد خير الله عاقل	-	١٣٦	١٤٥٩	حسن سلمان	-	١٥٨١	١٥٨١
عمر خالد محمد وسركاه	-	١٣٦	١٤٦٠	احمد عبدالله حسين	-	١٥٨٢	١٥٨٢
صالح محمود طويريش	-	٢٢٣	١٤٦١	محمود مسعود	-	١٥٨٣	١٥٨٣
احمد سحوم عويدات	-	٢٢٣	١٤٦٢	رووف عز احمد	-	١٥٨٤	١٥٨٤
خالد محمد السخني	-	٢٢٣	١٤٦٣	فيصل غصالي حمد	-	١٥٨٥	١٥٨٥
كمال فخران عيسى رزق الله	-	٢٢٣	١٤٦٤	فهي حسن عوض حسين	-	١٥٨٦	١٥٨٦
خلف غصبي الزايد	-	٢٢٣	١٤٦٥	يوسف سليم ناصر	-	١٥٨٧	١٥٨٧
فاطمة سالم محمود	-	٢٢٣	١٤٦٦	رجائي عليم رشيد	-	١٥٨٨	١٥٨٨
فلاح سليمان الحسين	-	٢٢٣	١٤٦٧	ابراهيم احمد ارشد احمد وشركاه	-	١٥٨٩	١٥٨٩
حسن علي مخلص	-	جزء من ٢٥٥	١٤٦٨	غازي صبح رشيد	-	١٥٩٠	١٥٩٠
احمد خليفة الزويدي	-	٢٥٥	١٤٦٩	غازي صبح رشيد	-	١٥٩١	١٥٩١
موسى خليل واد	-	٢٥٥	١٤٧٠	انطون يوسف غنم	-	١٥٩٢	١٥٩٢
محمد احمد	-	٢٥٥	١٤٧١	فلاح عبيد العرقان	-	١٥٩٣	١٥٩٣
محمد نهار	-	٢٥٥	١٤٧٢	ناصر محمد العياط الجبلان	-	١٥٩٤	١٥٩٤
خالد سليم قاسم	-	٢٥٥	١٤٧٣	عليان العرقان	-	١٥٩٥	١٥٩٥
زايد خليل قسم	-	٢٥٥	١٤٧٤	فهد فهد عبدالله	-	١٥٩٦	١٥٩٦
خلف ناصر مغربي	-	٢٥٥	١٤٧٥	عليان العرقان	-	١٥٩٧	١٥٩٧
خالد ارشد الجرايدة	-	٢٥٥	١٤٧٦	حسن عذاب حسين	-	١٥٩٨	١٥٩٨
عصام مسعود ابوقلي	-	٢٥٥	١٤٧٧	عليان العرقان	-	١٥٩٩	١٥٩٩
حسن الزايد	-	٢٥٥	١٤٧٨	عبدالله محمد	-	١٦٠٠	١٦٠٠
يوسف الزايد+محمود رشيد المطلق	-	٢٥٥	١٤٧٩	عبدالله محمد	-	١٦٠١	١٦٠١
محمد امين عبدالحليم	-	٢٥٥	١٤٨٠	عليان العرقان	-	١٦٠٢	١٦٠٢
محمد صالح يار هوارنه	-	٢٥٥	١٤٨١	عليان العرقان	-	١٦٠٣	١٦٠٣
محمد امين عبدالحليم الابراهيم	-	٢٥٥	١٤٨٢	عليان العرقان	-	١٦٠٤	١٦٠٤
سليم سليمان هويدي شوافة	-	٢٥٥	١٤٨٣	عليان العرقان	-	١٦٠٥	١٦٠٥
خلف سرك	-	٢٥٥	١٤٨٤	عليان العرقان	-	١٦٠٦	١٦٠٦
فتحية موسى مصطفى محمد بكر	-	٢٥٥	١٤٨٥	عليان العرقان	-	١٦٠٧	١٦٠٧
سليمان موسى	-	٢٥٥	١٤٨٦	عليان العرقان	-	١٦٠٨	١٦٠٨
مروان الهادي+خالد قرقوط	-	٢٥٥	١٤٨٧	عليان العرقان	-	١٦٠٩	١٦٠٩
نورالدين عمر صالح الشريف	-	٢٥٥	١٤٨٨	عليان العرقان	-	١٦١٠	١٦١٠
علي حسن ملاح	-	٢٥٥	١٤٨٩	عليان العرقان	-	١٦١١	١٦١١
محمد موسى سليمان	-	٢٥٥	١٤٩٠	عليان العرقان	-	١٦١٢	١٦١٢
ارشد تيم حقوري	-	٢٥٥	١٤٩١	عليان العرقان	-	١٦١٣	١٦١٣
يوسف احمد خليل+ارشد تلجي عواد	-	٢٥٥	١٤٩٢	عليان العرقان	-	١٦١٤	١٦١٤
الشويخ دحيلا	-	٢٥٥	١٤٩٣	عليان العرقان	-	١٦١٥	١٦١٥
عوض سالم الغزي	-	٢٥٥	١٤٩٤	عليان العرقان	-	١٦١٦	١٦١٦
عويان مهمل	-	٢٥٥	١٤٩٥	عليان العرقان	-	١٦١٧	١٦١٧
سعود ديبين الغزي	-	٢٥٥	١٤٩٦	عليان العرقان	-	١٦١٨	١٦١٨
محمود فريد الغزي	-	٢٥٥	١٤٩٧	عليان العرقان	-	١٦١٩	١٦١٩
محمود سعيد عبدالهادي حسين	-	٢٥٥	١٤٩٨	عليان العرقان	-	١٦٢٠	١٦٢٠
فايز هليل اسمعيل	-	٢٥٥	١٤٩٩	عليان العرقان	-	١٦٢١	١٦٢١
اسماعيل ارشد ملاح	-	٢٥٥	١٥٠٠	عليان العرقان	-	١٦٢٢	١٦٢٢
زيد زيدان الوقي	-	٢٥٥	١٥٠١	عليان العرقان	-	١٦٢٣	١٦٢٣
زهدي سلامة محمد	-	٢٥٥	١٥٠٢	عليان العرقان	-	١٦٢٤	١٦٢٤
عواد ابراهيم الدسوقي وشركاه	-	٢٥٥	١٥٠٣	عليان العرقان	-	١٦٢٥	١٦٢٥
محمد سعيد عبدالهادي حسين	-	٢٥٥	١٥٠٤	عليان العرقان	-	١٦٢٦	١٦٢٦
ربيع ناصر+مخلان فلاح	-	٢٥٥	١٥٠٥	عليان العرقان	-	١٦٢٧	١٦٢٧
يوسف عبدالرحمن ايوب وشركاه	-	جزء من ٣٥٩	١٥٠٦	عليان العرقان	-	١٦٢٨	١٦٢٨
فتحي محمود عوض وشركاه	-	٣٥٩	١٥٠٧	عليان العرقان	-	١٦٢٩	١٦٢٩
شهادة ندى مصبح سليمان	-	٣٥٩	١٥٠٨	عليان العرقان	-	١٦٣٠	١٦٣٠
صالح سمارة السوغل	-	٣٥٩	١٥٠٩	عليان العرقان	-	١٦٣١	١٦٣١
محمود احمد عبدالجواد وشركاه	-	٣٥٩	١٥١٠	عليان العرقان	-	١٦٣٢	١٦٣٢
علي خيس	-	٣٥٩	١٥١١	عليان العرقان	-	١٦٣٣	١٦٣٣
محمد حامد سليمان	-	٣٥٩	١٥١٢	عليان العرقان	-	١٦٣٤	١٦٣٤
نهي زوجة عرفات سكر	-	٣٥٩	١٥١٣	عليان العرقان	-	١٦٣٥	١٦٣٥
عبدالكريم عبد ايوب	-	٣٥٩	١٥١٤	عليان العرقان	-	١٦٣٦	١٦٣٦
موسى طلب ابراهيم	-	٣٥٩	١٥١٥	عليان العرقان	-	١٦٣٧	١٦٣٧
فتحي محمود عوض	-	٣٥٩	١٥١٦	عليان العرقان	-	١٦٣٨	١٦٣٨
فتحي محمود عوض	-	٣٥٩	١٥١٧	عليان العرقان	-	١٦٣٩	١٦٣٩
سويل محمد عبدالرحيم	-	٣٥٩	١٥١٨	عليان العرقان	-	١٦٤٠	١٦٤٠
عفتان دريزي قسم جمعة	-	٣٥٩	١٥١٩	عليان العرقان	-	١٦٤١	١٦٤١
ملاح فارس حسين الجمعة	-	٣٥٩	١٥٢٠	عليان العرقان	-	١٦٤٢	١٦٤٢
حاجس محمد عبد	-	٣٥٩	١٥٢١	عليان العرقان	-	١٦٤٣	١٦٤٣
سليم سلمان يريقي	-	٣٥٩	١٥٢٢	عليان العرقان	-	١٦٤٤	١٦٤٤
عقبة عوض سليمان	-	٣٥٩	١٥٢٣	عليان العرقان	-	١٦٤٥	١٦٤٥
عبدالمعز كامل منيب	-	٣٥٩	١٥٢٤	عليان العرقان	-	١٦٤٦	١٦٤٦
ملاح حمد	-	٣٥٩	١٥٢٥	عليان العرقان	-	١٦٤٧	١٦٤٧
اسماعيل ارشد الجمعات	-	٣٥٩	١٥٢٦	عليان العرقان	-	١٦٤٨	١٦٤٨
سليم عواد مشعل الغزي	-	٣٥٩	١٥٢٧	عليان العرقان	-	١٦٤٩	١٦٤٩
عوض محمد ظاهر	-	٣٥٩	١٥٢٨	عليان العرقان	-	١٦٥٠	١٦٥٠
فارس خالد الرواد	-	٣٥٩	١٥٢٩	عليان العرقان	-	١٦٥١	١٦٥١
عبد جابر مطلق	-	٣٥٩	١٥٣٠	عليان العرقان	-	١٦٥٢	١٦٥٢
احمد هلال حامد	-	٣٥٩	١٥٣١	عليان العرقان	-	١٦٥٣	١٦٥٣
محمد الليلي الجبور	-	٣٥٩	١٥٣٢	عليان العرقان	-	١٦٥٤	١٦٥٤
محمد غليبي	-	٣٥٩	١٥٣٣	عليان العرقان	-	١٦٥٥	١٦٥٥
فهد نوجان	-	٣٥٩	١٥٣٤	عليان العرقان	-	١٦٥٦	١٦٥٦
علي سعيد عمر عاشور	-	٣٥٩	١٥٣٥	عليان العرقان	-	١٦٥٧	١٦٥٧
عبد كايد	-	٣٥٩	١٥٣٦	عليان العرقان	-	١٦٥٨	١٦٥٨
غوثان خلف هلال	-	٣٥٩	١٥٣٧	عليان العرقان	-	١٦٥٩	١٦٥٩
محمد القاسم السلمي وشركاه	-	٣٥٩	١٥٣٨	عليان العرقان	-	١٦٦٠	١٦٦٠
فؤاد الصالح	-	٣٥٩	١٥٣٩	عليان العرقان	-	١٦٦١	١٦٦١
سليم سليمان الهويدي	-	٣٥٩	١٥٤٠	عليان العرقان	-	١٦٦٢	١٦٦٢
دعاه هلال جمعة زبيد	-	٣٥٩	١٥٤١	عليان العرقان	-	١٦٦٣	١٦٦٣
صباح مريحي	-	٣٥٩	١٥٤٢	عليان العرقان	-	١٦٦٤	١٦٦٤
حسين الصالح الفاغوري	-	٣٥٩	١٥٤٣	عليان العرقان	-	١٦٦٥	١٦٦٥
محمد سليم سعيد	-	٣٥٩	١٥٤٤	عليان العرقان	-	١٦٦٦	١٦٦٦
محمد خليفة+نور خلف العبد + حسين العواد	-	٣٥٩	١٥٤٥	عليان العرقان	-	١٦٦٧	١٦٦٧
ملاح جمال سرحان وشركاه	-	٣٥٩	١٥٤٦	عليان العرقان	-	١٦٦٨	١٦٦٨
حامد عودة محمد الطعجل	-	٣٥٩	١٥٤٧	عليان العرقان	-	١٦٦٩	١٦٦٩
محمود فارس ذياب	-	٣٥٩	١٥٤٨	عليان العرقان	-	١٦٧٠	١٦٧٠
نبيل صالح وعلي قيسان خلف	-	٣٥٩	١٥٤٩	عليان العرقان	-	١٦٧١	١٦٧١
علي نولان قيسان	-	٣٥٩	١٥٥٠	عليان العرقان	-	١٦٧٢	١٦٧٢
محمد محمود شهادة الدسوقي	-	٣٥٩	١٥٥١	عليان العرقان	-	١٦٧٣	١٦٧٣

١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨

عادل القطار

حضرة صاحب الجلالة
عليه السلام الحسين المصطفى

أعلن أنا المدعو يحيى علي
محمود حامد البديوي عن فقدان
جواز سفر سعودي والذي يحمل
الرقم ١٠٤٦٩٢٧٧٥١ صادر
بتاريخ ١٤٠٨/١/١٩ من منطقة
عرعر. يرجى ممن يعتبر عليه
تسليمه الى القنصلية السعودية في
عمان او اقرب مركز للشرطة وله
حبل الشكر.

من جهة تطعيم لقحة الاسبنة ومستمات ٢ اشهر ولصقفة المستويات.
 بجرأ التحول بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٢
 تحبأ الهمة بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٨
 موسم لصقفة المستويات، ٢ حصص في الاسبوع لكل مستوى.
 ايام العروس: السبت والاثنين والعرا.
 انزيد من المولدات. يوش الانزال بالمركز الثقافي للبلدية.
 هاتف: ٦٢٢-٤٩

بسم الله الرحمن الرحيم
اعلان

١ - تعلن القيادة القوات المسلحة العربية/لجنة العمليات عن طرح
عطاء تقبل طلب لكل المهندسين الراغبين بالاستاذة بهذا الصفاء موجهة استاذ
لجنة العمليات لتراء نسخة من المناقصة بالمع (ع ٥) خمسة فنانين غير
سيرة ومسحدين منهم رخص المارة طرية الماعول وعروة عنها
٢ - يتم بيع المناقصات اعتبارا من اليوم ولغاية الساعة العاشرة من صباح الاحد
١٩٩٠/١/١٤

٣ - تعد المناقصات بواسطة الخوف المختوم يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/١/١٥
ولغاية الساعة العاشرة صباحا ووفق هذا تامين مالي بقيمة (١,٠) من قيمة الصفاء
وكل مناقصة ترد بعد هذا التامين المالي تامل ولا يتلقونها.

المؤسسة الطبية العلاجية
اعلان مناقصة

تعلن المؤسسة الطبية العلاجية عن حاجتها الى شراء (الكسجين طبي
سائل ، غاز ، وغاز ثنائي اوكسيد).
على الراغبين الاشتراك في هذا العطاء مراجعة دائرة التوريد / شعبة
المستلزمات في عتري المؤسسة الطبية العلاجية / مستشفى مصطفيين
مهم بخص اهل الامة لاسلام دعوة : نخص على ان تكون الشركات
المنافسة معتمدة لدى هذه المؤسسة
تقبل المناقصات لغاية الساعة العشرة من صباح يوم الاثنين الموافق

رئيس لجنة العطاءات المركزية
المؤسسة الوطنية للعلاج

علان طرح عطاء
الات حاسنة

واجبوا الاحترام
اجور الاعلان على من يرسو عليه العطاء
المدير اعداد
مريود نسل

جريدة صوت الشعب

دائرة العلاقات العامة والإعلان

عمان هاتف ٦٦٧١٠١ ص. ب ٣٠٣٧ تلکس ٢٢٠٠٩ شعب ٢

الرقم اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة	الرقم اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة	الرقم اسم المشترك	رقم الحي	رقم الحوض	رقم القطعة
١٨٠١	طعنة فارغ شواقفة	=	=	١٨٥٦	رضا ابراهيم علي الرواد	=	٣٠٤	جزء من ٣٠٤	=	=	=
١٨٠٢	راجي محمد محمود	=	=	١٨٥٣	سليمان علي ابو ذؤابة	=	=	=	=	=	=
١٨٠٣	ذياب خليفة الخطيب	=	=	١٨٥٤	محمد عمر	=	١٠٣ + ١٠٤	=	=	=	=
١٨٠٤	هلال مفلح الحويش	=	=	١٨٥٥	سمير علاوي	=	٣٨٢	=	=	=	=
١٨٠٥	محمد طلال غفلس	=	=	١٨٥٦	سمير عصفورة	=	١٣٣	=	=	=	=
١٨٠٦	حورية سبو نهار الشواقفة	=	=	١٨٥٧	فراع منصور حيدان ابو عثور	=	٨٧	=	=	=	=
١٨٠٧	سمير عصفور	=	=	١٨٥٨	محمد الظليفي	=	جزء من ١٥٦	=	=	=	=
١٨٠٨	حسن جلود وادي	=	=	١٨٥٩	الحاج حسين السباعي	=	جزء من ٢٤٥	=	=	=	=
١٨٠٩	احمد عبدالرحمن الصمدلي	=	=	١٨٦٠	هلال سالك هلال	=	٩٢	=	=	=	=
١٨١٠	خالد سليمان حسين الخالدي	=	=	١٨٦١	ضيف الله عبدالرحمن الاسعد	=	٧١	=	=	=	=
١٨١١	عيسى علي ذياب	=	=	١٨٦٢	محمد قطيش الخالدي	=	=	=	=	=	=
١٨١٢	خيرالله عبدالرحمن سليمان	=	=	١٨٦٣	ضيف الله علي ذياب	=	٥٠٤	=	البلد ٢	=	=
١٨١٣	محمد المغربي	=	=	١٨٦٤	فندي مناع الدويري	=	جزء من ٤٣١	=	=	=	=
١٨١٤	صايل سليم	=	=	١٨٦٥	ترقي حمد الشهاب وشركاه	=	٣٠٢	=	البلد ٥	=	=
١٨١٥	عليان جميل غثيان	=	=	١٨٦٦	محمد عصفورة	=	٢٤٢	=	=	=	=
١٨١٦	احمد سليمان	=	=	١٨٦٧	احمد سعيد عصفورة	=	٢٤٢	=	=	=	=
١٨١٧	غزاوي جميل ابو دامس	=	=	١٨٦٨	حسين شعب الفاعوري	=	٢٤٦	=	=	=	=
١٨١٨	دريش الغل الشرعه	=	=	١٨٦٩	حمد حسين ابو ناموس	=	جزء من ٥٨	=	=	=	=
١٨١٩	صالح حسن الفاعوري	=	=	١٨٧٠	عواد عوض عبدالله	=	١٤٢	=	=	=	=
١٨٢٠	صالح حسين الفاعوري	=	=	١٨٧١	خليل حمد عوده ابو ناموس	=	٣٣	=	=	=	=
١٨٢١	محمد غريب عاشور حيدان	=	=	١٨٧٢	فضة الاحمد الغل الفاعورية	=	٥٧	=	=	=	=
١٨٢٢	دخل علي سور	=	=	١٨٧٣	حسن خليل ابو ناموس	=	١٤٤	=	=	=	=
١٨٢٣	سعد احمد عصفورة	=	=	١٨٧٤	خليل حسن اسدسوقي	=	جزء من ١٥٥	=	=	=	=
١٨٢٤	خليل حسن الدسوقي	=	=	١٨٧٥	محمود فلاح الخليل	=	١٢٥	=	=	=	=
١٨٢٥	خليل حسن الدسوقي	=	=	١٨٧٦	عايد سليمه اثميشي	=	١٢٦	=	=	=	=
١٨٢٦	مفضي سلامة عواد	=	=	١٨٧٧	علي سلاله موسى	=	١٦١	=	=	=	=
١٨٢٧	علي سعيد عاشور	=	=	١٨٧٨	احمد سلامة موسى	=	١١٨ + ١١٥	=	=	=	=
١٨٢٨	محمد المغربي	=	=	١٨٧٩	عويد موسى	=	٤٢٣	=	البلد ٢١	=	=
١٨٢٩	طراد هلال	=	=	١٨٨٠	محمود عبدالفتاح الحلبي	=	٣٤٥	=	=	=	=
١٨٣٠	احمد واد	=	=	١٨٨١	فتحية حمد السليم	=	٣١٠	=	البلد ٢١	=	=
١٨٣١	حسين واد	=	=	١٨٨٢	خليل ابراهيم اسماعيل	=	٣١٢	=	=	=	=
١٨٣٢	خطار صبيح خطار	=	=	١٨٨٣	الشيخ ندى الكريم	=	٤٦٥	=	=	=	=
١٨٣٣	عايد صالح العكور	=	=	١٨٨٤	سلمان شواحي	=	جزء من ٤٦٥	=	=	=	=
١٨٣٤	عبدالعزيز المومني	=	=	١٨٨٥	محمد عيد محمد الشرع	=	١٨٧	=	=	=	=
١٨٣٥	خطار صبيح خطار	=	=	١٨٨٦	محمد عيسى محمد عبدالله	=	جزء من ٤٦٥	=	=	=	=
١٨٣٦	محمد شيفلي	=	=	١٨٨٧	شريدة مطر مرجان	=	١٦٨	=	البلد ٢١	=	=
١٨٣٧	ريجي حسن نصار	=	=	١٨٨٨	علي صالح حمد كنانة	=	٣٣	=	=	=	=
١٨٣٨	ابراهيم حرب ياسين	=	=	١٨٨٩	عصام محمود ابو مغل	=	٣٥	=	=	=	=
١٨٣٩	علي متروك	=	=	١٨٩٠	محمود احمد غلاونة	=	٤٤	=	٢١	=	=
١٨٤٠	هاجس الرواد</										

بمناسبة الخطوات الوجدية بين شطري اليمن
علي ناصر يعلن تنحيه
عن موقعه السياسي الحالي

هوانا اليه راجعون

مأمور اجراء اريد
حسين ابو سمير

منطقة بلدية جدیتا

و. المدعي
المحامي عید غرایبه

[illegible]

حرية الرأي

١ - أهمية حرية الرأي

لن يعد ممكناً لأي تفكير سلمي في نهضة القرن العشرين أن يسقط من حصيلته (حرية الرأي) هذه الحرية التي أصبحت (هدفا قوميا) لكافة الشعوب وجزءاً من ضميرنا ومضميرها. وهي بالذات للشعوب العربية قضيته الأولى.

الفضائل العظمى التي يخوض معركة البقاء وحياته التحدي الإسرائيلي لا يمكن أن يحقق أهدافه وينتزع النصر دون فكر ينير له الطريق ويوضح له الرؤية ويجنبه الانحراف.

والعمل الوطني بمختلف أشكاله وأبعاده لا يمكن أن ينطلق إلى تحقيق أهدافه وغاياته دون فكر يمنحه دائماً القدرة على تخطي العقبات ويكشف له مخاطر المستقبل.

وممارسة الديمقراطية تقضي إطلاق هذه الحرية لاكتسابها بالقدرة والاعتماد فلم يشك القمع والاضطهاد وخنق الحريات في أي يوم من الأيام بدائل للاستقرار ولا لنيل المناخ الحقيقي لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وحرية الرأي هي التي تحرس كرامة الأمة وهي التي تدافع عن مقدراتها.

فقد عاشت الأردن سنين طويلة سوداء، سنين طويلة تسلط فيها على الشعب الجهل والظلم والفساد في بقية الديمقراطية وحرية الرأي فكانت النتيجة الهزيمة والانكسار والكوارث الاقتصادية والانهيار في كافة المرافق إذ لا يمكن في غيبة الديمقراطية وحرية الرأي أن تتطور الدولة وأن تحافظ على كرامتها ومقدراتها.

وحرية الرأي هي الممارسة لعملية الديمقراطية.

فسمع الرأي الآخر مهما كان نسبياً ومهما كان غنياً هو الذي ملأ الديمقراطية بمعناها الحقيقي إذ تكشف الحقائق من ظلم وأخطاء للحقائق يدفع ثمنها شعب دائماً على حسب تطوره وتقدمه.

وحرية الرأي أداة بناء وتطور لها وهي تمنح المجال لكل مواطن يقول رايه بالفضائل العامة. وأن

يتعرض للفتنة عليها بالقدرة دون خوف من سجن أو اعتقال فلا ينفذ إلا العمل الصحيح ولا يتم إلا المشروع الدروس فتضع بذلك العمل العام بكافة سلبياته وإيجابياته أمام الرأي العام صلب المصلحة فيه.

وحرية الرأي تعمل على تقييم القيادات والأشخاص الذين يتولون المسؤولية. ومن خلال النقد والمحاكمة تكشف الفسادين والجهلة وأصحاب العفول.

فتتخلص عن كراسيم التي عشقوها وما نزلوا عنها الاقتل أو فشردين.

وممارسة الفضل الوطني وكشف الأخطاء التي يرتكبها المسؤولون لا يمكن أن يتم إلا من خلال مناخ يؤمن بحرية الفكر ويفتح المجال لنقد الأخطاء والسلبيات والنقص وممارسة النقد البناء حتى تكون مسيرة الفضل واعية مبصرة، فلا تترك ولا تتسكن.

وحتى تتاح القدرة للمجتمع للقضاء على عوامل التفسخ والانحلال وتكسبه قدرات اعظم على مواصلة الحياة.

وحتى تؤدي الكلمة باعتبارها سلاحاً فعالاً من أسلحة الحركة الجديفة هدفها في معركة البناء ارهاقاً وردعاً وضرباً وانتصاراً.

٢ - قوة حرية الرأي

وقبضة حرية الرأي قبضة قوية باطنية تعرف متى تهوى على رؤوس الفاسدين والمخالفين وترد نضل الممتحنين عليها إلى تحوهم. وإذا كانت الكلمة الحرة تطرب الكثرين فلها تهن فلاح الطغاة وتزول الأرض تحت أقدام الفاسدين لأنها تكشف أخطاءهم ومقاسدهم وتسلط الأصواء على ميزانهم فتقدمهم صوابهم.

ولذلك لا يمكن لأحد أن يقف في وجه أعصار هذه الحرية. فقد بدأ هذا الأعصار يقطع الدكتاتوريات في العالم. ويصنف بالاستبداد شرقاً وغرباً. ولن ينج منه أحد.

ولمن طبيعة العصر أنها عنيفة ومدمرة وهي لا تبقى ولا تلتزم.

٣ - حرية الرأي في الدستور

وحرية الرأي هي جزء من الحريات العامة وهي تعني تمكن الفرد في التعبير عن رايه بجميع صور التعبير دون تدخل من أحد وبشكل خاص بعيداً عن سيطرة الدولة وتدخلها فليس من حق أحد أن يتكلم على غيره رايه ولا أن يفرض عليه فتأتهاته وأفكاره.

وقد نصت كافة الدساتير الحديثة على هذه الحرية ومنها الدستور الأردني الذي نص عليها المادة ١٥ التي وردت كما يلي (تكفل الدولة حرية الرأي ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رايه وبالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون).

فيهذا النص قرر الدستور الأردني حرية الرأي ووضع الحماية للأعراب عنها بكافة الوسائل.

ولذلك يطلق على هذه الحرية اسم (حرية التعبير) لأن (حرية الفكر) لا قيمة لها إذا لم تخرج الفكر إلى حيز الوجود ويتغير عنها. فحرية التعبير إنما هي المصدرة بالتصريح التشريعي الذي يفرض راي واحد هو راي السلطة يؤدي لصالح العقل ومنعه من التغير عنها تنفي سراً من أسرار الإنسان وجزءاً من ضميره.

صحيح أنه أصبح بالإمكان الآن اقتحام عقل الإنسان وتغيير تشكيل أفكاره عن طريق ما يعرف (بغسيل المخ) الذي تمارسه أجهزة التحقيق في مختلف دول العالم بقصد إخضاع العقل لسلطة المحقق وجعل الفرد يتقبل الإيعاء ويتلقى أفكاراً مخالفة لما كان يعتنقه بوضع العقل تحت سلطة نظام إلى تؤدي لإتباعه والسيطرة على.

إلا أن هذه الوسيلة هي غير طبيعية وهي وسيلة مخالفة للقانون وتفتقد الشرعية.

وإذا كان الدستور هو الذي نص على هذه الحرية إلا أنه لم يمنحها بل أن حرية الرأي هي التي أوجدت الدستور فلولا وجود هذه الحرية في المجتمعات المعاصرة والفضل من أجلها لما وجد الحكم النيابي الذي أدى لنشوء الدساتير التي قررت حرية الرأي والتعبير ضمن نصوص.

ولا يكفي هذا الحرية

في الدستور حتى تكون هذه الحرية موجودة فعلاً.

بل يجب أن تمارس الحرية الفكرية بكافة صورها التي تشمل حرية الرأي وحرية الصحافة وحرية النقد وحرية الاعتقاد دون أية قيود أو سلاسل تقيد الأقدام أو تكتم الأقواء.

٤ - حرية الرأي والعقل

وحرية الرأي تستمد من العقل لأن العقل هو الذي يفكر ويعبر. والذين يحاربون العقل هم المنصوص عليها في المادة ٧٥ من هذا القانون.

ونصت المادة ٣٣ على ما يلي (كل خير أو مقال تنتشره إحدى المطبوعات الصحفية وترد فيه إشارة إلى شخص طبيعي أو اعتباري أو يقصد به ولو تلميحاً شخص معين يكون لهذا الشخص حق الرد على الصورة الميئة في المادة السابقة وحق الرد هو حق مطلق).

فهذا النص إجاز نشر المقالات والأخبار حتى لو كانت مغلوطة أو كاذبة ولم يضع عقوبة جزائية على هذا النشر بل وضع جزاء وحيداً هو (حق الرد) أو (التصحيح). وقد أطلق هذا القانون للصحافة الحرية التامة في النقد واستغنى في المادة ٣٨ منه نشر الأخبار والمقالات التالية:

١ - الأخبار المتعلقة بالملك والإسرة الملكية.

٢ - وقائع الجلسات السرية لمجلس الأمة.

٣ - التقارير والكتب والرسائل والمقالات والصور الثابتة للأدباء العامة.

د - المقالات المنشورة على تحقير إحدى الديانات والمذاهب الكفولة حريتها في الدستور.

هـ - المعلومات عن عدد القوات المسلحة أو أسلحتها أو عقائدها أو أماكنها أو تحركاتها إلا إذا خبر نشرها من مرجع مسؤول في القوات المسلحة أو أي خبر أو رسم أو تحليل يحدد تشويشاً أو بلبلة في الرأي العام له سلسل بقوات المسلحة أو أجهزة الأمن أو المخبرات.

الشخص الذي تم انتقاده (حق الرد) فنصت المادة ٣٢ من هذا القانون على ما يلي (إذا نشرت مطبوعة صحفية مقالة أو انباء كاذبة أو مغلوطة تتعلق بمصلحة عامة فلوزير أو من ينوبه أن يطلب إلى المحرر المسؤول نشر تصحيح أو كتيب وعلى المحرر المسؤول أن ينشر التصحيح أو الكتيب مجاناً في العدد التالي وفي المكان الذي نشر فيه المقال أو الخبر المردود عليه وبالأحرار ذاتها).

وإذا امتنع المسؤول عن التصحيح يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٧٥ من هذا القانون.

ونصت المادة ٣٣ على ما يلي (كل خير أو مقال تنتشره إحدى المطبوعات الصحفية وترد فيه إشارة إلى شخص طبيعي أو اعتباري أو يقصد به ولو تلميحاً شخص معين يكون لهذا الشخص حق الرد على الصورة الميئة في المادة السابقة وحق الرد هو حق مطلق).

فهذا النص إجاز نشر المقالات والأخبار حتى لو كانت مغلوطة أو كاذبة ولم يضع عقوبة جزائية على هذا النشر بل وضع جزاء وحيداً هو (حق الرد) أو (التصحيح). وقد أطلق هذا القانون للصحافة الحرية التامة في النقد واستغنى في المادة ٣٨ منه نشر الأخبار والمقالات التالية:

١ - الأخبار المتعلقة بالملك والإسرة الملكية.

٢ - وقائع الجلسات السرية لمجلس الأمة.

٣ - التقارير والكتب والرسائل والمقالات والصور الثابتة للأدباء العامة.

د - المقالات المنشورة على تحقير إحدى الديانات والمذاهب الكفولة حريتها في الدستور.

هـ - المعلومات عن عدد القوات المسلحة أو أسلحتها أو عقائدها أو أماكنها أو تحركاتها إلا إذا خبر نشرها من مرجع مسؤول في القوات المسلحة أو أي خبر أو رسم أو تحليل يحدد تشويشاً أو بلبلة في الرأي العام له سلسل بقوات المسلحة أو أجهزة الأمن أو المخبرات.

و - الرسائل والاوراق والمقالات والمعلومات والأخبار التي يرى الوزير أنها تسمها بطابع السرية.

ز - المقالات والمعلومات المنشورة على تحقير رؤساء الدول الصديقة.

ح - البينات السياسية التي تصدرها المنظمات الأجنبية المعتمدة في المملكة إلا إذا أجاز نشرها من المدير.

كما نصت المادة ٤٣ على منع نشر الأخبار الكاذبة التي تؤدي لتعكير الأمن العام ونصت المادة ٤٤ على معاقبة التحريض على ارتكاب الجرائم إذا نتج عنه ارتكاب جريمة.

ونصت المادة ٤٥ على معاقبة التهديد بواسطة النشر.

أذن باستثناء الأمور التي حظر هذا القانون بشرها فقد إجاز القانون النقد بأوسع معانيه. والنقد هو التعليق على تصرف الإنسان أو عمله دون المساس بشرفه أو اعتباره أو على واقعه فلياً أو سلسمة.

فلذا تم المساس بالشرف والاعتبار خرج الفعل من دائرة النقد المباح إلى دائرة الذم أو الفح.

وكذلك إذا لم يتعلق على واقعة ثابتة أو مسلمة وإنما جرى اختراع واقعة والتعليق عليها كان الفعل محلاً للمسؤولية لأنه لا يشكل عندهم نقداً مباحاً.

وحتى النقد يدخل الكاتب أن يعيب على الشخص المنقود تصرفه أو سلوكه مهما كانت العبارات التي يصاغ فيها هذا النقد.

جاء في (فلس المراجع الصحفية ٢٢٨) ما يلي (ليس يجب النقد أن يلجأ النقد إلى السخرية من الشخص أو العمل الذي ينقده المصنفات والصحافة لسمير عليه ويعلق عليه ولا يبيته أن تستعمل فيه عبارات مره أو قاسية أو عنيفة إذا كانت الظروف والوقائع وعقلية الناقد تجعل ذلك معقولاً).

ويظل النقد ضمن حدوده المسموح بها مهما كان الرأي خاطئاً.

بقلم المحامي فاروق الكيلاني



سمعتة انما فيه نعي على تصرفه او عمله بغير قصد المساس بشخصه من جهة شرفه او اعتباره.

وفي القرار رقم ١٢٢ ما يلي (وبما ان للنقد الذي للصحافة ان توجهه الى السلطات العامة حدود لبقية لا يجوز ان تتعداها فلها ان تظهر الحالات الشاذة والمسلية دون ان تنقل من شرف وكرامة الموظفين أو السلطات المشرفة على الاعمال المشكو منها أو تحقيرهم بالازدراء).

ومن أحكام محكمة النقض المصرية جاء في قرار محكمة النقض المصرية رقم ٢٤٩ لسنة ٨ القضائية المنشور على الصفحة ١٧٧ من كتاب الشرح وأحكام القضاء في جرائم الصحافة والقذف والسب والسياسة للجنود حسن المرقاوي ما يلي (أخطأت المحكمة في اعتبارها أهانة موجبة لعضاء اللجنة طالما ان الطعن لم يتعرض لأشخاص ولم يقصد اهانتهم أو تشهيرهم بهم وكل ما قصده هو نقد النقد اذا كان مؤدياً فلا يجوز بحجة النقد التعرض لشؤون الحياة الخاصة إلا فيما هو مرتبط ارتباطاً لا يقلل التجزئة بشؤون الحياة العامة للشخص ويقدر ما سيلزمه هذا الارتباط).

٥ - تطبيقات القضاء حول حرية النقد

ان القضاء في الدول العربية ستر على اعتبار ان النقد فعل مباح لا مسؤولية عليه وان هذه الحرية هي حرية واسعة الحدود تجيز للكاتب والناقد ان يستعمل عبارات القسبة.

فجاء في قرار محكمة التمييز اللبنانية المنشور في كتاب قضايا المطبوعات والصحافة لسمير عليه الصفحة ١٨٣ قرار رقم ٤٧٤ ما يلي (وحيث ان النقد المباح محلي للمصحف فهو فعل ليس فيه قذف ولا أهانة ولا قبح أي ليس فيه سب أو تشهير أو غير أو اعتباره أو

استقبل علماً جديداً ولكن هذا العلم هو مدخل لعقد فريد يتميز بكونه عقد الثورة الديمقراطية التي أخذت تجتاح العالم من أقصاه إلى أقصاه. والديمقراطية هي (الإنسان، ممثلة بحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والصحية والبيئية والعيش في سلام ووثام وإمان بالأضفة إلى حقه في التكافؤ في هذه الحقوق. ونحن في الأردن نواجه عقداً ثار فيه هذه الحقوق بشكل سلمي وموالياً في بعض الأحيان أدت في الطرف الآخر إلى اغتراب بين المواطن والسلطة وتعليق الدستور وسيدة القانون العربي عليه. فبدلاً من أن يكون القانون الركيزة في حملة كرامة المواطن أصبح كثير من الحالات أداة بغيرها وانتهاكها. ولكن في بداية هذا العقد تلوح بشارت الإصلاح السياسي في الأردن وأضفة الجميع أمام تحد سياسي كبير يتمحور حول تجلوس سلبات المخفي وإعادة البناء وتطور جديد يهدف إلى الارتقاء الشامل لحقوق الإنسان وتعزيز مشاركة المواطنين في عملية تحديث وتطوير المجتمع. ولتكون هذه المشاركة واعية وشاملة وهادفة فلا بد من وجود نضج تشريعي وتنظيمي وقانوني وإداري لها الطابع المؤسسي تضمن للمجتمع بتعددية الميئة الاجتماعية والسياسية والطائفية والثقافية والتكافؤ في الحقوق والواجبات. فللأولئك ملك لكل أبنائه وهم متساوون في تقرير المصير. عليهم كل العطاء في التشييد والبناء، ولهم ثمة ما يشيدون وينتجون. وانطلاقاً من هذا المفهوم يأتي الميثاق الوطني، كصيغة توثيقية وتوفيقية للتعديدية الاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية على أساس ديمقراطي مبني على توازن المصالح المشتركة لهذه الفئات بهدف تحيئة الموارد والإمكانات المتاحة لحل مشكلة التنمية بإعدادها المختلفة أهمها تحقيق العدالة الاجتماعية والإنسانية والانتقال التدريجي إلى الدولة الديمقراطية التي تمنح فرصة تيلال السلطة على أساس الاختيار الذي يقره المواطنون.

وقد يتساءل البعض هل الميثاق الوطني هو تجاوز للدستور؟ اجتهاداً أزعج ان الميثاق الوطني والدستور مكاناً لبعضهما ولكن الميثاق يتميز بترجمة فعلية لروح الدستور في ظل المتغيرات الجديدة ضمن المرحلة ويشكل الآلية والكيفية لتنفيذها. فهو يحظى من خلال الاستفتاء الشعبي على الشرعية التي تشكل مظلة لحماية من خلال عملية الرقابة الشعبية على صدق تنفيذ طروحاته. كما أنه يشكل في الوقت ذاته حماية للدستور من سطوة وتسلط القانون حدث في عقود سابقة.

الميثاق يجب أن يجسد كذلك قضايا رئيسة ومبصرية كالوحدة الوطنية والقضية الفلسطينية وأولويات التنمية وحرية الرأي والتعبير والتنظيم وحرية المعتقد والعقلانية. تحديث النظام الانتخابي، دور الجهاز التنفيذي في عملية التحول الديمقراطي وفتح عملية التنمية، تحديث وتطوير التشريعات بما يتلاءم والمتطور الجديد، قضية المرأة، المسألة الثقافية والحفاظ على التراث، تطوير القضاء من منظور كونه سلطة وليس وظيفة، الحفاظ على البيئة، تطوير النظم التربوي والتعليمي بما يتفق ومتطلبات التنمية، التعاون العربي والإقليمي والدولي، القضية السكانية، هذه وغيرها تشكل أفكاراً وتلميحات عاجلة وذات طابع عام أفقي لعقد جديد اقترب فيه الإنسان من الانسنة. فاهم ما أفرزته ثورة هذا العقد في العلم والتقنية والمعلوماتية ووسائل الاتصال هو الدور النوعي الجديد للإنسان في عملية التنمية وبشكل خاص الإنتاج والتعامل مع البيئة بلعبها المختلفة بحيث أصبحت ثروات الأمم لا تقاس بمواردها المادية بل في قناتها البشرية كاعظم وأهم رأسمال. فهذا ما يجب أن يكون عليه رائدنا منذ بداية هذا العقد ولا ينبغي فزاوح حسب المثل «مكانك سر».

د. عثمان زيد الكيلاني

أعطي البيان الوزاري لحكومة السيد مضر بدران اهتماماً خاصاً للمسألة الزراعية. وأدرك في التوجهات العامة، وفي رؤوس الأقالام للأهداف المستقبلية، على ضرورة تنظيم الإنتاج الزراعي، وتوفر مستلزمات الإنتاج اللازمة، والتركيز على السلع الأساسية من القمح والأعلاف واللحوم الحمراء، وتصويب مسيرة التسويق، وضمان مشاركة المزارعين والحدادتهم الفرعية والعامة المنتخبة في وضع وتخطيط وتنفيذ استراتيجية وسياسة زراعية عامة وثابتة لا تتأثر بتغير الأشخاص والأفراد.

تجدر البيان أيضاً بأن تواصل الحكومة العمل على توحيد مصادر القروض الزراعية، وإن تدفع في اتجاه إعادة جدولة القروض، لضمان التوزيع الأفضل للموارد المالية على مختلف جوانب النشاط الزراعي، وللمساهمة في حل أزمة مديونية صغار المزارعين المستقلة منذ وقت طويل.

بيمناً لا يمكن إلا أن أبداء الرأي في نتائج التوجهات الزراعية للحكومة الجديدة، فإن موضوع توحيد مصادر الإقراض الزراعي وتيسير شروطه مازال يحتل درجة متقدمة من الأهمية، وينبغي متابعته باستمرار، لتحقيق قفزة نوعية متقدمة في التنمية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني.

تركز الآن على الجانب التمويلي في العملية الزراعية بعد أن انتهت

في الواقع العملي، ومن خلال المناقشات التي جرت في كافة المؤتمرات والندوات واجتماعات الجبان، الجوانب السلبية والضارة لتعدد مؤسسات الإقراض، وما ينتج عن ذلك من أهدار للموارد المالية المحدودة، ومن اغراق المزارعين بالتزامات ديون لم تستخدم في التنمية الزراعية المطلوبة، أو أنها استخدمت في الوقت والطريقة الخاطئة.

صبر العديد من التوصيات بشأن توحيد مصادر الإقراض الزراعي، وتقرر قبل أكثر من عام البدء بخطوات توحيد عملية التمويل الزراعي، وتوقفت المنظمة التعاونية بالفعل عن منح القروض للمجموعات الزراعية المنتخبة إليها، ولكن الخطوات التنفيذية للتوحيد عثت مرة أخرى لتجمد عند نقطة الصفر!! مع وجود وزير جديد للزراعة، عيش وتابع هموم ومشاكل المزارعين الزراعية، أكاديمياً وعملياً، وتلبي أهمية توحيد وتنسيق نشاط المؤسسات الزراعية، ومكافحة محاولات البيروقراطية في وضع المعصي في الدواليب، فلننا نتطلع إلى أن تنتهي ظاهرة التعدد في جهات الإقراض الزراعي، وحل مشكلة مديونية المزارعين في أقرب وقت.

أحمد النخري

وجهة نظر

تعميق مفاهيم المرأة في الديمقراطية

بعد خسارة المرأة في الانتخابات البرلمانية، واختلافها بالوصول إلى قبة البرلمان، تراجع اهتمام الجزء الأكبر من النساء في موضوع الديمقراطية، وهو الاهتمام الذي اشاعته الانتخابات، واجواء الحوار والمناقشات التي سبقتها، كما يبدو أن متابعات النساء لجلسات ومناقشات مجلس النواب أقل بكثير من متابعة الرجال لذلك، وربما يكون السبب الرئيسي في ذلك هو عدم وجود امرأة في مجلس النواب، رغم أن هذه الفترة تعد أجمل مناه عاشها مجتمعنا خلال عشرات السنين بعد أن اتخذت إجراءات كثيرة باتجاه إطلاق الحريات العامة، والتي قوبلت بترحيب كبير في الداخل والخارج. وعودة إلى الفترة التحضيرية للانتخابات النيابية السابقة، نجد أن من أسباب فشل النساء في الانتخابات، هو الصوت السكاني الذي لا يصوت لأمراة، والصوت الرجالي الذي لم يفتن بعد بأهلية المرأة لهذه المسؤولية، بالإضافة إلى أن مجتمعنا بشكل عام لم يصل بعد إلى قناعة بقدرة المرأة على تمثيله في المجلس النيابي وما زال يعطي الأولوية للرجل في القيام بالادور القيادي في الحياة، رغم كل التطورات التي شهدتها مجتمعاتنا في مختلف المجالات.

فالبرلمان يعد بمثابة تجربة جديدة في حياة بلدنا، والنساء بشكل خاص، ومن الصعب منح المرأة الثقة من المرة الأولى، وقد يحتاج تجاوز هذه الشفرة طويلة من الزمن، وبطرا تعديل «هام» على قانون الانتخاب الأردني، بتخصيص عدد من المقاعد، كوتا للنساء حتى يضمن للمرأة الوصول لمجلس النواب بصورة أكيدة.

إني أرى ضرورة تثقيف النساء في هذه المرحلة بموضوع الديمقراطية وكيفية ممارستها والتعود على ذلك واستيعاب المستجدات والمخاطر التي أوصلتها هذا المناخ.

وقد يكون من المفيد بهذا الصدد عقد ندوات تعمق مفاهيم المرأة بهذه المستجدات التي تمتعت من الديمقراطية كتمديد الأحكام العرفية وإطلاق حرية العمل والسفر والحريات العامة ومنها حرية الصحافة.

فالرأة يجب أن تدرس الديمقراطية وتعي جنباتها وتمارسها مع ذاتها... من أسرتها... فكيف تصنع أجيالاً ديمقراطيين ديمقراطي وهي تجهل الديمقراطية؟؟ وكيف تعيش في المناخ الديمقراطي وهي لا تعرف كيف تنتفسه؟؟

كريمان كيالي

من أجل عمل سياسي معاصر وعقلاني

أكثر مواقفهم على رمال متحركة لا تستند إلى جذرية المعطيات الواقعية بجدرونها للمصلحة.

فلم يعد سرا بأن النرجسية كانت تعيش في أعماقه.

ولم يعد سرا بأن السرابية واحتراف صناعة الاحلام كانت أهم مويرتله.

ولم يعد سرا أيضاً بأنه مارس ما منعه على الناس وما حظوه على نفسه غير أن بداية دراسة كل جزء منها.

أن نحن الآن على بداية طريق العمل السياسي المعاصر، الذي يضع العلم والموضوعية منهجا أساسيا لبنائه الأولي في يكون الطريق أمناً وبالاتجاه البعيد عن الممارسات القديمة الخاطئة التي كانت تتواجد في خارطة السياسة العربية منا وهنا، وهذا يتطلب من الجميع الأخذ بأقصى مبروط، بحذر النطق والملاحظة الدقيق.

* الوروث السياسي العربي السليم هو مجموعة تراكمت تجمع كل أنواع التفكقات الذاتية القربية والجماعية والتي ابت إلى الكثير من الكوارث القربية والجماعية ولذا يحتم دراسة كل جزء منها.

* العمل السياسي العربي وامتداداته الأردنية كانت تعتمد العمل السري الثائوي - خارج الوطن - والعمل السري الأولي - داخل الوطن - وهما فارق كبير بين الأول والثاني وما هو أكثر مأساوية هو التناقض الكبير الذي جمع الاثنين معا داخل أطر كلاسيكية بعيدة عن العمل السياسي المعاصر البعيد عن الانقلابات والعسكريت والعطب القوي القربة والمهزاة.

* تتطلب المرحلة الجديدة وقفة متعمقة لإبراك العوامل المستجيبة التي

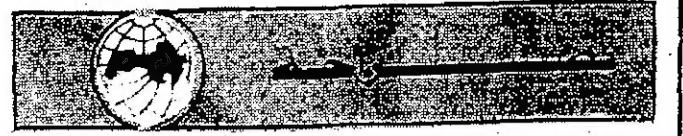
د. قيس السكاك

كلمة

أين هم الصحفيون من الإجراءات الأخيرة!!

تعتبر الإجراءات الأخيرة للحكومة حول موضوع الصحافة والفناء قرارات لجنة الأمن الاقتصادي المتعلقة بها نصراً حققه زملاؤنا أصحاب الصحف من حيث إعادة الاعتبار لهم، باعتبارهم الوحيدين المتضررين من قرارات هذه اللجنة. وقد فرح معهم الصحفيون العاملون أو الذين هم الغالبية المطلقة الميئة للهيئة العامة لنقابة الصحفيين الأردنيين الذين يأملون أن تنعكس مثل هذه الإجراءات والتحويلات التي يمر بها الأردن عليهم. وأن يشملهم الخير الذي يعم الصحافة وأصحاب الصحف، لينبأوا مرحلة

نايف المحيسن



المرحلة القادمة ممنوع الزعل!!!

... قال أحد مندوبي بريطانيا في الأمم المتحدة ذات يوم للاستاذ أحمد الشقيري بعد أن أنهى خطبة عصماء في الأمم المتحدة: «الآن عرفت لماذا جرم الإسلام الخمر... هذه اللغة التي تتكلمون بها تدور بباراس...»

سلطان الخطاب

هذه العبارة التي رواها في الاستاذ أحمد بهاء الدين عندما كان يزور الشعب... أحسست بها وأنا أستمع لبعض خطب السادة النواب الذين أخذوا التناوب القوي من بعض كلمتهم مكان المصادرة على الترقم والحقائق والمعاني والدلالات...

تكرر بعينها وأهله، وتحس إذا نشرنا أسياسنا تحت الشمس وفي ضوء النهار دون عقد أو أن تأخذنا في الحق لومة لائم ونؤمن أن الوطن الذي تدخله الحرية لا يدخله الخوف، ولا يقوض بنيانه تشكيك أو اتهام!!! حين شرعت قيادة الحسين أبواب الحريات، وكلفت الحكومة أن تنهض بالاجراءات، وأن تسهل الانتقال من مرحلة إلى مرحلة... كان لابد من شد رجل وتؤخر أخرى، وحتى لا يطول الوقوف في المراتبة بين المتزلزلين... الذي يدور في البرلمان يحس مدى التوق لممارسة الديمقراطية، وفقط بوابتها على مصاريحها، وتجديد الهواء الذي كان مازال مشبوا في الداخل بآفئته وفساده...

منك من يخوف الناس من الديمقراطية، وهناك من يكتفي بلفظها لها دون أن يدخلها، أو يطلب منها أن تستعمل بصرها وبصيرتها وعقلها ودواتها، وأن تعفر بينها الظاهرين والباطنين أو تقترب من الامكن المعتمة أو المظلمة أو المشوشة بالفساد والانتهاز والتجاوزات، فلما منهم أن ذلك لا يليق بها...

نقول للمشغلين: لماذا الديمقراطية إذن إذا ارتبتم أن يبقى كثير من الأبواب موصدا، وبعض المربعات موصوعا عليها أشارة (X) أو ممنوع الاقتراب، أو إشارة الجمجمة والعظمتين!!!

الديمقراطية أيها السادة - وهذا ليس غزلا بها - هي كشمع الذي يجتاح المساحات كلها، ولا يتوقف إلا إذا أوصت في وجهه الأبواب، وعندما فإن الحلول ستكون بغيرها وفي ذلك ما جرب المجربون وما هو عنها بالحديث المرجح!!!

نعم نحن مع الديمقراطية التي أثبت مجتمعنا أنه أهل لها، ولحملها، ولتأدية رسالتها بقتربين الحي حين كان يتوجه للانتخابات، وحين كان يستقل نتائجها، وحين كان يستمع إلى توجيهات القادة، فيرى فيها الخلاص وتحديد سبل المرحلة القادمة...

وحيث نستمع اليوم لكلمات النواب فيستلهم الحق ويأخذ به، ويتجاوز عن السبلة ولا يتوقف عندها...

وكما للقمح زوان ويؤثر برية علة في حبه الزراعة والحصار... فإن الديمقراطية أيضا أعراضها وأشواكها... ولكن الزوان لم يكن ليحول بين القمح وصناعة الخبز... وكذا الديمقراطية...

فلا تنفك علينا أن من التجربة، ولا ضرورة لأن يبول البعض محذرا، أو أن يشتم نفر بما يجري معتبرا أن الناس حين يقولون ويتفقد وتعلن عن رأيها فلما هي تجتاز الخطوط الحمراء...

كان قلقتنا منصبا حول مسألة خلافة حين تحدثت مع الزملاء الصحفيين والإعلاميين... المسألة كانت: هل نشر كل ما يقوله السادة النواب في جلسة الثقة تحت قبة البرلمان على الناس... أم نراقبه... أم نندرج بلخصاصه لضيق المساحة والوقت؟

هل نعيد صياغة ما قالوا فنعرض له مقسما مقطعا ضمن لعبة صحفية يعرفها المحترفون؟

أما هل نضع الوطن قبلنا، والمصلحة العامة شعارنا... والديمقراطية التي شرع القادة نواضلها وأبوابها مرشحا فتمضي ليعرض المواطنون بجديّة الطرح والمبادرة، مؤمنين أن الديمقراطية لا تنهض إلا بالتمكين الحي والبرية والوعي، وأن التجربة كتبت بأننا نحتاج الفخ من القول أو السلوك وتنشيط الزائد والمغلف والضرر بين المفردات والتعبيرات... وأنها - أي الديمقراطية - قادرة إذا ما حصلت النوايا واستسلم القصد أن تمنح استمرارية لتقليل غممة الاس على صحة اليوم!!!

وجهة النظر التي لم تتفق معنا كان مفادها أن الحكومة قد تغضب إذا ما تشربنا كلام السادة النواب كلاما، وأن رئيس الحكومة السيد مضر بدران قد «زعل»، ولذلك فإن وجهة النظر هذه كانت تقس على المضي، وتتفق على الصعقة من الحاضر، وتقول أن تجري مزيدا من فلول الاختيار على المرحلة وتكتفي بالقاء بالديمقراطية بدل معلنستها...

لدي من المعرفة المتواضعة بالحكومة وشخص الرئيس ما جعلني اعتقد أن الرئيس لا «زعل»، وأن الحكومة لن تغضب، وأن معرفتي تكونت من قلقي بنبوة الرئيس مرتين بعد تكليفه، واللقاء بالسادة الوزراء وعلى رأسهم وزير الإعلام الذي قال «لا تدخل بعد اليوم في الصحف... انصوبوا قلوبكم للطلاب!!!»

قلت لنفسي كيف يخضب من انتعجت به مهمة تنفيذ المرحلة؟ وكيف ينطق علينا من مطلوب منه أن يقوم بالدور الجنا إلى جنب مع البرلمان والسلطة التنفيذية والتشريعية، فنحن كنا وأن اختلفت مهامنا نطق في النهاية على مربع واحد هو المصلحة الوطنية...

وإذا كان للصعقة - من وجهة نظر نظرية نطمح أن نتحقق بالكامل - خصوصية أن تختلف عن وسائل الإعلام الأخرى... فإن هذه الخصوصية لا بد أن تجسد اليوم وليس غدا، لأنني اعتقد أن غدا متأخر، وأن اليوم هو الموعد، لأن أمس كان مبكرا حين كنا فيه لا نذكر من الحقيقة إلا أنها!!!

اليوم للشخصيات الفنية في الأربعينات

حضرت الفتاة الشابة الجميلة الى هوليود في الثلاثينات من هذا القرن لتجد أنها لا تستطيع الحصول كمثلة الا على ادوار الكوميديا، لكن منعة من الله هيبت عليها حين تزوجت من المنتج الأمريكي الكبير شارلس فلدمان، الذي يكبرها سنا بأعوام كثيرة، وقد فتحت بينها في عقد الأربعينات تلميذا لاساتين صناعة السينما الاسمي والمشاريع الملتصقة بالملات، ولحسن حظ كبار رجال السينما فقد كانت جين هوارده مصورة فوتوغرافية بارعة فراحتم تلاصق مشاهير النجوم وغيرهم بكاميرتها في كل وضع وكان حتى ملصقهم، ومن بين الذين وقعوا فمغناها عذستها مثل كان هناك المباليريد الأمريكي هوارده ميوز والممثل لورنس أوليفيه والأمير علي

خان والتجمة ريتا هايبرت، ويشت بها الجارة الى حد تصوير الممثل مغفري لورغان الذي كان اصلا، بدون شعره المستعار، وقد ظهر مؤخرا في نيويورك كتابها المسمى «هوليود جين هوارده الذي يحوي اليوما شخصنا عن الحياة الخاصة لهؤلاء النجوم»

وقال ان تاريخ المطبخ التالاندي يرجع بين الامثلة المحلية والتأثر بالمضاربات الغربية، وقال في البداية كانت وسائل الطهي التقليدية تظليل الطعام بأوراق النبات ثم وضعها في النار حتى تنضج واستمر الحال كذلك حتى جاء الصينيين في القرن السابع عشر وادخلوا الملح، وأضاف قائلا انه بعد ذلك تأثر الطهي التالاندي بأساليب برتغالية ومولندية وفرنسية وإيطالية، وقد أنشأ شارلي مدرسته منذ أربع سنوات وحازت شهرة في تالاندا والخارج كمؤسسة مرموقة في فن الطهي.

وقال ان تاريخ المطبخ التالاندي يرجع بين الامثلة المحلية والتأثر بالمضاربات الغربية، وقال في البداية كانت وسائل الطهي التقليدية تظليل الطعام بأوراق النبات ثم وضعها في النار حتى تنضج واستمر الحال كذلك حتى جاء الصينيين في القرن السابع عشر وادخلوا الملح، وأضاف قائلا انه بعد ذلك تأثر الطهي التالاندي بأساليب برتغالية ومولندية وفرنسية وإيطالية، وقد أنشأ شارلي مدرسته منذ أربع سنوات وحازت شهرة في تالاندا والخارج كمؤسسة مرموقة في فن الطهي.

وقال ان تاريخ المطبخ التالاندي يرجع بين الامثلة المحلية والتأثر بالمضاربات الغربية، وقال في البداية كانت وسائل الطهي التقليدية تظليل الطعام بأوراق النبات ثم وضعها في النار حتى تنضج واستمر الحال كذلك حتى جاء الصينيين في القرن السابع عشر وادخلوا الملح، وأضاف قائلا انه بعد ذلك تأثر الطهي التالاندي بأساليب برتغالية ومولندية وفرنسية وإيطالية، وقد أنشأ شارلي مدرسته منذ أربع سنوات وحازت شهرة في تالاندا والخارج كمؤسسة مرموقة في فن الطهي.

وقال ان تاريخ المطبخ التالاندي يرجع بين الامثلة المحلية والتأثر بالمضاربات الغربية، وقال في البداية كانت وسائل الطهي التقليدية تظليل الطعام بأوراق النبات ثم وضعها في النار حتى تنضج واستمر الحال كذلك حتى جاء الصينيين في القرن السابع عشر وادخلوا الملح، وأضاف قائلا انه بعد ذلك تأثر الطهي التالاندي بأساليب برتغالية ومولندية وفرنسية وإيطالية، وقد أنشأ شارلي مدرسته منذ أربع سنوات وحازت شهرة في تالاندا والخارج كمؤسسة مرموقة في فن الطهي.

وقال ان تاريخ المطبخ التالاندي يرجع بين الامثلة المحلية والتأثر بالمضاربات الغربية، وقال في البداية كانت وسائل الطهي التقليدية تظليل الطعام بأوراق النبات ثم وضعها في النار حتى تنضج واستمر الحال كذلك حتى جاء الصينيين في القرن السابع عشر وادخلوا الملح، وأضاف قائلا انه بعد ذلك تأثر الطهي التالاندي بأساليب برتغالية ومولندية وفرنسية وإيطالية، وقد أنشأ شارلي مدرسته منذ أربع سنوات وحازت شهرة في تالاندا والخارج كمؤسسة مرموقة في فن الطهي.

وقال ان تاريخ المطبخ التالاندي يرجع بين الامثلة المحلية والتأثر بالمضاربات الغربية، وقال في البداية كانت وسائل الطهي التقليدية تظليل الطعام بأوراق النبات ثم وضعها في النار حتى تنضج واستمر الحال كذلك حتى جاء الصينيين في القرن السابع عشر وادخلوا الملح، وأضاف قائلا انه بعد ذلك تأثر الطهي التالاندي بأساليب برتغالية ومولندية وفرنسية وإيطالية، وقد أنشأ شارلي مدرسته منذ أربع سنوات وحازت شهرة في تالاندا والخارج كمؤسسة مرموقة في فن الطهي.

وقال ان تاريخ المطبخ التالاندي يرجع بين الامثلة المحلية والتأثر بالمضاربات الغربية، وقال في البداية كانت وسائل الطهي التقليدية تظليل الطعام بأوراق النبات ثم وضعها في النار حتى تنضج واستمر الحال كذلك حتى جاء الصينيين في القرن السابع عشر وادخلوا الملح، وأضاف قائلا انه بعد ذلك تأثر الطهي التالاندي بأساليب برتغالية ومولندية وفرنسية وإيطالية، وقد أنشأ شارلي مدرسته منذ أربع سنوات وحازت شهرة في تالاندا والخارج كمؤسسة مرموقة في فن الطهي.

وقال ان تاريخ المطبخ التالاندي يرجع بين الامثلة المحلية والتأثر بالمضاربات الغربية، وقال في البداية كانت وسائل الطهي التقليدية تظليل الطعام بأوراق النبات ثم وضعها في النار حتى تنضج واستمر الحال كذلك حتى جاء الصينيين في القرن السابع عشر وادخلوا الملح، وأضاف قائلا انه بعد ذلك تأثر الطهي التالاندي بأساليب برتغالية ومولندية وفرنسية وإيطالية، وقد أنشأ شارلي مدرسته منذ أربع سنوات وحازت شهرة في تالاندا والخارج كمؤسسة مرموقة في فن الطهي.

وقال ان تاريخ المطبخ التالاندي يرجع بين الامثلة المحلية والتأثر بالمضاربات الغربية، وقال في البداية كانت وسائل الطهي التقليدية تظليل الطعام بأوراق النبات ثم وضعها في النار حتى تنضج واستمر الحال كذلك حتى جاء الصينيين في القرن السابع عشر وادخلوا الملح، وأضاف قائلا انه بعد ذلك تأثر الطهي التالاندي بأساليب برتغالية ومولندية وفرنسية وإيطالية، وقد أنشأ شارلي مدرسته منذ أربع سنوات وحازت شهرة في تالاندا والخارج كمؤسسة مرموقة في فن الطهي.

وقال ان تاريخ المطبخ التالاندي يرجع بين الامثلة المحلية والتأثر بالمضاربات الغربية، وقال في البداية كانت وسائل الطهي التقليدية تظليل الطعام بأوراق النبات ثم وضعها في النار حتى تنضج واستمر الحال كذلك حتى جاء الصينيين في القرن السابع عشر وادخلوا الملح، وأضاف قائلا انه بعد ذلك تأثر الطهي التالاندي بأساليب برتغالية ومولندية وفرنسية وإيطالية، وقد أنشأ شارلي مدرسته منذ أربع سنوات وحازت شهرة في تالاندا والخارج كمؤسسة مرموقة في فن الطهي.

وقال ان تاريخ المطبخ التالاندي يرجع بين الامثلة المحلية والتأثر بالمضاربات الغربية، وقال في البداية كانت وسائل الطهي التقليدية تظليل الطعام بأوراق النبات ثم وضعها في النار حتى تنضج واستمر الحال كذلك حتى جاء الصينيين في القرن السابع عشر وادخلوا الملح، وأضاف قائلا انه بعد ذلك تأثر الطهي التالاندي بأساليب برتغالية ومولندية وفرنسية وإيطالية، وقد أنشأ شارلي مدرسته منذ أربع سنوات وحازت شهرة في تالاندا والخارج كمؤسسة مرموقة في فن الطهي.

وقال ان تاريخ المطبخ التالاندي يرجع بين الامثلة المحلية والتأثر بالمضاربات الغربية، وقال في البداية كانت وسائل الطهي التقليدية تظليل الطعام بأوراق النبات ثم وضعها في النار حتى تنضج واستمر الحال كذلك حتى جاء الصينيين في القرن السابع عشر وادخلوا الملح، وأضاف قائلا انه بعد ذلك تأثر الطهي التالاندي بأساليب برتغالية ومولندية وفرنسية وإيطالية، وقد أنشأ شارلي مدرسته منذ أربع سنوات وحازت شهرة في تالاندا والخارج كمؤسسة مرموقة في فن الطهي.

وقال ان تاريخ المطبخ التالاندي يرجع بين الامثلة المحلية والتأثر بالمضاربات الغربية، وقال في البداية كانت وسائل الطهي التقليدية تظليل الطعام بأوراق النبات ثم وضعها في النار حتى تنضج واستمر الحال كذلك حتى جاء الصينيين في القرن السابع عشر وادخلوا الملح، وأضاف قائلا انه بعد ذلك تأثر الطهي التالاندي بأساليب برتغالية ومولندية وفرنسية وإيطالية، وقد أنشأ شارلي مدرسته منذ أربع سنوات وحازت شهرة في تالاندا والخارج كمؤسسة مرموقة في فن الطهي.

وقال ان تاريخ المطبخ التالاندي يرجع بين الامثلة المحلية والتأثر بالمضاربات الغربية، وقال في البداية كانت وسائل الطهي التقليدية تظليل الطعام بأوراق النبات ثم وضعها في النار حتى تنضج واستمر الحال كذلك حتى جاء الصينيين في القرن السابع عشر وادخلوا الملح، وأضاف قائلا انه بعد ذلك تأثر الطهي التالاندي بأساليب برتغالية ومولندية وفرنسية وإيطالية، وقد أنشأ شارلي مدرسته منذ أربع سنوات وحازت شهرة في تالاندا والخارج كمؤسسة مرموقة في فن الطهي.

أحفاد الموسيقى لجمعية الشابات طائرات جديرة بإبلاهما م

كتب يوسف أبو العز

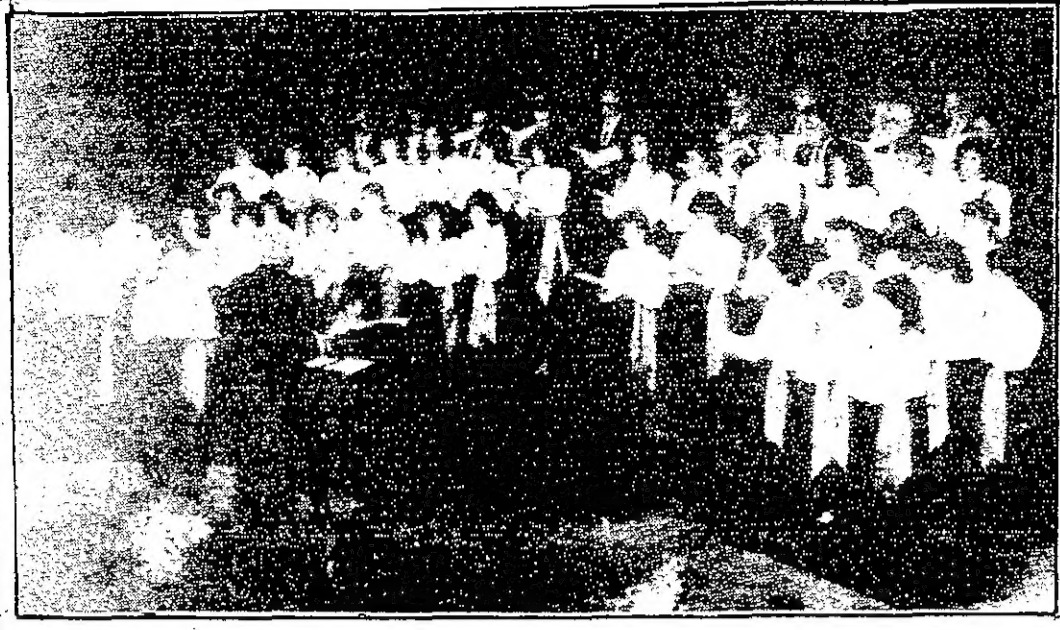


الفرقة بيتت تقدما كبيرا في برنامجها وأدائها، فالبرنامج غني بالكثير

في الحفل الموسيقي الكلاسيكي السنوي لجمعية الشابات المسيحية الذي اقيم في المركز الثقافي الملكي... أدت فرقة الجمعية مجموعة متنوعة من الغناء الجماعي والفردى المأخوذ من مواطن مختلفة مثل غناء الكارول الاسباني التقليدي والغناء الياباني والرومي...

كما أدت الفرقة مجموعة من الاغاني التي كتب لها الموسيقي كبار المؤلفين الموسيقيين في العالم مثل شوبرت وبرامز وهاندل وغيرهم...

لكن المثلث في هذا الحفل ان



كما أظهرت بيلا أبو خضر طاقته لا يستهان بها في عالم الغناء الكلاسيكي... أما الجمهور فقد اكتظت به القاعة وادمش بروعة هذا الحفل وما ظهر من خلاصة من طاقات عالية تحتاج الى استثمار فني...

الموهبة والجدد اللبذل في التدريب ليأتي الأداء بهذا الاقتران... حيث تألفت السوبرانو الفلسطينية للفرقة لشدة انتباه العالم لصوتها الانساني العميق، وإمكاناتها اللاداء المبدع بما فيه من تموج في الصوت ليصل الى أرفع المستويات...

والاداء متقن كما اتسم التقديم بحسن التنظيم والتحفيز المسبق... قاد هذا الحفل السيد كريم بواب الذي أظهر انه قائد اوركسترا كثر ويمتاز بالحوية والسيطرة... وقد لفت مغن الصوت الافرادي الصولو الانتباه كثيرا الى مستوى

أريد حرية ياماه انضماما مع الديمقراطية نطلب بالافراج عن ابنائنا الحكوميين السياسيين، وأفرجوا عن ابنائنا... بعض من الاقليات التي جعلها الاطفال الذين اعترضوا أمام مجلس الامة يوم السبت الماضي مطالبين بحرية ابنائهم وذريهم من الحكوميين السياسيين الذين لم يفرج عنهم بعد...

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

تصوير عبد ربه حواجرة

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين

أحمد بهاء الدين